المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

سياسة الدعم الاجتماعي و أثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر دراسة تقييمية لمنحة البطالة (2022-2026)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد:

إيمان بن زيان

إشراف:

د. حميد رامي

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. نجوة بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. هجيرة أوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

الشهيد زدور محمد إبراهيم القاسم

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

سياسة الدعم الاجتماعي و أثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر دراسة تقييمية لمنحة البطالة (2022-2026)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد:

إيمان بن زيان

إشراف:

د. حميد رامي

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. نجوة بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. هجيرة أوبعيش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

سورة طه الآية 114.

شكر وتقدير

بداية الشكر لله عزوجل الذي أعانني وشد من عزمي لإكمال هذا العمل.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لن يشكر الله"

أتقدم بخاص الشكر والامتنان للأستاذ المشرف د. حميد رامي، الذي لم يبخل علي بدعمه العلمي وتوجيهاته السديدة فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بجزيل الشكر والاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لقبولهم مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد في سبيل إنجاز هذا العمل.

اللهم ارزقني التوفيق والسداد واجعل هذا العمل شاهدا لي لا علي وانفعني بما علمتني وزدني علما ونورا.

إهـــداء

من قال أنا لها "نالها"

وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها .

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات

لكنني فعلتها ونلتها .

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام.

أهدي هذا النجاح إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب. . .إلى من كنه الله بالهيبة والوقار وعلمني العطاء بدون انتظار. . . إلى من أحمل إسمه بكل افتخار. . .ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد. . . إلى أبي العزيز رحمه الله

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي. . .إلى من كانت ملجأي ويدي اليمنى في هذه المرحلة. . .إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي. . .إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني. . .إلى أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى مصدر قوتي الداعمين والساندين. . .إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي. . .إلى من حبهم يعلو فوق كل حب لكل من كانو عونا وسندا في هذا الطريق. . . إلى نوري المضاء . . .إلى إخواني وأخواتي .

وإلى صديقاتي. . .ومن ساعد وساهم في إنجاح هذا العمل شكري وامتناني لكم.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تحليل أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الاستقرار السياسي في الجزائر مع التركيز على منحة البطالة كحالة للدراسة خلال الفترة (2022-2026) وذلك في ظل هيمنة منطق الاقتصاد الريعي الذي يجعل تمويل هذه السياسات مرهونا بتقلبات أسعار النفط. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للدعم الاجتماعي والاستقرار السياسي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة لتحليل وتقييم تجربة منحة البطالة كما تم استخدام أداة جمع البيانات المتمثلة في المقابلة مع فئة من المستفيدين وغير المستفيدين للوقوف على التقييم الميداني لهذه السياسة.

توصلنا إلى أن سياسة الدعم الاجتماعي تتسم بطابع تاريخي وأيديولوجي متجذر، إذ تعكس التزاما اجتماعيا للدولة منذ الاستقلال بيد أنها مرهونة بالاقتصاد الريعي الذي يجعلها عرضة للتقلبات المالية. كما خلصنا إلى أن كفاءة الدعم ترتبط بنمطه حيث يبقى الدعم النقدي أكثر فعالية من الدعم العيني في استهداف الفئات الهشة. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين الدعم الاجتماعي والاستقرار السياسي من خلال استخدام الدولة للدعم كآلية لإدارة التوترات الاجتماعية وتعزيز شرعيتها خاصة في أوقات الأزمات، غير أن هذا الاستقرار يظل هشا ومؤقتا في غياب إصلاحات هيكلية حقيقية.

في حين وجدنا أن منحة البطالة رغم مساهمتها في تحسين الأوضاع المعيشية للشباب بشكل نسبي وتعزيز الشعور بالرضا تجاه الدولة تبقى إجراءا ظرفيا أكثر منها حلا مستداما فهي تعاني من محدودية قيمتها الشرائية وضعف آليات الرقابة وارتفاع عدد المستفيدين بشكل كبير مما يثقل كاهل الميزانية العامة. وخلصت الدراسة إلى أن منحة البطالة تساهم في تحقيق استقرار اجتماعي وسياسي ظرفي ومؤقت لكن استدامته يظل مرهون بقدرة الدولة على التحرر من التبعية للريع النفطي والانتقال نحو اقتصاد منتج يخلق فرص عمل حقيقية مع ضرورة إصلاح منظومة الدعم بالتوجه نحو الاستهداف والرقمنة والإدماج المهني.

الكلمات المفتاحية: سياسة الدعم الاجتماعي، الاستقرار السياسي، الاقتصاد الريعي، منحة البطالة.

Abstract:

This study analyses the impact of social support policies on political stability in Algeria, focusing on unemployment benefits as a case study for the period 2022–2026, against the backdrop of a rentier economy in which the funding of such policies is dependent on fluctuations in oil prices. The study employed a descriptive-analytical approach to examine the conceptual and theoretical framework of social support and political stability, alongside a case study methodology to analyse and evaluate the experience of unemployment benefits. A

data collection tool comprising interviews with a sample of beneficiaries and non-beneficiaries was also used to ascertain the field-level assessment of this policy.

We concluded that social support policy is characterised by deep-rooted historical and ideological features, reflecting a social commitment on the part of the state since independence; however, it is contingent upon a rentier economy, which makes it vulnerable to financial fluctuations. We also concluded that the effectiveness of support is linked to its form, with cash support remaining more effective than in-kind support in targeting vulnerable groups. The study also demonstrated a close relationship between social support and political stability, as the state uses support as a mechanism to manage social tensions and bolster its legitimacy, particularly in times of crisis; however, this stability remains fragile and temporary in the absence of genuine structural reforms.

Whilst we found that, despite contributing to a relative improvement in young people's living conditions and enhancing their sense of satisfaction with the state, the unemployment allowance remains a stopgap measure rather than a sustainable solution; it suffers from limited purchasing power, weak oversight mechanisms, and a significant increase in the number of beneficiaries, which places a heavy burden on the public budget. The study concluded that the unemployment allowance contributes to achieving temporary and circumstantial social and political stability, but its sustainability remains contingent upon the state's ability to free itself from dependence on oil revenues and transition towards a productive economy that creates genuine job opportunities, alongside the need to reform the support system by moving towards targeting, digitisation and vocational integration.

Keywords: Social support policy, political stability, rentier economy, unemployment allowance.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة 13
1- أهمية الدراسة: 13
2- أسباب اختيار الموضوع: 14
3- أهداف الدراسة: 15
4- الدراسات السابقة: 15
5- إشكالية الدراسة: 17
6- الأسئلة الفرعية: 17
7- فرضيات الدراسة: 17
8- حدود الدراسة المكانية والزمانية: 18
9- الإطار المنهجي والنظري: 18
10- أدوات جمع البيانات: 20
11- صعوبات الدراسة: 20
12- المفاهيم: 21
13- هيكل الدراسة: 21
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة الدعم الاجتماعي 23
تمهيد 24
المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي 25
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الاجتماعي 25
المطلب الثاني: أنواع الدعم الاجتماعي 32
المطلب الثالث: الجدل القائم حول سياسة الدعم الاجتماعي 38
المبحث الثاني: سياسات الدعم الاجتماعي وانعكاساته الاقتصادية 40
المطلب الاول: الدعم الاجتماعي في الفكر الاقتصادي 40
المطلب الثاني: برامج الدعم الاجتماعي 44

المطلب الثالث: آثار سياسة الدعم الاجتماعي 46
خلاصة الفصل: 48
الفصل الثاني: أثر سياسة الدعم الاجتماعي في تحقيق الاستقرار السياسي 49
تمهيد 50
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي 51
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده 51
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي وعوامله 56
المطلب الثالث: متطلبات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة عليه. 65
المبحث الثاني: سياسة الدعم الاجتماعي وانعكاسها على الاستقرار السياسي في الجزائر 69
المطلب الأول: الدعم الاجتماعي كآلية لتعزيز الشرعية السياسية 69
المطلب الثاني: الدعم الاجتماعي وأثره في إدارة التوترات الاجتماعية 73
المطلب الثالث: إشكالات الدعم الاجتماعي في تحقيق استقرار مستدام 76
خلاصة الفصل: 81
الفصل الثالث: دراسة تقييمية لمنحة البطالة (2022-2026) 82
تمهيد 83
المبحث الأول: منحة البطالة: المفهوم والآليات 84
المطلب الأول: تعريف سياسة منحة البطالة 84
المطلب الثاني: الآليات التنظيمية والمالية لتسيير المنحة 91
المطلب الثالث: الأسباب المباشرة لإقرار منحة البطالة 95
المبحث الثاني: التقييم الميداني لمنحة البطالة عبر البيانات والمؤشرات 97
المطلب الأول: تحليل المعطيات الإحصائية الرقمية المتعلقة بمنحة البطالة 97
المطلب الثاني: العلاقة بين منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي 104
المطلب الثالث: تقييم فعالية المنحة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي 108
خلاصة الفصل: 117

الخاتمة.....118

قائمة المراجع.....118

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الجدول رقم (1): أشكال وأنواع الدعم الحكومي في الجزائر 35
الجدول رقم(2) : مقارنة بين منحة البطالة في الجزائر ونماذج إعانات البطالة في السويد وفرنسا وألمانيا..... 90
الجدول رقم (3): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2019-2026) 99
الجدول رقم (4): تطور عدد المستفيدين من منحة البطالة في الجزائر 102
الجدول رقم (5): يوضح تطور الجباية البترولية ونفقات التحويل..... 106
الجدول رقم (6): تفريغ نتائج المقابلة 115

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (1): أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر..... 33
الشكل رقم (2): نموذج دافيد ايستون للنظام السياسي..... 70
الشكل رقم (3): تمويل منحة البطالة 94
الشكل رقم (4): تطور نسب البطالة إجمالي، إناث وذكور في الجزائر 2010-2024 97
الشكل رقم (5): منحنى بياني يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (2019-2026)..... 99
الشكل رقم (6): المنحنى البياني لتطور عدد المستفيدين من منحة البطالة في الجزائر..... 103
الشكل رقم (7): تطور الجباية البترولية مقابل نفقات التحويل في الجزائر للفترة (2022-2026) 107
الشكل رقم (8): توزيع نفقات التحويل 2026..... 108

مقدمة

مقدمة

يشكل موضوع الدعم الاجتماعي بمختلف أشكاله سياسة محورية للعديد من الدول، إذ يعد أداة جوهرية لتحقيق التوزان والاستقرار وإشباع الحاجات العامة وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والجزائر كغيرها من الدول تعتمد بشكل واسع على السياسات الاجتماعية بما فيها الدعم الحكومي والإعانات المالية والتحويلات الاجتماعية هذا الخيار نابع من الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية الذي تجذر من الظروف التاريخية التي تأسست فيها الجزائر متمثلة في الاستقلال وبيان أول نوفمبر 1954 حيث نص على بناء دولة ديمقراطية اجتماعية كالتزام أصيل ومتوارث تبنته الجزائر عبر مختلف المراحل التي مرت بها. وبهذا يعتبر الدعم الاجتماعي إحدى ركائز الثقافة السياسية للجزائر الذي يصعب على أي نظام سياسي أيا كان توجهه التراجع عنه كليا، بيد أن هذا لا يلغي استخدامه كمورد سياسي تعتمد عليه الحكومات لامتصاص الغضب الشعبي وإدارة التوترات الاجتماعية خاصة في أوقات الأزمات.

إن تمويل سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بعائدات المحروقات مما يجعلها نموذجا واضحا للدولة الريعية، ومنه لا تقتصر وظيفة الريع على الجانب الاقتصادي فقط بل تمتد لتشمل وظيفة سياسية تتمثل في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فهي بذلك توزع جزء من عائدات النفط على شكل دعم اجتماعي سواء كان عينيا عبر دعم السلع والخدمات الأساسية أو نقديا عبر التحويلات المالية لمعالجة المشكلات الاجتماعية.

وفي هذا السياق، ومع تراجع القدرة الشرائية وارتفاع معدلات البطالة لدى فئة الشباب تبنت الدولة الجزائرية سياسة منحة البطالة كدعامة اجتماعية حديثة موجهة لفئة طالبي العمل، إذ طرح هذا الموضوع عدة تساؤلات تتعلق بمدى فعالية سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر ليس فقط من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وإنما من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسي باعتباره مرتبط بقدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حدة التوترات الاجتماعية كما يثير الموضوع إشكالية استدامة هذه السياسة في ظل اعتماد تمويلها على الاقتصاد الريعي وما يترتب عن ذلك من انعكاسات على طبيعة السياسات العمومية وعلاقة الدولة بالمجتمع.

1- أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

- تبرز أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع يجمع بين حقلين أساسيين في العلوم السياسية، هما سياسة الدعم الاجتماعي والاستقرار السياسي، بما يسهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقة بينهما.

- تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على منحة البطالة باعتبارها إحدى أبرز آليات الدعم الاجتماعي المستحدثة في الجزائر، وما تتيحه من إمكانية لفهم أبعاد السياسات الاجتماعية في البيئات الريعية.
- تسلط الدراسة الضوء على العلاقة بين الاقتصاد الريعي والسياسات الاجتماعية، بما يساعد على فهم طبيعة تأثير الموارد الريعية في صياغة برامج الدعم الاجتماعي واستمراريتها.

الأهمية العملية:

- تكتسب الدراسة أهميتها العملية من ارتباطها بواحدة من أبرز القضايا الاجتماعية الراهنة في الجزائر، والمتمثلة في منحة البطالة وانعكاساتها المختلفة.
- تساهم نتائج الدراسة في توفير معطيات يمكن الاستفادة منها عند تقييم فعالية سياسات الدعم الاجتماعي ومدى مساهمتها في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- قد تشكل الدراسة مرجعا علميا يمكن أن تستفيد منه الجهات المهتمة بقضايا السياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية عند إعداد أو تطوير البرامج الموجهة للفئات الهشة.

2- أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالمواضيع التي تخص تحليل السياسات الاجتماعية في الجزائر خاصة موضوع الدعم الاجتماعي من حيث الدور الذي يقوم به مع تقييم آدائه في الأخير.
- السعي لامتلاك فهم أعمق حول كيفية إدارة التوازنات الاجتماعية في البيئات الريعية وتطوير مهاراتي البحثية في التحليل.

الأسباب الموضوعية:

- قلة الدراسات التي تناولت سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر وعلاقتها بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يدفعنا إلى المساهمة في إثراء هذا المجال باعتباره مخرجا علميا يمكن الاعتماد عليه مستقبلا.
- أهمية وحداثة الفترة الزمنية للدراسة (2022-2026) كون موضوع منحة البطالة يمثل أحدث التحولات الحالية في السياسة الاجتماعية التي تستدعي التقييم العلمي.
- من بين الأسباب أيضا نجد أن سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر أصبحت من المواضيع المتداولة بقوة في الساحة الوطنية سواء من طرف الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين أو من قبل المسؤولين في أعلى هرم السلطة يتقدمهم رئيس الجمهورية وهذا راجع إلى تكريس الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية المتجذر منذ الاستقلال.

3- أهداف الدراسة:

- الوقوف على واقع السياسات الاجتماعية بالجزائر من خلال تسليط الضوء على الأطر المفاهيمية والنظرية الحاكمة لآليات الدعم الاجتماعي وعلاقتها بضمان الاستقرار السياسي.
- تقييم مدى نجاعة منحة البطالة (2022-2026) كدعامة اجتماعية وتبيان حجم انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الفئات المستهدفة من الشباب وخريجي الجامعات.
- رصد طبيعة العلاقة بين آليات التمويل المعتمدة على عوائد الاقتصاد الريعي واستدامة السياسة الاجتماعية للخروج باستنتاجات موضوعية تساهم في فهم التوازنات بين تلبية الاحتياجات وتحقيق الاستقرار العام.

4- الدراسات السابقة:

1-أطروحة دكتوراه للباحث فتحي حسن دندن الموسومة ب" سياسيات الدعم الحكومي و أثرها على الاقتصاد الجزائري"،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2023/2022، سعت هذه الدراسة إلى تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري عبر التركيز على دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وتحليل كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تحديد أثر سياسة الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحكومي قد ساهمت في تحسين المجالات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة، والسكن، والمرافق العمومية والحماية الاجتماعية بينما كان لها انعكاسات سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية إذ تسببت في عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وفقدان ادخار حكومي وانخفاض كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انخفاض كفاءتها الاستهلاكية والإنتاجية والسعرية كذلك عدم تحقيقها للعدالة الاجتماعية. وكان أثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري إيجابي فيما يخص دعم التعليم، الصحة، والسكن، ودعم الفئات المعوزة، وسلبي فيما يخص دعم المواد الأساسية ودعم الحصول على المياه والكهرباء والغاز. ومع ذلك، بقي التحليل محصورا في البعد الاقتصادي لسياسة الدعم مع تركيز واضح على الدعم التقليدي المرتبط بالطاقة، السكن، الصحة، التعليم دون التطرق إلى تحليل البعد السياسي للدعم الاجتماعي.

2-أطروحة دكتوراه للباحثة مريم قدار المعنونة ب" إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة إستشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035"، جامعة الجزائر3 2020/2019، حيث رمت هذه الدراسة إلى تحليل سياسة الدعم في الجزائر وتقييمها والتطرق لسلبياتها وضرورة إصلاحها، كما تم طرح استراتيجية لإصلاح دعم الوقود في آفاق 2035 م للرفع من فعالية سياسة الدعم وتحقيق أهدافها خاصة الوصول إلى الفئات ذات الدخل الضعيف والحد من ظاهرة الفقر.

من نتائج الدراسة: الجزائر تطبق نوعين من سياسة الدعم وهما الدعم الصريح الممول من الميزانية العامة والدعم الضمني الممول خارج الميزانية و أهم بنود الدعم الضمني هو دعم الوقود الذي يستهلك جزءا ضخما من الناتج المحلي الإجمالي، كما يستند إصلاحه اتباع مجموعة من القواعد أهمها الاتصال المباشر مع أفراد المجتمع، الرفع التدريجي للأسعار على مدى معين، تطبيق نظام التحويلات النقدية المباشرة للأسر المحتاجة. كما عالجت الدراسة أثر الإصلاح على مختلف المتغيرات ذات الصلة إذ توصل إلى أن دراسة أثر الإصلاح يتطلب أهمية إشراك الفاعلين في إعداد استراتيجية الإصلاح. وقد خلص التحليل في هذه الأطروحة إلى أن الدولة الجزائرية أمام رهانات مستقبلية تتمثل في التنويع الاقتصادي ومباشرة الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة لتغيير نمط الاستهلاك للطاقات النابضة وزيادة العرض المحلي. إلا أن هذه الدراسة ركزت بصورة أساسية على دعم الطاقة والوقود دون التوسع في بقية أشكال الدعم الاجتماعي وانصب الاهتمام على إشكالية رفع الدعم وآثاره على الميزانية العامة والاستهلاك والأسعار مع التركيز على البعد الاقتصادي للإصلاح، في حين لم تتناول بشكل معمق الأثر السياسي والاجتماعي لسياسة الدعم على علاقة الدولة بالمجتمع.

3-مقال علمي للباحثان أبو بكر حنصال وسعدية بن أحمد بعنوان" إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية"، في مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة العدد 07 عام 2018، تطرقت إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر لإبراز مدى خضوعها لمبادىء العدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

توصل الباحثان إلى أن هذه السياسة قد ساعدت فعلا في تخفيف العبء عن محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية، إلا أنها لم تخضع في مبادئها وقواعدها لمعايير العدالة الاجتماعية ولا للكفاءة الاقتصادية إذ أكدت الدراسة على تسرب الدعم لغير مستحقيه وبينت أن سياسة الدعم تسبب ضغوطا كبيرة على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات. دون أن تتطرق إلى تحليل الأعباء المالية المستقبلية لاستمرار سياسة الدعم ومدى استدامتها في ظل تذبذب أسعار النفط بالإضافة إلى أنها لم تتطرق بشكل معمق إلى آليات الدعم النقدي المباشر والتحويلات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بدراستنا وعلاقتها بالدراسات السابقة المذكورة، فهو محاولتنا الجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لسياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر باعتبار أن سياسة الدعم الاجتماعي لا يمكن تحليلها بمعزل عن طبيعة الدولة الريعية ولا عن دور الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي الذي يرتبط أساسا بتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهذا الأخير يتجسد عبر سياسات الدعم والتحويلات الاجتماعية الموجهة لمختلف الفئات خاصة فئة الشباب والعاطلين عن العمل، لذلك تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم منحة البطالة باعتبارها دعامة اجتماعية جديدة ومحاولة فهم دورها في إدارة الأوضاع الاجتماعية ضمن نموذج ريعي.

5- إشكالية الدراسة:

تعد سياسة الدعم الاجتماعي واحدة من مسارات التدخل الاجتماعي للدولة لتستجيب لمتطلبات المجتمع في قطاعات كالشغل، الصحة، التعليم، السكن، التضامن الاجتماعي وفي هذا السياق برزت منحة البطالة باعتبارها إحدى آليات الدعم النقدي المباشر التي تبنتها الجزائر ابتداءا من سنة 2022 بهدف التخفيف من الأوضاع الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية لفائدة طالبي العمل، غير أن هذه السياسة تثير العديد من التساؤلات حول مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية ومدى مساهمتها في الحفاظ على الاستقرار السياسي في ظل استمرار اعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي لتمويل سياسات الدعم الاجتماعي. ومن هنا نطرح السؤال البحثي التالي:

كيف ساهمت منحة البطالة كآلية دعم اجتماعية في تعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2022-2026؟

6- الأسئلة الفرعية:

تتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماطبيعة العلاقة بين سياسة الدعم الاجتماعي والاستقرار السياسي؟
- ماهي دوافع استحداث منحة البطالة؟ وإلى أي حد يعكس هذا الإجراء طابع الدولة الريعية في إدارة التوترات الاجتماعية؟
- كيف تؤثر سياسة الدعم الاجتماعي وخاصة منحة البطالة على تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر؟

7- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية:**

كلما توسعت الدولة الجزائرية في تبني سياسات الدعم الاجتماعي لاسيما منحة البطالة ساهم ذلك في تعزيز الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يؤدي إلى استقرار سياسي.

- **الفرضيات الفرعية:**

- كلما اعتمدت الدولة على عائدات المحروقات في تمويل سياسات الدعم الاجتماعي، زادت قدرتها على توسيع برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية.
- كلما زاد الإنفاق الحكومي على سياسات الدعم الاجتماعي، انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى حدها الأدنى.

- كلما ساهمت منحة البطالة في تحسين الظروف المعيشية للشباب العاطلين عن العمل، تراجع مستوى الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والتهميش.

8- حدود الدراسة المكانية والزمانية:

تنحصر الدراسة في الحالة الجزائرية بوصفها نموذجا لدولة ريعية تعتمد بشكل كبير على عائدات قطاع المحروقات في تمويل سياساتها الاجتماعية لاسيما سياسات الدعم الاجتماعي ومنحة البطالة.

أما فيما يخص الحدود الزمانية فالدراسة تطرقت إلى سياسة الدعم الاجتماعي وأثرها على الاستقرار السياسي خلال الفترة الممتدة من 2022 إلى غاية شهر جوان 2026 وهذا راجع إلى استحداث منحة البطالة كدعامة اجتماعية جديدة وتقييم أثرها في تحقيق الاستقرار.

9- الإطار المنهجي والنظري:

أولا: المناهج

1-المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره **"طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"**[1]. ومنه يعتبر الأنسب لدراسة سياسة الدعم الاجتماعي وتحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية السياسية إذ تم وصف سياسة الدعم بالتطرق للمفاهيم المتعلقة بها وأنواع الدعم المطبق في الجزائر، مع تحليل تجربة منحة البطالة وتقييم آثارها على الفئات المستفيدة، كما تم الاعتماد على التحليل لفهم العلاقة بين سياسة الدعم الاجتماعي و طبيعة النظام الاقتصادي الريعي في الجزائر وانعكاس ذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

2- منهج دراسة الحالة: اعتمدنا كذلك على منهج دراسة الحالة حيث عرفه الباحث محمد شلبي في كتابه **"هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها"**[2]. تم توظيف هذا المنهج من خلال اختيار منحة البطالة في الجزائر كحالة للدراسة كونها إحدى سياسات الدعم الاجتماعي الحديثة التي اعتمدها الدولة بداية من عام

[1] محمد سرحان علي محمودي، ***مناهج البحث العلمي*** (اليمن: دار الكتاب، ط.3، 2019)، ص. 46.

[2] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات*** (الجزائر: دار هومة، ط.5، 2007)، ص. 87.

2022 بهدف تحليل مختلف الأبعاد المرتبطة بمنحة البطالة سواء من حيث دوافع استحداثها، آليات تطبيقها، الفئات المستفيدة منها، وانعكاساتها.

ثانيا: المقاربات

1-مقاربة دورة السياسة العامة: "إن تحليل السياسة العامة عند جلبرت Gilbert في كتابه Policy Making and Managing عام 1984 كمصطلح شمولي متكامل يعني البحث الهادف لتحديد بدائل السياسات العامة التي يمكن أن تؤمن أقصى درجة من الأهداف المطلوبة في إطار الظروف والصعوبات البيئية المتماثلة"[1]. اعتمدنا على هذه المقاربة نظرا لطبيعة موضوع الدراسة الذي ينتمي بالأساس إلى حقل تحليل السياسات العمومية، فسياسة الدعم الاجتماعي ومنحة البطالة ليست مجرد إجراءات إدارية بل هي سياسة عامة تخضع لدورة متكاملة تشمل مراحل الإدراج على جدول الأعمال وصياغة هذه السياسة وتبنيها وتنفيذها ثم التقييم والتقويم. وقد مكنتنا هذه المقاربة من تحليل السياق الذي نشأت فيه المنحة وفهم الأدوار التي لعبها مختلف الفاعلين في بلورتها وتقييم مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها مقابل آثارها بالإضافة إلى تقديم توصيات قابلة للتطبيق لإصلاح هذه السياسة.

2-مقاربة الدولة الريعية: نعتبر الدولة الريعية **"هي تلك التي تكون حكومتها تابعة بشكل كبير إلى عائدات الموارد الطبيعية، حين لا تشارك بشكل كبير في المسار الاستخراجي. كما ركز كل من حازم البابلاوي Hazim Bablawi ولوسياني غياكومو Luciani Giacomo على دور الريع في صياغة المخرجات السياسية للنسق السياسي، فالدولة الريعية بالنسبة لهم هي فرع من الاقتصاد الريعي ولا يمكن دراسة طبيعة الدولة إلا عبر تسليط الضوء على مصادر وهياكل عائداتها المالية"[2]**. تم توظيف مقاربة الدولة الريعية في دراستنا كونها من أكثر المقاربات تفسيرا لطبيعة السياسات الاجتماعية في الجزائر، إذ تعتمد الدولة على عائدات الريع النفطي في تمويل برامج الدعم والتحويلات الاجتماعية بما يسمح بالحفاظ على التوازنات الاجتماعية والتقليل من حدة الأزمات الاجتماعية.

3- الاقتراب المؤسسي: "يركز هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة تحليل أساسية لتفسير الظواهر السياسية باعتبار المؤسسة متغيرا مستقلا يؤثر على الفواعل الأخرى وعلى معتقداتهم واستراتيجياتهم المنتهجة في مختلف المجالات"[3]. تم اعتماده لدراسة دور المؤسسات الرسمية في إعداد وتنفيذ سياسة الدعم خاصة المؤسسات الحكومية والهيئات المكلفة بتسيير منحة البطالة، كما يسمح هذا الاقتراب بفهم طبيعة تدخل الدولة في إدارة برامج الدعم الاجتماعي.

---

[1] عبد القادر باجي وآخرون، "الإتجاهات النظرية في مداخل وتحليل السياسة العامة"، ***مجلة التحولات الاقتصادية***، م.2، ع.2 (2022)، ص. 201.

[2] فوزية زروالية، "المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في افريقيا: المقاربة الريعية"، ***مجلة الباحث الاقتصادي***، ع.3 (2016)، ص. 99.

[3] وهيبة دالع، "منهجية البحث في العلوم السياسية"، ***مطبوعة جامعية*** (الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021)، ص. 94.

4- الاقتراب القانوني: "يركز هذا الاقتراب في دراسته للظواهر الساسية على الجوانب القانونية أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والظوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، كما يستخدم في دراسة المؤسسات السياسية للدولة والمشاركة السياسية"[1]. ومنه تم اعتماده لتحليل النصوص التنظيمية والقانونية المتعلقة بسياسة الدعم ومنحة البطالة خاصة المراسيم التنفيذية والقرارات المنظمة لشروط الاستفادة وآليات التمويل والتسيير كما ساعد هذا الاقتراب على فهم الإطار القانوني الذي تستند إليه الدولة في تطبيق سياسة الدعم الاجتماعي.

10- أدوات جمع البيانات:

من أجل الإجابة على التساؤلات استخدمنا أداتين لجمع البيانات وهما:

1-الملاحظة: "تعتبر الملاحظة العلمية بالنسبة للباحثين أداة منهجية للكشف عن الظواهر المختلفة لمحاولة استكشاف العلاقات التي تربط بين عناصرها"[2]. إذ تم اعتمادها في دراستنا من خلال متابعة مختلف التطورات المرتبطة بسياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر. كما تعززت هذه الأداة من خلال التربص الميداني الذي تم إجراؤه على مستوى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي أتاح الاطلاع على بعض المعطيات والآراء المرتبطة بالسياسات الاجتماعية وآليات الدعم المعتمدة في الجزائر، مما ساهم في تكوين تصور ميداني حول واقع سياسة الدعم الاجتماعي.

2-**المقابلة: "تعرف المقابلة حسب ماكوبي Maccoby على أنها تفاعل لفظي يتم بين شخصين أو أكثر، إذ يحاول القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آرائه ومعتقداته وقد تجري بين الباحث وفرد واحد أو مجموعة أفراد"**[3]. أتاحت المقابلة في دراستنا جمع المعلومات والمعطيات المرتبطة بتقييم وضعية المستفيدين من منحة البطالة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة مع ترك المجال للمبحوثين للتعبير عن آرائهم بحرية، وقد ساعدتنا في فهم تصورات المستفيدين حول مدى فعالية منحة البطالة في تحسين أوضاعهم وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي.

11- صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات من بينها قلة المراجع العلمية المتخصصة التي تتطرق للعلاقة بين الدعم الاجتماعي والاستقرار السياسي، كذلك صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة ومحدثة حول

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 92.

[2] بلوفة بلحضري، "الملاحظة العلمية"، ***مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية***، م.15، ع.2 (ديسمبر 2024)، ص. 255.

[3] شلبي، ***مرجع سابق***، ص. 106، 107.

عدد المستفيدين الحقيقيين من منحة البطالة والتباين في الإحصائيات الدولية والوطنية التي رصدت نسبة تطور البطالة في الجزائر.

12-المفاهيم:

- **السياسة الاجتماعية:** تشمل السياسة الاجتماعية المبادىء والتوجيهات التي تنظم رفاهية الأفراد ورفاه المجتمع. وتهدف إلى معالجة القضايا الاجتماعية مثل الفقر والتعليم والرعاية الصحية، مع ضمان الوصول العادل إلى الموارد كما تنظم الإجراءات الحكومية والمعايير المجتمعية من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة.[1]
- **الاقتصاد الريعي:** هو الاقتصاد الذي يعتمد على بيع ثروات موجودة من وفرة طبيعية لا دخل للجهد البشري فيها بالزيادة أو النقصان وبالتالي هي عرضة للنفاذ كما إنها عرضة لاضطرابات السوق التي يتحكم فيها قانون العرض والطلب. لذلك يعتبرها الاقتصاديون مورد اقتصادي هش.[2]
- **الدعم الاجتماعي:** عرفت منظمة التجارة العالمية الدعم على أنه كل تدخل حكومي تنتفع به جهة معينة يتمثل هذا التدخل في مجموعة برامج حكومية من خلال تحويلات مالية مباشرة أو غير مباشرة إضافة إلى نفقات تتحملها الحكومة تتعلق بتوفير سلع أو خدمات دون تكلفة أو بسعر يقل عن سعر السوق على سبيل المثال: التعليم المجان، النقل العام، دعم الغذاء.[3]

13-هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة الدعم الاجتماعي والذي بدوره قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان ماهية سياسة الدعم الاجتماعي بينما المبحث الثاني خصصناه لسياسات الدعم الاجتماعي وانعكاساته الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فتمركز حول توضيح التأصيل المفاهيمي للاستقرار السياسي في المبحث الأول، في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الاستقرار السياسي، أي تفسير كيف تستخدم الدولة برامج الدعم لتعزيز السلم الاجتماعي وتقليل الاحتجاجات وتحقيق الشرعية السياسية خاصة في الأنظمة الريعية.

وفي الفصل الثالث حاولنا أن نسقط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لدراسة حالة منحة البطالة باعتبارها آلية دعم اجتماعي حديثة، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى منحة

---

[1] ***منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)***، "السياسة الاجتماعية"، تاريخ الإطلاع: 18/ 05/ 2026 الساعة 22:34، https://www.unesco.org/en

[2] عبد الفتاح مبارك، "اقتصاد الريع وانعكاساته السلبية على السلم الاجتماعي"، ***مجلة الإحياء***، م.21، ع.23 (أكتوبر 2021)، ص. 1021.

[3] World trade report, ***exploring the links between subsidies trade and the WTO***, 2006, p .48 .

البطالة: المفهوم والآليات، أما الثاني فتناول التقييم الميداني لمنحة البطالة عبر البيانات والمؤشرات. وختمنا الفصل بتقييم فعالية منحة البطالة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لسياسة الدعم الاجتماعي

تمهيد

تعتبر سياسة الدعم الاجتماعي من أبرز السياسات التي تعتمدها الدول لتحقيق التوازن الاجتماعي. حيث تحرص الحكومات من خلالها إلى رعاية الفئات محدودة الدخل والتقليل من الأعباء المعيشية التي تواجهها، وذلك عبر تقديم إعانات وتحويلات مالية مباشرة أو دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية. وتكتسب هذه السياسة أهمية كبيرة في الدول النامية خاصة، وهذا راجع إلى دورها في تحسين المستوى المعيشي وتقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

كما تجسد سياسة الدعم الاجتماعي إحدى أدوات التدخل في النشاط الاقتصادي، فهي مرتبطة بجهود الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع. غير أن ارتفاع تكلفتها المالية والآثار المترتبة عنها جعلها محل نقاش واسع بين الباحثين وصناع القرار، خاصة فيما يرتبط بمدى فعاليتها وضرورة توجيهها نحو الفئات الأكثر استحقاقا.

سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية سياسة الدعم الاجتماعي بإبراز مفهوم الدعم الاجتماعي، أنواعه، ثم توضيح الجدل القائم بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة بعد ذلك نعرض أهم الأفكار التي ذكر فيها الدعم الاجتماعي في الفكر الاقتصادي وأهم برامجه وانعكاساته.

وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي.

المبحث الثاني: سياسات الدعم الاجتماعي و انعكاساته الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية سياسة الدعم الاجتماعي

تبذل الحكومات جهودا كبيرة لحماية الفئات ذات الدخل المحدود من خلال دعم السلع والخدمات الأساسية بدرجات متفاوتة، بهدف توفيرها للمواطنين بأسعار منخفضة تتناسب مع مستويات دخولهم. ويسهم هذا الدعم في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، عبر تثبيت سياسة دعم تشمل العديد من السلع والخدمات واسعة الاستهلاك.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الدعم الاجتماعي

يعد موضوع الدعم من القضايا المهمة في الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو، نظرا لكونه جزءا لا يتجزأ من السياسة المالية للحكومة، كما يمثل عنصرا مهما في الحياة الاجتماعية.

أولا: تعريف سياسة الدعم الاجتماعي

الدعم لغة من الفعل دعم، ويقصد به الإسناد والتقوية، فيقال: دعم الشيء أي أيده وقواه. ويستعمل لفظ الدعم للدلالة على المساعدة والمؤازرة التي تقدم لرفع النقص أو دفع الضرر، سواء كان ذلك ماديا أو معنويا.[1]

أما اقتصاديا، يعتبر سياسة مهمة تستخدمها مختلف الأنظمة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع.

يشير بعض الاقتصاديين إلى الدعم الحكومي بمصطلحات أخرى مثل المنح والإعانات أو النفقات التحويلية، وهي تلك النفقات العمومية التي تتحملها الدولة بهدف مساعدة الأفراد أو الفئات الاجتماعية المختلفة. وتقدم هذه النفقات إما في شكل تحويلات نقدية مباشرة أو في صورة دعم عيني، كتمكين المستفيدين من بعض السلع والخدمات مجانا أو بأسعار مدعمة، خاصة لفائدة الفئات ذات الدخل المحدود، دون أن يقابل ذلك حصول الدولة على مقابل مادي مباشر من المستفيدين.[2]

تطرق هذا التعريف للآليات المالية المتنوعة (دعم نقدي/عيني) وتطرق للفئات محدودة الدخل، في حين أغفل التأثيرات السلبية المحتملة كالتضخم الناتج عن زيادة الطلب والسوق السوداء وعجز الموازنة.

---

[1] ابن منظور، ***لسان العرب*** (القاهرة: دار المعارف، بدون سنة نشر)، ص. 1384.

[2] علي سعدي عبد الزهرة جبير، "الدعم الحكومي: دراسة نظرية"، في بن لحسن الهواري وآخرون، ***كتاب أعمال الملتقى الدولي الجزء الأول حول استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع، آفاق، وتجارب دولية*** (وهران: جامعة وهران 2، 2022)، ص. 16.

عرفه كارل شوب (CARL SHOUP)*: أسلوب تتبعه الدولة توفر من خلاله ميزة مالية سواءً للأفراد أو القطاع الخاص، تسمح لهم من شراء أو بيع السلع والخدمات أو إحدى عوامل الانتاج، كذلك الحصول على الائتمان لتيسير بزيادة أو تخفيض في عملية بيع أو شراء[1] .

أغفل هذا التعريف مسألة إعادة توزيع الدخول خاصة في الدول النامية لما له من أهمية بالغة ومنه لا يمكن استبعاد أسلوب توزيع بعض السلع الغذائية الأساسية بالمجان رغم ضخامة العبء على الميزانية.

"ويعرف الدعم الاجتماعي على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وهذا يمثل إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع[2] ". أكد هذا التعريف على دور الدولة كأداة تأثير وتوظيفها للدعم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، في حين لم يفصل في أشكال هذه المساهمات وأمثلة لها مقارنة بتعريف منظمة التجارة العالمية.

إذ عرفت منظمة التجارة العالمية الدعم على أنه: كل تدخل حكومي تنتفع به جهة معينة. يتمثل هذا التدخل في مجموعة برامج حكومية من خلال تحويلات مالية مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى نفقات تتحملها الحكومة تتعلق بتوفير سلع أو خدمات دون تكلفة أو بسعر يقل عن سعر السوق على سبيل المثال: التعليم المجاني، النقل العام، دعم الغذاء[3] . يركز تعريف منظمة التجارة العالمية للدعم على البعد التجاري والتنظيمي، خاصة وأنه يسعى لمنع تشويه المنافسة وحماية حرية التجارة الدولية بل يعتبر بعض أشكال الدعم ممارسات غير مشروعة إذا كان لها تأثير سلبي على المنافسة.

في حين اعتبرت وزارة المالية الجزائرية الدعم: أشكال الإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد، يكون إما دعما صريحا أو ضمنيا، يحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية تتمثل في تخفيف العبء عن الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وإعادة توزيع الدخل لصالح هذه الطبقات[4] . يركز هذا التعريف على خصوصية سياسة الدعم في الجزائر وأهدافها الاجتماعية مثل تخفيف العبء عن الفئات الفقيرة، لكنه لا يتطرق بالتفصيل إلى آليات السوق أو الأبعاد الدولية للدعم.

---

* كارل شوب (carl shoup) اقتصادي أمريكي متخصص في المالية العامة والضرائب، أستاذ بجامعة كولومبيا ومن أبرز المساهمين في إصلاح الأنظمة الضريبية الحديثة.

[1] فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، "واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي"، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، م.13، ع.01 (2022/07/15)، ص. 9.

[2] نصر الدين بن خليفة، أثر سياسات الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، ***مذكرة ماستر غير منشورة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي*** (المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2021/2020)، ص. 3.

[3] World trade report, ***exploring the links between subsidies trade and the WTO***, 2006, p. 48.

[4] MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publics, ***Mécanismes de subventions***, document interne daté le 04 janvier 2015, P. 01.

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن تعريف سياسة الدعم على أنها مساهمة مالية أو عينية تقوم بها الدولة لفائدة فئات اجتماعية مختلفة، لعل أبرز هذه المساهمات تحويلات نقدية مباشرة أو إعانات عينية أو تخفيض أسعار سلع وخدمات أساسية، هدفها تقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي بما يؤدي إلى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والاستقرار العام.

ثانيا: أهداف سياسة الدعم الاجتماعي

من بين أهداف سياسة الدعم أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر منها:

- **إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل:** نجد في الدول النامية طبقات غنية وطبقات فقيرة، وهذا ما يبرز الاختلافات الكبيرة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. هذا ما جعل الدول تفرض ضرائب على الطبقات الغنية لصالح محدودي الدخل في شكل إعانات هذه الإعانات تؤدي إلى رفع مداخيل الطبقات الفقيرة وبالتالي تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية.

- **استقرار الأسعار:** يعتبر توفير السلع والخدمات الضرورية للمستخدمين بأقل سعر ممكن هدف أساسي للدعم، تستعمله الدولة لرفع المستوى المعيشي للطبقات محدودة الدخل. لكن يمكن أن يؤدي خفض السلع إلى اضطراب في أسواق السلع و إخفاء البائعين للسلع المدعمة وظهور السوق السوداء وبالتالي زيادة حدة التضخم لذا يجب على الدولة استخدام هذا الدعم بطريقة مثلى.

- **توفير الحد الأدنى من الغذاء:** دعم السلع الغذائية هو الوسيلة الأمثل لتوفير الحد الأدنى من الغذاء. إذ نجد أن معظم الفئات محدودة الدخل تنفق نسبة كبيرة من دخلها على توفير الغذاء، بحيث يزيد هذا الدعم من الاستهلاك لدى الطبقات محدودة الدخل ما يضمن تحسين المستوى المعيشي (التغذية) والمستوى الصحي للمواطنين، ما يؤدي في النهاية إلى زيادة قدرتهم على العمل ورفع الإنتاجية.

توجد أيضا أهداف أخرى للدعم تتمثل في: منح دعم للمزارعين في بعض الدول بغرض رفع الإنتاج المحلي والحفاظ على التربة الزراعية وعدم تعرضها للتآكل.[1]

ثالثا: الخلفية التاريخية والأيديولوجية للسياسة الاجتماعية في الجزائر:

الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية نجده متجذرا في الظروف التاريخية التي شهدتها. فبالرغم من التحويلات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر على مر السنين يبقى الدعم الاجتماعي أحد ركائز الثقافة السياسية للدولة الجزائرية دون أن ينفي ذلك عدم استغلال تلك السياسات في سبيل تعزيز السلم الاجتماعي، والحفاظ على الاستقرار السياسي للبلاد.

---

[1] ايمان سابق،فضيلة بوقندورة، دور ترشيد سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية _دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية لولاية خنشلة، ***مذكرة ماستر غيرمنشورة في علوم التسيير*** (جامعة عباس لغرور –خنشلة–: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص. 11.

1- مسار سياسة الدعم في الجزائر خلال التوجه الاشتراكي ونظام الحزب الواحد

نشأت الدولة الجزائرية كرد فعل ثوري وجذري على السياسة الاستعمارية الفرنسية الرأسمالية، بتأسيس دولة اجتماعية ديمقراطية، تراعي مصالح جميع الفئات المجتمعية، وتعمل على تلبية مطالبهم خاصة الفئات المتوسطة والهشة. وهذا ما وعدت به الحكومة وسخرت لذلك كل المواثيق السياسية المؤسسة للدولة، فقد عمل صانع القرار بعد الاستقلال على توزيع الثروة بشكل عادل بين كل فئات المجتمع، والحد من الفوارق الاجتماعية، ومحاربة الإقطاعية والتوجهات البرجوازية، وتأميم الموارد وتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين.

تأسست الدولة الجزائرية على مبدأ الدولة ضد السوق، وقد تجسد هذا في مختلف النصوص التأسيسية الصادرة من خلال السيطرة على نشاطات القطاع الاقتصادي، تأميم مختلف الأملاك الزراعية والصناعية، دعم السلع على كافة المستويات بما فيها المستوردة منها وذلك من خلال الاستعانة بعائدات النفط لمواجهة قوانين السوق، والإبقاء على الأسعار في مستويات منخفضة بما يحفظ القدرة الشرائية.[1]

تؤكد كل النصوص التأسيسية في الجزائر على الطابع الاجتماعي، فالسياسة الاجتماعية نابعة من أيديولوجية المجتمع وتعتمد على توجهات الدستور القائم ومختلف التشريعات والقوانين المنظمة. لعل أبرز النصوص التأسيسية التي أكدت هذا الطرح:

بيان أول نوفمبر 1954: أكد على إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية، واعتبر هذا المبدأ منطلق لكل المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية لاحقا.[2]

ميثاق مؤتمر طرابلس 1962: هدفه الأساسي هو بناء دولة تتكفل بفئة الفلاحين باعتبارهم أكثر فئة تضررت أثناء الاستعمار.

دستور 1963: نص على انتهاج سياسة اجتماعية موجهة لفائدة المواطنين، للرفع من مستوى معيشة العمال وترقية المرأة، وتنمية الثقافة القومية، وتحسين السكن والحالة الصحية.

دستور 1976: كرس هذا الدستور النهج الاشتراكي خاصة ما تعلق بهيمنة الدولة على الاقتصاد والأسعار والتجارة الخارجية، مع التأكيد على مجانية التعليم والصحة.[3]

---

[1] مصطفى جزار، "السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر بين الضرورة الاجتماعية والكلفة الاقتصادية"، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م.8، ع.2 (جانفي 2024)، ص ص. 380.

[2] جبهة التحرير الوطني، ***بيان أول نوفمبر***، نوفمبر 1954.

[3] جزار، ***مرجع سابق***، ص. 382.

2- توجهات سياسة الدعم في الجزائر بعد دخول الجزائر نظام التعددية الحزبية:

تم تقسيم هذه المرحلة إلى:

المرحلة الأولى (1989-1999):

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات، حيث تم منحها قرض سنة 1989 في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي، تلتها اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني سنة 1991 بحيث تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشروط منها: تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تحرير التجارة الداخلية والخارجية، تحرير الأسعار، تحديد الأجور[1]، وتخفيض قيمة العملة، وخصخصة المؤسسات العمومية، والتحكم في التضخم، هذه الإجراءات أثرت على سياسات الدعم الاجتماعي في البلاد.[2]

في حين عرفت سنتي 1994و1995 بمرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل[3] تم فيها تحرير الأسعار، تسريح العديد من العمال، مع خفض ملحوظ في اعتمادات التحويلات الاجتماعية الموجهة لمجالات الصحة والتعليم والسكن.[4] استجابة لضغوط صندوق النقد إلا أن الجزائر عوضت الدعم بما يسمى "شبكة الأمان الاجتماعي".

وفي المرحلة التعديل الهيكلي من 1995 إلى غاية 1998 فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تسريع وتيرة التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير الأسعار ورفع القيود عن التجارة الخارجية.[5]

أثرت هذه الإصلاحات على الطبقات الوسطى والمعدومة التي كانت تعاني من آثار الأزمة الأمنية بالإضافة إلى معاناتها الاجتماعية. على الرغم من كل ذلك بقيت التحويلات الاجتماعية تشكل جزءا أساسيا من ميزانية الدولة. ورغم برنامج التصحيح الهيكلي فلم يتم التخلي عن دعم الخدمات والسلع الأساسية.

المرحلة الثانية (1999-2019):

في بداية هذه المرحلة جاء انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 في سياق تميز بتحسن الوضع الأمني، حيث ركزت السلطة على استعادة الاستقرار من خلال برنامج "المصالحة الوطنية" وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار المحروقات حيث تم العودة إلى سياسة الإنفاق السخي ففي مجال السكن بنيت مئات الآلاف من المساكن لصالح الفئات المتوسطة والفقيرة، كما استفادت فئة

---

[1] جمال دقيش، "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015"، ***مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية***، م.3، ع.2 (2019)، ص ص. 16،15.

[2] عيسى بن ناصر، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر"، ***مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية***، م.3، ع.7 (ديسمبر 2002)، ص. 126.

[3] دقيش، ***مرجع سابق***، ص. 16.

[4] بن ناصر، ***مرجع سابق***، ص. 128.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 128.

واسعة من المواد واسعة الاستهلاك من دعم الدولة، وتم فتح العديد من مناصب الشغل لفائدة الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين، بالموازاة مع إطلاق الحكومة لمجموعة من الآليات والبرامج الموجهة لفئة الشباب (مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب)، بمنحهم قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة، بحيث ساهمت مداخيل النفط في صيانة السياسة الاجتماعية، ما مكن الدولة من دعم التعليم والصحة والسكن والسلع الأساسية.[1]

تجسدت هذه الإصلاحات في قيام الحكومة بتنفيذ برامج الإنفاق العمومي متمثلة في:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 من أجل تقليص البطالة وذلك بخلق 850 ألف منصب شغل، أيضا استهدفت الحكومة من خلال هذا البرنامج قطاعات الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وخصصت له 525 مليار دينار جزائري.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 استهدف قطاع السكن بإنشاء مليون وحدة سكنية، القطاع الصحي (إنشاء 17 مستشفى جامعي، 55 عيادة)، توسيع الاستفادة من الغاز الطبيعي لمليون عائلة،...

- برنامج توطيد النمو 2010-2014 جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامجين السابقين، خصص له مبلغ 286 مليار دولار، كما جاء لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وإطلاق مشاريع أخرى.

الملاحظ من خلال البرامج التي تبنتها الدولة بداية من 2000 إلى غاية 2014 هو أنها تعكس مدى ارتباط السياسة المالية للجزائر بسعر البترول، فكلما زادت الجباية البترولية المحصلة توسع الإنفاق العمومي.[2]

مع نهاية 2014 تراجع سعر المحروقات رافقه تراجع إحتياطي الصرف تدريجيا، ما ألزم الحكومة إلى إعادة التفكير في شأن سياساتها العامة وبداية ترشيدها، من خلال هدف تحقيق التنويع الاقتصادي، رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات.[3]

من جهة أخرى عرفت مرحلة الأزمة المالية والاقتصادية أزمة سياسية في نفس الوقت، وهي الحراك الشعبي 2019 مطالبا بذلك بالتغيير الجذري للمنظومة السياسية، لقد أدت هذه الوضعية إلى زيادة إضعاف الاقتصاد الريعي في الجزائر. ومنه ننتقل من عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الجزائر الجديدة فترة حكم الرئيس عبد المجيد تبون.[4]

---

[1] Youcef Benabdallah, " État développementiste vs État rentier : Qu'en est-il en Algérie ?", revue ***NAQD,*** N.36 (2018),p .82.

[2] رفيق صديقي، "أزمة الدولة الريعية في الجزائر سنة 2014 من الإنفاق الموسع إلى سياسة ترشيد الإنفاق العمومي"، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، م.14، ع.1 (2022)، ص. 318.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 319.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 323.

المرحلة الثالثة (2019-2026):

جاءت هذه المرحلة في سياق سياسي واقتصادي معقد، تميز بالحراك الشعبي سنة 2019 الذي فرض إعادة ترتيب أولويات السلطة ثم أزمة كورونا التي أثرت على الاقتصاد الوطني، فبحلول هذه الجائحة تراجع سعر المحروقات ما أدى بالدولة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الصحية الاجتماعية والاقتصادية للحد من تفشي الوباء، حيث شرعت الحكومة في منح مساعدات مادية لفائدة المتضررين من الأزمة جراء إرتفاع معدلات البطالة نتيجة الإجراءات الصحية المتبعة مما أسفر عن ركود الحياة الاقتصادية، كما شهدت نفس الفترة مواصلة الحكومة لسياسة الدعم المعمم لأغلب المواد ذات الاستهلاك الواسع، مما أدى إلى تراجع احتياطي الصرف بالعملة الصعبة من 195 مليار دولار سنة 2013 إلى 44 مليار دولار شهر جويلية 2020.[1]

في ظل التراجع التراكمي لاحتياطات الصرف، التي بلغت حوالي 40 مليار دولار مطلع سنة 2022، نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال السنوات السابقة ، صرحت الحكومة عن نيتها في مراجعة صيغ الدعم والتوجه نحو اعتماد الدعم المستهدف كبديل للدعم الشامل، وهذا ما تم الإعلان عنه ضمن توجهات قانون المالية 2022،غير أن أواخر سنة 2022 عرف احتياطي الصرف تحسنا ملحوظا بالتحديد في ديسمبر 2022 حيث بلغ 60 مليار دولار[2]،وهذا ما أدى إلى تثبيت الدعم واستحداث منحة البطالة، بالإضافة إلى تعليق رئيس الجمهورية للضرائب الجديدة التي فرضت، مع الحفاظ على دعم السلع واسعة الاستهلاك بنفس الصيغ التقليدية.[3]

من خلال ما تطرقنا إليه من الخلفية التاريخية للسياسة الاجتماعية نستنتج أن سياسة الدعم تتأثر بالاقتصاد الريعي في الجزائر، فكلما زادت أسعار المحروقات كثفت الحكومة من برامج الدعم وكلما تراجعت أسعار النفط واحتياطي الصرف تم التوجه إلى ترشيد الدعم.

فإن مشكلة الدولة الريعية لا يكمن في المجال الاقتصادي فحسب، بل هو مشكل سياسي بالدرجة الأولى. إذ تعمل النخبة المتحكمة في الريع النفطي بمواصلة الأخذ بتمويل السياسات التنموية عن طريق ضخ الريع وشراء السلم الاجتماعي كهدف للاستمرارية. فالتغيير يكون بتغيير الثقافة الريعية القائمة في المجتمع بأكمله.[4]

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.322.

[2] حسان جبريل، "الجزائر.. 60 مليار دولار احتياطي النقد الأجنبي بنهاية 2022،" ***وكالة الأناضول***،نشر في 2022/12/26، تاريخ الاطلاع: 22/ 03/ 2026 الساعة: 22:42، https://www.aa.com.tr/ar/2022.

[3] الإذاعة الجزائرية، "اجتماع مجلس الوزراء: الرئيس تبون يأمر بتجميد كل الضرائب والرسوم على المواد الواسعة الاستهلاك بدءًا من اليوم"، ***موقع الإذاعة الجزائرية***، نشر في 13 فيفري 2022، تاريخ الاطلاع: 2026/02/27 الساعة 09:23، https://news.radioalgerie.dz

[4] صديقي، ***مرجع سابق***، ص.324.

المطلب الثاني: أنواع الدعم الاجتماعي

يصنف الدعم حسب الزاوية التحليلية المعتمدة في دراسته، إذ يتم تصنيفه وفق أثره المالي أو حسب طرق إعطائه للمستفيدين أو من حيث المعيار الأصولي، نذكر هذه التصنيفات كما يلي:

أولا: من حيث أثره على الموازنة العامة

نميز بين نوعين من الدعم حسب انعكاسه على الموازنة العامة، وهما كما يلي:

1-الدعم المباشر:

يعرف كذلك بالدعم الصريح أو المعلن، وهو مجموع المبالغ التي تدرج صراحة ضمن بنود الإنفاق في الموازنة العامة للدولة، سواء كانت نقدا أو عينا متمثلة في تحويلات مالية أو تقديم سلع وخدمات بأسعار مدعمة تتحمل الدولة الفرق بين تكلفتها الحقيقية وسعر بيعها.

يتميز هذا النوع بالوضوح وسهولة تتبعه وقياسه عبر السنوات، وتقييم تكلفته وآثاره بدقة وإمكانية ترشيده أو إعادة توجيهه نحو فئات أو قطاعات أكثر استحقاقا.[1]

2-الدعم غير المباشر:

يسمى أيضا الدعم الضمني، أي أنه لا يظهر بشكل صريح في بنود النفقات العامة، لكنه ينعكس في شكل إيرادات عامة ضائعة تسهم في زيادة العجز بها.

من أبرز صوره: الدعم الجبائي، الدعم ذي العلاقة بالعقار، ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود.[2]

[1] بن خليفة، ***مرجع سابق***، ص.8، 9.

[2] حنصال، بن أحمد، ***مرجع سابق***، ص. 114.

الشكل رقم (1): أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر

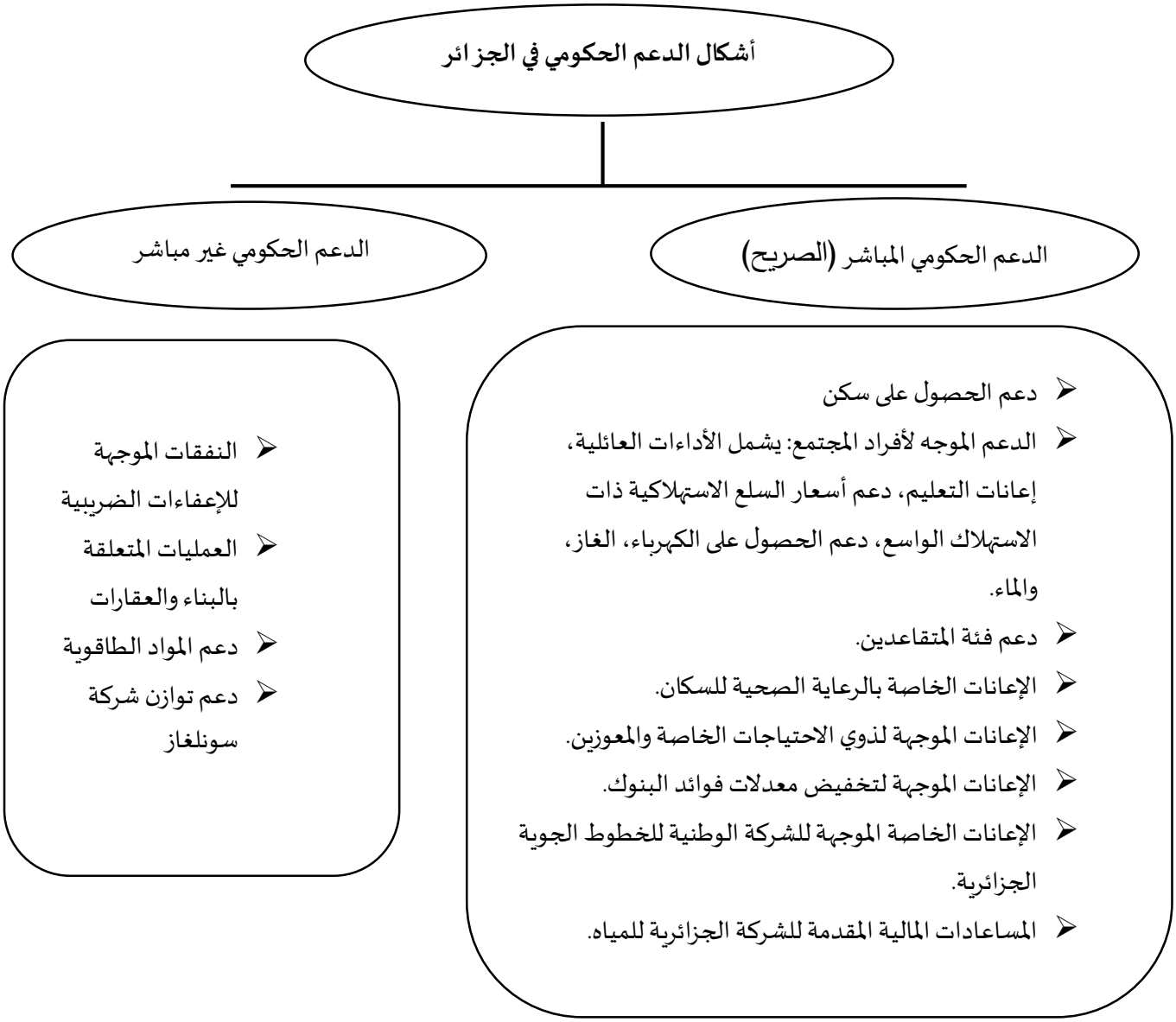

المصدر: أبوبكر حنصال، سعدية بن أحمد، "استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية"، ***مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة***، ع.07 (2018)، ص.115.

يلاحظ من الشكل التنوع الكبير لأشكال الدعم الحكومي في الجزائر حيث ينقسم إلى دعم مباشر (صريح) وغير مباشر (ضمني)، يبرز من خلال الشكل التركيز الواضح على دعم الأفراد (السكن، الأداءات العائلية، التعليم، المتقاعدين، ذوي الاحتياجات الخاصة) والقطاعات الاقتصادية (الطاقة، سونلغاز، الخطوط الجوية)، مما يظهر التوازن بين تعزيز العدالة الاجتماعية للفئات الهشة ودعم القطاعات الاستراتيجية، مع ملاحظة أن الدعم غير المباشر يشكل عبئا خفيا على الموازنة العامة يستدعي ترشيدا لتوجيهه نحو الفئات الأكثر احتياجا.

ثانيا: من حيث صور إعطائه للمستفيدين

ينقسم الدعم الحكومي في هذه الحالة إلى قسمين دعم نقدي ودعم عيني:

1-الدعم النقدي:

يقوم هذا النوع من الدعم على منح المستفيدين دخلا نقديا يعزز قدراتهم الشرائية، ويمكنهم من اقتناء السلع والخدمات الأساسية المتوفرة في السوق، تسعى الدولة من خلال هذه التحويلات إلى التخفيف من آثار البطالة، ورعاية كبار السن، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وهناك برامج لدعم الأسر الفقيرة لاستمرار أطفالها في مزاولة التعليم. كما يوجه الدعم إلى مشاريع حكومية، حيث تتحمل الدولة نسبة من النفقات الاستثمارية لتشجيع هذه المشاريع على التوسع، مما ينعكس إيجابا على فرص التشغيل والنمو الاقتصادي.[1]

2-الدعم العيني:

يقصد به أن تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المنتجات والخدمات الأساسية، بهدف خفض أسعارها في الأسواق. يمكن هذا من زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وتتوقف الاستفادة من الدعم العيني على حجم استهلاك الأفراد لتلك السلع والخدمات، وتكون غالبا أساسية بالنسبة للأفراد. إلا أن الإشكالية الرئيسية في هذا النوع من الدعم في كونه غير انتقائي؛ فهو يعمم الفائدة على جميع المستهلكين (أغنياء وفقراء)، مما يعني أن الشرائح الأكثر استهلاكا (الأغنياء) تستفيد منه بنسبة أكبر من الفقراء، نظرا لقدرتها الشرائية الأعلى التي تمكنها من اقتناء كميات أكبر من السلع المدعومة.[2]

تبرز المقارنة بين الدعمين النقدي والعيني تباينا في الكفاءة التوزيعية، فبينما يعزز الدعم النقدي القدرة الشرائية للفئات الهشة كالعاطلين وكبار السن كآلية مباشرة لتحقيق الاستقرار والنفع المستهدف، يقع الدعم العيني في العمومية وعدم الانتقائية رغم دوره في خفض الأسعار الأساسية. وتكمن المفارقة في أن الدعم العيني بطبيعته الحالية ينحرف عن أهدافه الاجتماعية ليتحول إلى آلية تنحاز إلى الشرائح الأكثر دخلا (الأغنياء) كونهم الأكثر استهلاكا وقدرة على الاقتناء مما يشكل استنزافا للموارد المالية للدولة دون تحقيق العدالة التوزيعية المطلوبة.

وفيما يلي جدول يفصل في أنواع الدعم الحكومي:

---

[1] فتحي حسن دندن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية*** (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص. 30.

[2] ***المكان نفسه.***

الجدول رقم (1): أشكال و أنواع الدعم الحكومي في الجزائر

شكل الدعم	السلع والخدمات المدعومة	نوع الدعم
دعم منتجات الطاقة	الديزل	دعم ضمني من خلال خفض أسعار الجازولين
	البنزين	دعم ضمني من خلال خفض أسعار البنزين
	الكهرباء	دعم موجه لمستهلكي غاز المطبخ والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية، حيث تستفيد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10 من ولايات الجنوب من خصم 50% على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10500كيلوواط/سنة استفادة الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10% على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200000 كيلوواط/السنة دعم ضمني متمثل في التحويلات من قبل الدولة إلى المحولين والموزعين للكهرباء من خلال مختلف عمليات الدعم المالي
	غاز الطبخ	دعم ضمني من خلال خفض الأسعار
دعم السلع الغذائية الأساسية	القمح ومشتقاته	دعم نقدي للقمح اللين الصلب ، الشعير، لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز، وكذلك لفائدة المزارعين
	السكر	دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد أسعارها السوقية.
	الحليب	يتعلق بالإعانة التي تمنحها الدولة للديوان الوطني للحليب (ONIL) لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المدعوم
	زيت الطعام	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد أسعارها السوقية
دعم الخدمات الاجتماعية	السكن	عبارة عن مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان
	مياه الشرب	دعم نقدي لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق تعرفة المياه (الفرق بين تعرفة توزيع المياه وتكلفتها)
	النقل	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة
	التعليم	– دعم نقدي يتمثل في مساعدة مالية تمنح للطلاب المحتاجين على مستوى الأطوار التعليمية الثلاث – الدعم الموجه للخدمات الجامعية (نقل، إطعام، ايواء) – منح التكوين في الخارج – مجانية الكتب المدرسية لصالح التلاميذ المعوزين – تشجيع الدولة للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية

	الصحة	دعم نقدي من خلال الميزانية العامة
	الأدوية البشرية	دعم من خلال خفض الضرائب
	– معاش المتقاعدين – دعم المجاهدين – دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض	دعم نقدي من خلال الموازنة
دعم الإنتاج الزراعي	الصادرات الزراعية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
	مدخلات الإنتاج الزراعي	
	مياه الري	
	الأسمدة والمخصبات	دعم من خلال خفض الضرائب
دعم الإنتاج الحيواني	أعلاف الحيوانات	دعم من خلال خفض الضرائب
دعم الإنتاج الصناعي	مدخلات إنتاج الصناعة	دعم من خلال خفض الضرائب
دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية	مؤسسات حكومية خدمية (الخطوط الجوية، الخطوط البحرية وغيرها)	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة موجهة للخطوط الجوية الجزائرية، الشركة الوطنية للسكك الحديدية
	مؤسسات حكومية إنتاجية أخرى	

المصـــدر: بوحوش أســماء، صــيد فاتح، "أثر الدعم الحكومي على عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراســة قياســية للفترة 2000- 2020"، ***مجلة التكامل الاقتصــادي***، م.10، ع.02 (2022)، ص ص. 286، 287.

تبرز المعطيات الواردة في الجدول شمولية سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، حيث تتجاوز مجرد دعم الغذاء لتغطي كافة الاحتياجات الأساسية للمواطن، بما في ذلك الطاقة بمختلف أنواعها، والخدمات الاجتماعية كالسكن والصحة والنقل. تعتمد الدولة في تنفيذ ذلك على مزيج استراتيجي بين الدعم الضمني الذي يظهر في شكل إعفاءات ضريبية وجمركية لخفض أسعار السكر والزيت والأدوية، والدعم النقدي

المباشر الموجه لقطاعات السكن والتعليم وتعويضات مياه الشرب، بالإضافة إلى المنح المخصصة للفئات الهشة كالمعوقين والمتقاعدين. ذكر أيضا في الجدول تخفيض ضرائب المدخلات الزراعية وتقديم مساعدات مالية للمؤسسات العمومية الحيوية لضمان استمراريتها. ويعكس هذا التنوع البعد الاجتماعي والإنساني للدولة الساعية لتحقيق تكافؤ الفرص من خلال مجانية التعليم بتوفير الكتب للمعوزين ومنح التمدرس، وهو ما يفسر في الوقت ذاته العبء المالي الكبير على الميزانية العامة الذي دفع لفتح نقاش جاد حول ضرورة ترشيد هذا الدعم والتحول نحو صيغ الدعم المستهدف لضمان الاستدامة الاقتصادية.

ثالثا: من حيث المعيار الأصولي (المعيار السيادي)

يمثل المعيار السيادي المرتبط بسلطة الدولة في فرض الضرائب والإنفاق أساسا آخر لتصنيف السياسات الداعمة. يمكننا هذا المعيار من التمييز بين الأنواع التالية: الدعم بالمنتج أو العطاء، الدعم بالتخلي عن الاقتضاء.

1.3 **الدعم بالمنتج أو العطاء:** يقصد به ذلك النوع من الدعم الذي يتخذ شكل تدفق مالي ضمن النفقات العامة، حيث تقوم الدولة بمنح إعانات نقدية أو عينية للمستفيدين دون حصولها على مقابل مباشر منهم. ومن ثم لا يترتب على هذه النفقات استهلاك فوري لسلع أو خدمات من قبل الدولة، بل تؤدي إلى انتقال قوة شرائية إلى الأفراد أو المشروعات المستفيدة. يتخذ هذا المفهوم أربعة صور رئيسية هي:

أ- **إعانات الاستغلال:** وهي الإعانات التي تهدف إلى الإبقاء على أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية عند مستوى أدنى من تكلفتها الحقيقية وذلك بهدف استقرار الأسعار في السوق واحتواء الضغوط التضخمية.

ب-**إعانات تحقيق التوازن:** تمنح هذه الإعانات بهدف تغطية جزء أو كل العجز المالي الذي قد تتعرض له بعض المشروعات ذات المنفعة العامة، مما يعرض استمرارها وسير عملها للخطر، ومن الأمثلة البارزة على ذلك الدعم الذي تقدمه الدولة لمؤسسات النقل العمومي لتغطية الفجوة بين إيراداتها وتكاليف تشغيلها.

ج- **إعانات الإنشاء:** وهي إعانات تقدم للمشاريع بهدف تغطية نفقات التأسيس أو تجديد وسائل الإنتاج. يتخذ هذا النوع من الدعم صورة تقديم رأس المال بشكل مجاني، أو إقراضه بشروط ميسرة جدا، سواء عبر تخفيض أسعار الفائدة أو قروض طويلة الأجل.

د- **إعانات التجارة الخارجية:** ويقصد بها الدعم الذي تخصصه الدولة لتعزيز التبادل التجاري مع الخارج سواء كان ذلك بتشجيع الصادرات أو دعم واردات بعض المواد الأساسية والاستراتيجية.[1]

[1] سندس بلعباس، آثار سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019- 2022، ***مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير*** (جامعة محمد بوضياف-المسيلة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص. 23.

2.3الدعم بالتخلي عن الاقتضاء: تقوم الفكرة الأساسية لهذا النوع من الدعم على تنازل الدولة عن حقها في تحصيل بعض الإيرادات التي يفترض أن تستوفيها بحكم سيادتها وسلطتها في فرض الضرائب والرسوم. يتضح من ذلك أن هذا النوع من الدعم لا يرتبط بجانب النفقات العامة بل يتصل مباشرة بجانب الإيرادات العامة. ويتخذ هذا المفهوم صورا متعددة أبرزها الإعفاءات الضريبية الجزئية أو الكلية، والحوافز الجبائية، والتخفيضات في الرسوم الجمركية. وتمنح هذه المزايا بهدف تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية متنوعة، يستفيد منها الأفراد سواءً بصفتهم مستهلكين (كإعفاء السلع الأساسية من الضريبة) أو بصفتهم منتجين (كإعفاء أرباح المؤسسات الناشئة لعدة سنوات).[1]

المطلب الثالث: الجدل القائم حول سياسة الدعم الاجتماعي

على الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بها سياسات الدعم باعتبارها إحدى الآليات المهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، غير أنها تحمل انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني. هذا ما أدى إلى بروز طرح مؤيد لهذه السياسة والآخر معارض خاصة في ظل التطورات الاقتصادية التي فرضت إعادة النظر في طبيعة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفيما يلي توضيح لهذا الجدل:

أولا: الآراء المؤيدة لسياسة الدعم الاجتماعي

تتمثل أهداف سياسية الدعم الاجتماعي في تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن مبررات الدعم الاجتماعي يمكن إجمالها في:[2]

1- اعتماد سياسات الدعم الحكومي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي عن طريق تنمية عوامل الإنتاج من الناحيتين النوعية والكمية.

2-تؤكد الدراسات الاقتصادية أن توجيه الدعم الحكومي للتأثير في الاستهلاك يختلف باختلاف المستوى الاقتصادي للدول. ففي الدول النامية يهدف الدعم بشكل أساسي إلى رفع المستوى المعيشي للفئات المحدودة الدخل وتمكينها من الحصول على السلع الأساسية. أما في الدول المتقدمة فإن تأثيره على الاستهلاك يختلف بحسب إذا كانت الدولة قد وصلت إلى حد الاستخدام الكامل أم لم تصل لها بعد.

3-يشكل تفاقم الفوارق الاقتصادية واتساع فجوة التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع الواحد مبررا رئيسيا للتدخل الحكومي. لا يقصد بالتدخل هنا تحقيق مساواة مطلقة في الثروات، وإنما السعي للتخفيف من حدة عدم المساواة عبر إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل مما يسهم في استقرار النسيج الاجتماعي.

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] أحمد حافظ الطائي، "سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول"، ***المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية***، ع.40 (2014)، ص. 68.

4-إن لنفقات الدعم الحكومي انعكاسات اجتماعية إيجابية، إذ أنها توجه نحو تحسين الصحة وظروف السكن إضافة إلى رفع رفاهية العمال ورفع مستواهم الفني. يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى رفع إنتاجية العمال ومن ثم زيادة الناتج القومي. وقد توجه نفقات الدعم نحو زيادة حجم السكان والمحافظة على صحتهم، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أيضا، فضلا عن دعم السلع الغذائية. تزداد أهمية هذا النوع من الدعم في الدول التي تعاني من نقص في حجم السكان.

ثانيا: الآراء الر افضة للدعم الاجتماعي

يدعم معارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي طرحهم بمجموعة من الحجج لعل أبرزها:[1]

1-تنعكس الزيادة المستمرة في الدعم الحكومي على الاقتصاد الوطني انعكاسا سلبيا مع مرور الوقت، حيث يسهم في رفع معدلات البطالة، وانخفاض إنتاجية العمال، وجمود أسواق العمل، وإعاقة الابتكار والإبداع, كما يحد من توجيه الاستثمارات نحو القطاع الخاص، ولاسيما الاستثمارات طويلة الأجل، ويؤدي أيضا إلى استمرار الضغط على الحكومة لتقديم الإعانات والقروض والتسهيلات لمشاريع لا تحقق فائدة اقتصادية حقيقية للمجتمع بقدر ما تخدم مصالح المنتجين المستفيدين من الدعم بشكل خاص.

2-تؤكد الوقائع الاقتصادية كما في تجربة الكساد العظيم في الولايات المتحدة الأمريكية (1929-1932) أن زيادة الدعم الحكومي لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فرغم مضاعفة نسبة الإنفاق الحكومي من11% إلى أكثر من 22% استمرت معدلات البطالة إلى 20% حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

3- ينظر إلى تدخل الدولة المكثف في النشاط الاقتصادي على أنه سبب في اختلالات تصيب آلية السوق، هذا ما يحد من قدرتها على تحقيق التوازن و يؤدي إلى عجزها عن أداء أدوارها الأساسية في توفير الحاجات الضرورية.[2]

4- يرى المعارضون أن سياسات الدعم الاجتماعي تتطلب اعتمادات مالية ضخمة وهو ما قد يرهق الميزانية العامة للدولة ويدفعها إلى البحث عن موارد إضافية، إما من خلال فرض ضرائب جديدة أو رفع الضرائب القائمة وقد يصل الأمر إلى الاستدانة من الخارج.[3] كما ساهم انهيار اقتصادات الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي وتردي أوضاع الدول النامية في تعزيز الانتقادات الموجهة لتدخل الدولة الواسع مما دفع إلى تبني اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة تحت إشراف المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين.[4]

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] قويدر معيزي، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، ***مجلة الاقتصاد الجديد***، ع.8 (8 ماي 2013)، ص. 141.

[3] الطائي، ***مرجع سابق***، ص. 69.

[4] معيزي، ***مرجع سابق***، ص. 142.

المبحث الثاني: سياسات الدعم الاجتماعي و انعكاساته الاقتصادية

تعتبر سياسات الدعم الاجتماعي أحد أدوات التدخل الاقتصادي المثيرة للجدل، بحيث تختلف مشروعيتها وحدودها باختلاف التيارات الفكرية بين الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية. كما تتجسد هذه السياسات في برامج متعددة كبرامج الدعم النقدي والعيني وبرامج توليد الدخل، والتي تترك بدورها آثارا اقتصادية ومالية متفاوتة على اقتصادات الدول، وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث.

المطلب الاول: الدعم الاجتماعي في الفكر الاقتصادي

تعد سياسة الدعم الاجتماعي إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية، إذ تهدف من خلالها إلى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والتوازن بين الفئات المختلفة في المجتمع. ويختلف مدى تدخل الدولة في هذا المجال بين توسيع نطاق الدعم أو تقليصه تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها الدولة.

الفرع الأول: الدعم الاجتماعي في الفكر الرأسمالي

ينطلق الفكر الرأسمالي من مبدأ حرية السوق والاعتماد على آلية العرض والطلب في توجيه النشاط الاقتصادي، لذلك فإن دور الدولة في مجال الدعم الاجتماعي يكون في الغالب محدودا ويقتصر على التدخل عند الضرورة لحماية الفئات الأشد هشاشة لمواجهة الأزمات الطارئة التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. غير أن ذلك يتم دائما في إطار الحفاظ على حرية المبادرة الفردية وآليات السوق.

سوف نتطرق إلى الفكر المركنتيلي الذي ظهر بعد انهيار نظام الإقطاع، أعطى هذا الفكر دورا كبيرا للدعم الاجتماعي حيث كانت فكرته الرئيسية تدور حول تدخل الدولة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، من خلال توجيه النشاط الاقتصادي وتنظيم الإنتاج والاستهلاك، بالاضافة إلى مراقبة التوزيع والأسعار. هدف المركنتيلين من هذا الدعم هو تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات.[1]

بالرغم من هيمنة هذا الفكر لفترة، لكنه انهار نتيجة عجزه عن مواجهة المشكلات الاقتصادية، مع ذلك ما زالت بعض ملامحه مستمرة في النظريات الحديثة.

أما التيار الطبيعي أو الفيزيوقراطي فقد رفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا راجع إلى تدهور الإنتاج الزراعي بفرنسا، بسبب سياسات المركنتيلين التي خفضت أسعار المنتجات الزراعية وفرضت قيودا على حرية التجارة والإنتاج. ويستند هذا التيار إلى فكرة النظام الطبيعي القائمة على مبادئ الحرية

[1] بن خليفة، *مرجع سابق*، ص. 14.

وتحقيق المصلحة الشخصية والمنافسة، والنشاط الاقتصادي حسب هذا التيار تحكمه "قوانين طبيعية" وتنظمه تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة وتترك حرية التصرف في الأنشطة الاقتصادية للأفراد.[1]

في حين تقوم آراء المدرسة الكلاسيكية على مبدأ الحرية الاقتصادية الكاملة استنادا إلى فكرة آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر"، وبالتالي ترفض تدخل الدولة في التأثير على آلية السوق الحرة والامتناع عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وتقلص دور الدولة ليصبح "الدولة الحارسة".[2]

يرى الفكر الكلاسيكي أن الدعم الاجتماعي يعيق عمل آلية السوق التلقائية التي تحقق التوازن الاقتصادي وتقلل البطالة عبر انخفاض الأجور وزيادة الطلب على المنتجين، لذلك فإن تدخل الدولة مرفوض في الفكر الكلاسيكي لأنه يضر بالنظام الاقتصادي.

ظهرت النظرية الكينزية كرد فعل لأزمة الكساد الكبير 1929، رأت بأن الاختلال الحاصل في الاقتصاد راجع إلى عدم عمل الاقتصاد في مستوى أقل من التشغيل الكامل، مما أنتج بطالة مرتفعة والحل الأنسب حسب كينز يكمن في تدخل الدولة من خلال تنمية الطلب الفعال الذي ينمي كل من الاستهلاك والاستثمار.[3]

يتلخص تدخل الدولة عند كينز في فرض الضرائب التصاعدية، توفير الخدمات الضرورية، كالتعليم والصحة، محاربة الاحتكار،...[4]

إن سياسة الدعم في هذا الفكر جعلت للدولة دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالفكر الكلاسيكي، كتوفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم. وعرفت الدولة خلال الفكر الكينزي دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث امتدت وظائفها إلى توفير الخدمات الضرورية.

بعد ذلك جاءت المدرسة النقدية (شيكاغو) على يد فريدمان، كرد فعل عن عجز النظرية الكينزية عن تفسير ظاهرة ارتفاع التضخم والبطالة معا، وقد سعت هذه المدرسة الى إعادة الاعتبار لمبادئ الاقتصاد الحر والاعتماد على آليات السوق، بحيث يرى أنصارها أن العرض الكلي هو المحرك الاساسي للاقتصاد وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى اختلال التوازن.[5]

---

[1] معيزي، ***مرجع سابق***، ص. 138.

[2] حدة بوخالفة، ***القانون الاقتصادي العام***، محاضرات موجهة لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)

[3] معيزي،***مرجع سابق***، ص. 139،140.

[4] بن خليفة، ***مرجع سابق***، ص. 15.

[5] خاليدة بن بعلاش، ***محاضرات في مقياس القانون الإقتصادي العام***، (الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2023/2022)، ص. 32.

لذلك رفضوا سياسات الدعم الاجتماعي والإنفاق الحكومي التوسعي، ودعوا إلى الحد من تدخل الدولة والاعتماد على القطاع الخاص في الإنتاج، كما دعت إلى تخفيض الضرائب لتشجيع الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج، مما يساهم في تقليل البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي.[1]

رغم دور الدولة المتفاوت في النظام الرأسمالي، إلا أنها تتدخل بقوة عند حدوث الأزمات الاقتصادية. ويظهر ذلك بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية 2008، حيث تدخلت حكومات الولايات المتحدة والدول الأوروبية عبر تقديم الدعم والإنفاق الحكومي لإنقاذ المؤسسات المالية والحفاظ على استقرار النظام الرأسمالي.

الفرع الثاني: الدعم الاجتماعي في الفكر الاشتراكي

نادى الفكر الاشتراكي بتعظيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث امتلكت معظم موارد المجتمع ووسائل الإنتاج، مع تضييق الملكية الخاصة وتوسيع الملكية الجماعية، كما تمثلت المسؤولية الاستراتيجية للدولة في توزيع الناتج القومي بين عناصر الإنتاج وأفراد المجتمع وتوجيه عمليتي الادخار والاستثمار وفقا لأهداف التنمية[2].

يرى دعاة الاشتراكية أن الدولة بتدخلها في النشاط الاقتصادي تحقق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، وتهدف أيضا إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع[3].

اعتبر الدعم الحكومي وفق هذا الفكر مبدأ مسلما به، من خلال تحديد الأسعار إذ اعتمده الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية والصين في فترة ماوتسي تونج، كما إعتمده كثيرا من البلدان النامية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بما في ذلك مصر والجزائر أيضا، وما زالت بقاياه تظهر في دعم السلع الأساسية[4].

شدد الفكر الاشتراكي على دور الدولة كضامن للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، مما جعل من الدعم وسيلة أساسية لتحقيق توزيع عادل للناتج القومي وضمان كفاية السلع الأساسية.

---

[1] بن خليفة، ***مرجع سابق***، ص. 16.

[2] دندن، ***مرجع سابق***، ص. 15.

[3] خالد سعد زغلول حلمي، ***الاقتصاد السياسي***، (من دون دار نشر، ط.2، 2001)، ص. 106.

[4] مجدي ماجد محمد حسين، محمد حسين دفي غانم، "آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز"، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، ع.3 (2021)، ص.14.

الفرع الثالث: الدعم الاجتماعي في الفكر الاسلامي

دور الدولة في الإسلام لا يقتصر على توفير الأمن والعدل بين الناس تحت مسمى "وظائف الدولة الحارسة"، وإنما يمتد إلى التدخل في الحياة الاقتصادية وتسترشد الدولة الإسلامية بقيم العدالة، الحرية، الشورى، الصبر، التوكل المسؤولية، الإستقلالية. والمشكلة الاقتصادية في المنظور الإسلامي ناتجة عن تقصير الإنسان بأداء مهمته الإستغلالية.[1]

يتبنى الفكر الاقتصادي الإسلامي موقف إيجابي من الدعم الاقتصادي الحكومي، وينطلق فكره وفق أن الاقتصاد الإسلامي يتميز برؤية اقتصادية عقائدية للمال، كما أن الاقتصاد الإسلامي يدعو إلى وجوب الدعم والمساعدة والإعانة.[2]

ويمكن تلخيص وظائف الدولة الإقتصادية والإجتماعية في النظام الإسلامي بما يلي:

- **تأمين الحاجات الأساسية لمعيشة الأفراد(حد الكفاية):**

من وظائف الدولة أن توفر لرعاياها كل ما يحتاجونه من الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية الضرورية كالمسكن، المأكل، المشرب، الملبس، العلاج والمواصلات، خاصة عندما يكون الفرد عاجزا عن تحقيق هذه الإحتياجات بنفسه لأسباب خارجة عن الإرادة كالمرض والعجز وكبر السن وعدم وجود فرص العمل.[3]

- **تحقيق التوازن الاجتماعي:**

يجب على الدولة أن تعمل على تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع من خلال: رفع مستويات المعيشة بضمان حد أدنى من اليسر والرفاه مع عدم احتكار الثروة لصالح فئة قليلة، ووجوب الإنفاق، وتوظيف إيرادات الدولة العامة وايجاد قطاعات للدولة تستثمر لأغراض التوازن الاجتماعي.[4]

- **الرقابة على النشاطات الاقتصادية:**

تقوم الدولة بوظيفة الرقابة على النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص حتى تكون متوافقة لمقاصد الشرع بعيدة عن المخالفات الشرعية كالغش والخيانة والتلاعب والتطفيف في المكيال والميزان، إضافة إلى مراقبتها للأسواق بغرض تحقيق الأسعار العادلة ومنع الاحتكار وتوجيه الإنتاج والاستهلاك لما يخدم المصلحة العامة.[5]

---

[1] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، ***الاقتصاد السياسي أسس ومبادئ وأهداف***، (الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط.11، 2009)، ص135،136.

[2] نشوى محمد عبدربه، "دور الدعم الحكومي في التأثير على كلا من دالة الإنفاق الاستهلاكي ودالة الادخار في اطار الضوابط الشرعية، ***مجلة التجارة والتمويل***، ع.2 (2017)، ص. 65.

[3] عثمان جمعة ضميرية، "دور الدولة الاقتصادي والاستثماري مجالاته وأسسه وضوابطه"، ***مجلة الكلية الشريعة والدراسات الاسلامية***، ع.30 (2012)، ص. 278.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.287.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 290.

- **خطط الاقتصاد وتنمية موارد الدولة:**

تضطلع الدولة عبر أجهزتها المختلفة بوضع خطط تنموية لفترات محددة، واتخاذ التدابير اللازمة لتلبية حاجات المجتمع الحالية والقادمة من خلال التخطيط للمشاريع العامة وإنشاء مؤسسات القطاع العام كقطاع الصحة، التعليم، ووضع برامج تطوير الصناعات والتوسع في الإنتاج بما يضمن ايجاد فرص عمل جديدة.[1]

- **في مجال التوزيع:**

يختلف مفهوم التوزيع في النظام الاسلامي عن الأنظمة الوضعية، بحيث يشمل أولا توزيع عناصر الإعداد على العملية الإنتاجية، أو ما يسمى التوزيع قبل الإنتاج أي توزيع الثروات الطبيعية وتخصيصها قبل مرحلة الإنتاج مثل: الأرض، المعادن، والمياه، وتحديد ماهو ملك عام أو ملك خاص، تتدخل الدولة في هذا التوزيع بالاستناد إلى القرآن والسنة النبوية، يلي ذلك توزيع القيمة المنتجة المتمثلة في عائد الأرض وعائد العمل، وأخيرا مرحلة إعادة التوزيع بهدف التخفيف من التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع الإسلامي.[2]

المطلب الثاني: برامج الدعم الاجتماعي

يقدم الدعم الاجتماعي إما بشكل مباشر كتحويلات نقدية أو عينية إلى الأفراد أو قطاعات معينة باستخدام مجموعة من برامج الدعم الاجتماعي وهي كما يلي:

1-برامج الدعم النقدي:

تقدم فيه الأموال مباشرة لفئات محددة في المجتمع، أو لتحفيز الاستثمارات خاصة في صناعات التصدير. تتخذ أشكالا عديدة من بينها المساعدات العائلية الخاصة (غير المشروطة) التي تهدف إلى ضمان حد أدنى من الدخل لكل أسرة مع كل مولود جديد، مما يساعد في تسجيل الأطفال في المدارس. بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية النقدية العامة إذ تسعى للحفاظ على دخل يحمي الأفراد من الوقوع تحت خط الفقر، وتمنح إلى ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن غير العاملين، وللأسر حسب دخلها وقدرتها على الكسب. لدينا أيضا التحويلات النقدية المشروطة وهي تقديم الأموال مقابل التزام الأسر المستهدفة بتعليم أطفالها وفحوصات طبية منتظمة، لتحقيق غايات كمكافحة التسرب المدرسي وتعزيز الصحة وتحسين الظروف المعيشية.[3]

---

[1] الطريقي، **مرجع سابق**، ص ص. 97،98.

[2] بن خليفة، **مرجع سابق**، ص.19.

[3] مها محمود أبو زيد، "نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول"، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، م.56، ع.3 (جويلية 2019)، ص. 158.

2-برامج الدعم العيني:

يعتبر هذا النوع من الدعم الأمثل في نظر صانعي السياسات، ويلجأ إليه من قبل حكومات الدول حين يواجه اقتصادها مشكلة التضخم التي تقلل من قيمة العملة. تتنوع برامج الدعم العيني إلى ثلاثة أنماط أساسية: أولا نذكر برامج دعم الغذاء بدورها تنقسم إلى أربع فئات رئيسية دعم البطاقات التموينية Rationed Subsidies الذي يقدم كميات محددة من المنتجات بسعر مخفض عن مستوى السوق، متناسبا مع حجم الأسرة. كما يشمل كوبونات الغذاء Food Stamps حيث تمنح الفئات المعنية قسائم بقيمة مالية معينة لشراء سلع محددة بالأسعار الطبيعية.

ولا ننسى برامج التغذية المكملة Supplementary Feeding Program مثل الوجبات المدرسية أو الأطعمة للصغار، موجهة لفئات خاصة كطلاب المدارس والرضع والأطفال والحوامل. أخيرا دعم أسعار الغذاء Food Price Subsidies الذي يوفر الغذاء للجميع بكميات وفيرة وسعر أرخص من السوق. البرنامج الثاني يتمثل في برامج دعم الطاقة إذ تقوم الحكومة بدعم أسعار الوقود والطاقة، وتسعيرها بأقل من تكلفة الإنتاج لمساعدة الطبقات الضعيفة.أما النوع الأخير من برامج الدعم العيني فيتمثل في برامج دعم الإسكان **الذي** يمكن أن يكون عبر خفض فوائد قروض الإسكان، أو تقليل الإيجارات، أو تقديم مساكن حكومية مدعومة، أو تمويل إصلاح المباني التي تبنيها الدولة.[1]

3-برامج توليد الدخل:

تتضمن مجموعة من البرامج الفرعية لعل أبرزها برامج العمل العام التي توفر فرص العمل للفقراء القادرين على العمل غير أن فرص العمل غير متاحة، يكون ذلك باستخدام أساليب كثيفة للعمل ويتم دفع الأجور لهؤلاء الفقراء نقديا أو عينيا عند مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة.إضافة إلى ذلك نذكر برامج القروض الصغيرة التي تمنح قروض صغيرة للفقراء بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق و تستخدم هذه القروض في شراء أصول تسهم في توليد الدخل أو في مواجهة الأزمات الطارئة. كما نجد برامج أخرى من توليد الدخل المرتبطة بالأسعار والضرائب على سبيل المثال: الدعم المباشر لأسعار السلع والخدمات، أو تخفيض معدل الضرائب، أو من خلال تقديم دعم غير مباشر، أو من خلال جعل سعر الصرف أقل من السعر الحقيقي وغير ذلك.[2]

---

[1] أبو زيد، ***مرجع سابق***، ص ص. 157، 158.

[2] زينب توفيق السيد عليوة، "تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014"، ***مجلة البحوث الاقتصادية العربية***، م.25، ع. 74-75 (ربيع – صيف 2016)، ص. 13.

المطلب الثالث: آثار سياسة الدعم الاجتماعي

تعد التحويلات الاجتماعية إحدى الأدوات المعتمدة في السياسات الاقتصادية، ويعتبر الضمان الاجتماعي من وسائل التحويل التي تتمثل في الاقتطاع وإعادة التوزيع ولا تنحصر اقتطاعاته ونفقاته في الأعباء والتكاليف. و على مدار عقود خلقت سياسة الدعم الاجتماعي آثارا عميقة على الاقتصاد الوطني بما في ذلك توازنات الخزينة العمومية، كما أبرزت مجموعة من الاختلالات على مستوى أدوار الدولة الاجتماعية سواءا من الناحية الاقتصادية أو المالية أو حتى الاجتماعية والسياسية، و هو ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:[1]

1-تسبب الضغط المتزايد على ميزانية الدولة بفعل تزايد الحاجات و تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للمواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، في التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات، حيث يظهر في ارتفاع الأسعار لعديد من المواد الغذائية و أزمات الندرة. وفي عجز الخزينة العمومية عن تغطية الفارق في الأسعار، وغالبا ما تفسر في الخطابات الرسمية بمنطق افتعال الأزمات تحت مسمى المضاربة والاحتكار.

2-أدت التحويلات الاجتماعية المرتبطة بدعم الأسر والسلع ذات الاستهلاك الواسع إلى فروقات كبيرة في الأسعار، مقارنة بأسعارها في الدول المجاورة، ما أدى إلى تمدد ظاهرة التهريب عبر الحدود. و حتى في حالات أخرى تصدير منتجات مصنعة بمواد مدعمة، الأمر الذي يستنزف الاقتصاد الوطني.

3-من الناحية المالية، تتحمل ميزانية الدولة أعباء متزايدة نتيجة الارتفاع المستمر في نفقات الدعم خاصة تلك المرتبطة بأسعار المواد الغذائية المدعمة والمواد الطاقوية التي تتأثر بدورها بتقلبات الأسعار العالمية. إضافة إلى أن آلية الدعم الاجتماعي تشمل جميع فئات المجتمع دون تمييز بين مستويات الدخل، رغم أن فلسفة هذا الدعم تقوم أساسا على توجيهه للفئات ذات الدخل المحدود. وقد أظهر تقرير للبنك الدولي حول نظام الدعم الاجتماعي، وتحديدا فيما يتعلق بدعم المحروقات، حيث يستهلك أصحاب الدخول المرتفعة من الموارد الطاقوية ما يقارب ستة أضعاف ما يستهلكه ذوي الدخل المحدود. وتشير التقديرات إلى أن هذه الفئات تستفيد من نحو 61% من دعم الكهرباء، 58% من دعم الوقود، والمواد الغذائية بنسبة 18%.

4-رغم أن سياسة الدعم تحقق قدرا من الفعالية في المدى القصير إلا أن استمرارها على المدى الطويل يؤدي إلى جملة من التداعيات تتمثل في تشجيع وزيادة استهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، وتسريع وتيرة نمو النفقات العامة، وتباطؤ نمو الموارد العامة، إضافة إلى التشوهات السعرية، وتشجيع تهريب السلع عبر الحدود.

---

[1] جمال بن قرين، نسرين بطيوي، "سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح"، ***مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية***، م.8، ع.2 (2022/11/16)، ص. 374، 375.

5-إضافة إلى ما سبق، فقد واجهت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحديات مالية متزايدة جعلت من الصعب الاستمرار في تمويل برامج الدعم بنفس الوتيرة، نظرا لارتفاع تكلفتها هذا ما أثر على قدرة الدولة في تمويل الاستثمارات العمومية خاصة في قطاعات حيوية مثل النقل والبنية التحتية، الصحة، التعليم، إضافة إلى آثاره على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية.

6-في ضوء هذه التداعيات، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في منظومة الدعم الحكومي والعمل على إصلاحها تدريجيا، بما يسمح بتجاوز الاختلالات القائمة وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في توزيع الموارد، خاصة وأن هذا الدعم يشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة.

7-زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية مقابل العملة الأجنبية بسبب عجز الموازنة والاقتراض الداخلي والخارجي.[1]

8-تؤدي منظومة الدعم إلى تفشي الفساد، وذلك من خلال ظهور فئة تتلاعب بالمقررات المدعمة وقوائم المستحقين والاتجار فيها وتخزينها وبيعها في الأسواق بأسعار مرتفعة، و قد حققت هذه الفئة ثروات طائلة من أموال الدولة المخصصة لدعم الطبقات الفقيرة.[2]

9-سياسة الدعم تؤدي إلى تشوهات اقتصادية وبيئية : يعزز دعم الطاقة بشكل مصنع الصناعات كثيفة رأس المال، مما يخلق تحيزا ضد العمالة في بلد يعاني من بطالة كبيرة بين الشباب. علاوة على ذلك فإن الفروق الكبيرة في الأسعار مع البلدان المجاورة تحفز للتهريب، حيث أن في عام 2012 تم تهريب 1.5 مليار لتر من البنزين ووقود الديزل، أي ما يعادل ربع الإنتاج المحلي، إلى البلدان المجاورة حيث ترتفع أسعارها من ثلاثة إلى خمسة أضعاف. كما أن دعم الطاقة يقلل من الحوافز للاستثمار في تحسين كفاءة الطاقة، والنقل العام والطاقة المتجددة. وبسبب زيادة استهلاك الطاقة، تساهم هذه السياسات في تفاقم التلوث المحلي، والازدحام المروري، والاحتباس الحراري. كما تؤدي الإعانات إلى تشوهات في قطاعات أخرى على سبيل المثال تعد واردات الحليب المجفف والقمح من أعلى الواردات في العالم على أساس نصيب الفرد، مما يعكس مستويات عالية غير عادية من الاستهلاك المحلي.[3]

---

[1] منال بن عويرة، السعدية بطاش، إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني (2015-2021)، ***مذكرة مقدمة ماستر غير منشورة***، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020)، ص. 24.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 25.

[3] بلعباس، ***مرجع سابق***، ص. 17.

خلاصة الفصل:

الدعم الاجتماعي هو سياسة مهمة لا يقتصر العمل بها في الدول النامية فقط بل يشمل الدول المتقدمة أيضا باختلاف البرامج المطبقة وأنواعها. تهدف إلى التقليل من التباين في مستوى الدخل، وإعادة توزيعه لصالح الفئات التي تستحقه مع ضمان توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

كما تطرقنا في الفصل إلى أن سياسة الدعم في الجزائر ليست وليدة اللحظة بل هي مستمدة من تاريخ الدولة الجزائرية التي جعلت من البعد الاجتماعي والتزامها بالفئات الفقيرة عقيدة راسخة في دساتيرها ومواثيقها.

غير أن موضوع تدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لا يزال يطرح جدلا واسعا يعكس تنوع المرجعيات الفكرية والاقتصادية. واعتبار أن مسالة الدعم تطرح دائما من زوايا مختلفة تتلائم ومتطلبات كل عصر وظروف كل دولة.

وفي هذا الصدد تخلص هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن كفاءة سياسة الدعم ترتبط ارتباطا وثيقا بنمطه وآليات توجيهه إذ أن الدعم النقدي يظل الأكثر فاعلية في استهداف الفئات الهشة وتلبية احتياجاتها المباشرة مقارنة بالدعم العيني الذي يواجه إشكالية التعميم وعدم الانتقائية، كما أثبت التحليل أن الجدل حول تدخل الدولة يؤدي في النهاية إلى حتمية ايجاد صيغ توازن بين المتطلبات الاقتصادية والالتزامات الاجتماعية، كما تبين أن استدامة هذه السياسات وتجذرها في الجزائر يعكس دور الدولة كفاعل قيمي يهدف إلى حماية الفئات الهشة وضمان التماسك الاجتماعي مما يجعل من أشكال الدعم المختلفة أداة حيوية لضبط التوازنات العامة بما يتماشى مع الخصوصية الوطنية وظروف كل مرحلة.

الفصل الثاني:
أثر سياسة الدعم الاجتماعي في تحقيق الاستقرار السياسي

تمهيد

يعتبر موضوع السياسات الاجتماعية بما فيها سياسة الدعم الاجتماعي من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها من طرف العديد من الباحثين والمفكرين في مجال العلوم السياسية و الاجتماعية، إضافة إلى ذلك فإن الاستقرار السياسي هو الآخر من أهم القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين ويعتبر هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية تعقيدا وهو مفهوم معياري فقد يتسبب في استقرار دولة وقد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى، تكمن أهميته في كونه مطلبا جماعيا تسعى إليه الأمم والشعوب.

وانطلاقا من هذا فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى أثر سياسة الدعم الاجتماعي في تحقيق الاستقرار السياسي، حيث تم استهلاله بمبحث مفاهيمي شامل تناول الاستقرار السياسي وتطوره التاريخي في الفكر السياسي وأبرز المدارس المفسرة له وصولا إلى تحديد أبعاده السلوكية والمؤسسية ومؤشرات قياسه كالمأسسة والشرعية كما تطرقت في المبحث الثاني انعكاس سياسة الدعم الاجتماعي على الاستقرار باعتباره آلية لتعزيز الشرعية السياسية وتوضيح أثره في إدارة التوترات الاجتماعية وإبراز إشكالات هذا الدعم في تحقيق استقرار مستدام، وعليه قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي.

المبحث الثاني: سياسة الدعم الاجتماعي و انعكاسها على الاستقرار السياسي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار عامة والاستقرار السياسي خاصة أحد أهم الدعائم التي يتوقف عليها استمرار الأنظمة السياسية، فأي نظام سياسي يهدف إلى تحقيقه نظرا لتأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث ضبط الإطار المفاهيمي من خلال ثلاث مطالب أساسية، يتناول المطلب الأول مفهوم الاستقرار وأبعاده بدءا بالتعريفات اللغوية والاصطلاحية مرورا بتطوره في الفكر السياسي الغربي والعربي وصولا إلى المدارس الفكرية المختلفة وأهم الأبعاد التي تشكله. أما المطلب الثاني فيركز على المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي كالمأسسة والشرعية ونمط انتقال السلطة والسياسات الاقتصادية الناجحة، وختاما يستعرض المطلب الثالث متطلبات هذا الاستقرار والعوامل المؤثرة عليه.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي و أبعاده

يعد مفهوم الاستقرار السياسي من الركائز الأساسية في الفكر السياسي إذ تتعدد زوايا تعريفه باختلاف المفكرين والباحثين وقد حظي باهتمام واسع في الفكر الغربي والعربي مما أدى لبروز مدارس واتجاهات تفسره. ولا يقتصر الاستقرار السياسي على غياب العنف بل يمتد ليشمل أبعاد أخرى تضمن توازن النظام واستمراريته وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف الاستقرار السياسي

الاستقرار لغة: من الفعل استقر، وهو من القر، أي القرار في مكانه، و فلان ما يتقار في مكانه أي ما يستقر.[1] ويشير أيضا مفهوم الاستقرار إلى الثبات، الرسوخ، والتوازن.[2] قال الله تعالى في سورة إبراهيم من الأية 26: "ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار" [3]يعني ما لها من ثبات.

اصطلاحا يقصد بالاستقرار في العلوم الاجتماعية ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري من الداخل أو خارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها. أما الاستقرار السياسي يشير إلى ثبوت وعدم تغيير الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية.[4]

من بين التعريفات للاستقرار السياسي نذكر:

---

[1] ابن منظور، ***مرجع سابق***، ص. 3579.

[2] منير البعلكي، ***المورد الحديث***، (بيروت: دار العلم للملايين، بدون سنة نشر)، ص. 1136.

[3] ***سورة إبراهيم***، الآية (26).

[4] سهيلة هادي، "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق"، ***مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية***، م.10، ع.3 (سبتمبر 2018)، ص. 126.

تعريف ليبست *LIPEST حيث اعتبره حصيلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بفعالية وكفاءة في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية.[1] يركز هذا التعريف على أن الاستقرار السياسي مرتبط بالدرجة الأولى بأداء النظام السياسي وقدرته على التأثير في المجالات المذكورة.

يرى ديفيد ايستون David Easton في تعريفه للاستقرار وفق منهج تحليل النظم بأنه: القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، والقدرة على ضبط المتغير والتحكم فيه.[2] يربط هذا التعريف بين المرونة والتكيف والقدرة على التحكم، وبذلك يبتعد عن الفكرة التقليدية للاستقرار كمجرد هدوء أو غياب الأزمات.

أما هيرويتز ليون Hurwitz leon* الذي حدد تعريف الاستقرار السياسي من عدة مضامين، الاستقرار باعتباره غياب العنف، أيضا بقاء وثبات الحكومة لفترة أطول وغياب التغيير الهيكلي، واعتبره وجود الشرعية الدستورية للنظام.[3] أي أن هيرويتز استنبط تعريف الاستقرار السياسي من خلال مؤشراته.

اعتمد صامويل هانتجتون في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسة السياسية من جهة ثانية وعليه فقد قسمه إلى ثلاث مستويات منخفضة، متوسطة ومرتفعة وإلى نظامين مدني وبريتوري.[4] يؤخذ من تعريف هنتغتون للاستقرار السياسي أنه ربطه بفعالية المؤسسات السياسية وقدرتها على استيعاب المشاركة السياسية وتنظيمها، وهو ما يجعل الاستقرار نتاجا للتوازن بين المشاركة والمؤسسة. غير أن هذا التصور يركز على البعد المؤسسي أكثر من تركيزه على البعد الديمقراطي وقيم الحرية والمشاركة الشعبية.

أما الموسوعة البريطانية فقد عرفته بأنه " الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات. "[5] ركز هذا التعريف على قدرة النظام السياسي على الاستمرار ومواجهة الأزمات دون انهيار. غير أنه يختزل الاستقرار السياسي في بقاء النظام دون الاهتمام بدرجة الشرعية أو المشاركة السياسية داخله.

---

*سيمور مارتن ليبست: عالم اجتماع وعالم سياسي أمريكي، من أبرز رواد علم الاجتماع السياسي ونظرية التحديث، اهتم بدراسة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما.

[1] محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم و الغايات"، ***مجلة دفاتر السيادة والقانون***، ع.25 (جوان 2016)، ص. 311.

[2] عادل تواتي، طارق بادي، السياسة الاجتماعية وأثرها على استقرار النظام السياسي في الجزائر 2011-2020، ***مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية***، (جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص. 31.

*هيرويتز ليون Hurwitz leon: اقتصادي أمريكي من أصل بولندي، من رواد نظرية تصميم الآليات الاقتصادية والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2007,

[3] هادي، ***مرجع سابق***، ص. 127.

[4] صامويل هانتجتون، ***الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، (دار سعاد الصباح، 1993)، ص. 79.

[5] عبد الرضا أسعد طارش، "العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق"، ***مجلة العلوم السياسية***، ع. 68 (ديسمبر 2024)، ص. 63.

ومنه فإن الاستقرار السياسي هو حالة التوازن الديناميكي التي تعكس قدرة النظام السياسي بمؤسساته على التكيف المرن مع المتغيرات والاستجابة الفعالة لمتطلبات التنمية والشرعية الدستورية، ويتحقق هذا الاستقرار عبر كفاءة الأداء الحكومي في احتواء الأزمات والصراعات المجتمعية وتوجيهها سلميا دون اللجوء للعنف إلا في أضيق الحدود. كما يقاس بمدى ثبات واستمرار الهياكل الحكومية وغياب مظاهر الاضطراب الداخلي ليبرز في النهاية كحصيلة لوجود نظام توافقي مقبول يحكم العلاقات بين كافة قوى الأمة وأطرافها الحيوية.

ثانيا: مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي

تم التطرق إلى مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي عند الغرب والعرب كما يلي:

أ-الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي:

حظي مفهوم الاستقرار السياسي باهتمام واسع من قبل المفكرين والمحللين السياسيين منذ بداية الفكر السياسي الغربي، حيث ازداد الاهتمام به مع تطور المدارس الفكرية وتعدد مقارباتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية واحتدام الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي فقد ظهرت دراسات عديدة هدفت إلى تقديم تعريفات إجرائية لهذا المفهوم. غير أن المفكرين الغربيين لم يتوصلوا إلى تعريف موحد للاستقرار السياسي بسبب تعقد الظاهرة وتداخلها مع مفاهيم أخرى كالثقافة السياسية والقيادة والنخبة، ومع ذلك برزت تفسيرات مختلفة فنجد أفلاطون ربط الاستقرار السياسي بالقدرة الإشباعية، وأرسطو ذهب إلى أثر التفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع على الاستقرار السياسي، تتشابه أفكار أرسطو مع فكر كارل ماركس الذي أكد على علاقة الاستقرار بقدرة الدولة على حماية المصالح الاقتصادية إذ يرى بأن صراع الطبقات يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في المجتمع.

أما مكيافيلي فميز بين الاستقرار الطبيعي والاستقرار السلطوي. في حين اتخذ توماس هوبس موقفا مخالفا لميكيافيلي إذ دافع على السلطة المطلقة للحاكم التي تعتبر من صفات هذا الأخير وبها يتوفر الأمن والاستقرار في المجتمع.

هذا وقد ربط القديس توماس الاكويني بين وحدة المجتمع واستقراره وبين تحقيق رفاهية المواطنين وأمنهم فمن وجهة نظره فإن رخاء المجتمع ورفاهيته يتأثران بوحدته الداخلية وبوجود حالة من الاستقرار السياسي.[1]

[1] بوعافية، *مرجع سابق*، ص 312.

ب-الاستقرار السياسي في الفكر السياسي العربي

من أشهر الفلاسفة العرب الذي بحثوا في ظاهرة الاستقرار السياسي، نجد الفيلسوف ابن سينا، حيث يبرز ابن سينا أن الاختلاف بين الناس في القدرات والصفات هو أساس استقرار المجتمع وهذا الاختلاف هو الذي يحقق التكامل ويمنع الصراع، كما يؤكد على تساويهم في الحقوق والواجبات وأهمية وجود حاكم عادل يتمتع بصفات كالشجاعة والالتزام بالشريعة، ويتفق الفارابي مع هذا الطرح مع إبرازه لشروط القيادة المثلى.

أما الغزالي فقد ربط استقرار المجتمع بقوة الحاكم لكن ليس من خلال القهر وإنما عبر الشرعية الدينية واقتناع الرعية.

في حين تطرق ابن خلدون إلى مفهوم العصبية كأساس للسلطة والاستقرار إذ يرى أن الدولة تقوم على تماسك الجماعة التي تمنح الحاكم الشرعية، على الرغم من أن هذه العصبية يمكن أن تؤدي أحيانا إلى صراعات داخلية تهدد استقرار المجتمع.[1]

ثالثا: مدارس و اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي

من بين المدارس التي تحدثت عن الاستقرار السياسي نجد:

1-المدرسة النظمية: حسب هذه المدرسة الاستقرار السياسي مرتبط بقدرة النظام على الاستمرار والحفاظ على بقائه وقدرته على التكيف مع المتغيرات والظروف المستجدة، يعني هذا موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع. تعمل هذه المؤسسات كأجهزة خدمية وإنتاجية بعيدة عن تقلبات السلطة وعن الصراعات السياسية داخليا وخارجيا، وعدم توظيفها لتحقيق مصالح خاصة بما يضمن استقلاليتها.

2-المدرسة البنائية الوظيفية: تطرق "غابريال ألموند" الذي يعتبر أبرز أنصارها إلى مفهوم الاستقرار السياسي وفقا للسلوك الوظيفي، مثله بكائن حي يسعى إلى التكيف والتوازن والاستقرار، بحيث أن أي خلل يطرأ عليه هو حالة طارئة تستوجب معالجتها. ويرى أن قدرة النظام السياسي على التكيف والاستقرار يمثل دليلا على حيويته. لذلك يركز أنصار هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى مدى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع متغيرات البيئة والاستجابة للتحديات التي تواجهها.[2]

3-المدرسة السلوكية: ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من أن الاستقرار السياسي هو مرادف لغياب العنف السياسي، يكون النظام مستقرا عندما تسوده علاقات سلمية قائمة على احترام القانون، إضافة إلى أن

[1] تواتي، بادي، ***مرجع سابق***، ص. 32.

[2] حسن فتحي عبد المولى، "الاستقرار السياسي المفهوم-الأنماط-المؤشرات"، ***مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية***، م.3، ع.4 (يناير 2023)، ص.1431.

التغيرات السياسية أو الاجتماعية تتم وفق آليات وإجراءات سلمية وليس نتيجة اللجوء إلى العنف. يعاب على هذه المدرسة تركيزها على الجوانب الظاهرية للسلوك السياسي وتهمل الجوانب الأخرى.[1]

4-المدرسة الأدائية: ترتكز أفكار هذه المدرسة على الربط بين الاستقرار السياسي وأداء الحكومة، ويبررون ذلك باعتبار أن الاستقرار يحتوي على عدة أبعاد هي بمثابة خصائص مميزه لأداء الحكومة منها:

أ-بقاء واستمرارية الأبنية الحكومية لفترات زمنية طويلة.

ب-قدره الحكومة على إصدار القوانين أو أي تعهدات إيجابية.

ج-مدى قدرة الحكومة على تقليص العنف السياسي لأدنى حد ممكن إلى جانب قدرتها على تنفيذ قراراتها وتعليماتها.

د-اتخاذ الحكومة قرارات ملائمة تتوافق مع المطالب المقدمة للنظام السياسي.[2]

رابعا: أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي

تطرق الفكر السياسي الغربي لأبعاد الاستقرار السياسي، مركزا على ثلاث أبعاد: البعد السلوكي الانساني، والبعد المؤسسي، والبعد النفسي، ويمكن إيجاز ذلك فيما يأتي:

1-البعد السلوكي الانساني: يتضمن مفهومين رئيسيين:[3]

أ-عدم اللجوء إلى العنف السياسي: يهدف أي نظام سياسي للسيطرة والاحتكار على وسائل وأدوات العنف فالدولة لا تسمح بوجود قوة خاصة داخل إقليمها، إضافة إلى سيطرتها على أدوات القوة والقهر كالجيش وقوات الأمن وتستخدمها كأداة لتطبيق الدستور لحفظ النظام السياسي الذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار، يرتبط العنف السياسي غالبا بالمجتمعات الغير المستقرة التي تلجأ فيها الدولة إلى استخدام أدوات القوة أو التهديد بها للتخلص من العنف السياسي، غير أن هناك وسائل أخرى تساعد النظام في اكتساب الشرعية. ويرى البعض أن العنف السياسي يمكن أن يخدم النظام السياسي فمثلا وجود بعض أعمال العنف من قبل الجماعات المعترضة وبذلك يكون مؤشر العنف السياسي إيجابيا على المدى الطويل إذا لم تستخدم السلطة العنف ضده.

ب-التقييد بالقواعد القانونية: يمكن التمييز بين مستويين أولهم عدم إنتهاك القواعد والأحكام الدستورية، سواء من قبل الحاكم مثل عدم اللجوء إلى الاعتقالات بدون محاكمة عادلة واتخاذ إجراءات

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 1432.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 1433.

[3] رحاب عبد الحي محمد، إبراهيم عبد السلام أحمد، "معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان -دراسة حالة السودان في الفترة 2007 إلى 2017-"، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، م.11، ع.01 (جانفي 2019)، ص. 177.

قمعية ضد الجماعات المعارضة وعدم حل المجلس النيابي قبل انتهاء مدته الدستورية، مثل عدم القيام بممارسات تكون خارج الإطار القانوني كالقيام باستخدام أساليب عنيفة في التعبير عن آرائهم ومطالبهم، ثانيهم التعديلات الدستورية فالدستور يطرأ عليه تعديل فوجود الانسجام والثبات والاستمرارية في الدستور مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

2-بعد أداء المؤسسات: أي التوازن بين مدخلات ومخرجات النظام ويرى ديفيد ايستون أن النظام يتكون من مجموعة من المدخلات و المخرجات تتمثل في المطالب المقدمة إليه سواء كانت مادية أو معنوية، و تتأثر المخرجات من خلال عملية التغذية العكسية Feedback وتستمر الدورة لوجود التوازن بين المدخلات والمخرجات مما يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته، والانسجام بين مؤسسات النظام يؤدي إلى حالة الاستقرار السياسي في المقابل يوجد قصور في المخرجات وهذا راجع إلى وجود فجوة بين ما يرغب فيه الأفراد وبين ما تقدر عليه السلطة وما ترغب فيه، أو قد يحدث القصور نتيجة لحادث فجائي مما يجعل الأداء بطيئا ويحملون السلطة المسؤولية الكاملة و من الأسباب الأخرى ضعف المؤسسات السياسية لعدم قدرتها مواجهة هذه المدخلات وهذا التنافر بين المدخلات يؤدي إلى عدم الاستقرار.

3-البعد النفسي: ينبع الاستقرار من عاملين هما موقف الجماهير من نظامها السياسي ومدى رضاها عن دعمها له، وقدرة النظام وكفاءته في إشباع الحاجات وقدرته على التكيف والتأقلم مع الظروف المتغيرة، الرضا عن الوضع القائم إذ يتصل مفهوم الشرعية بالحصول على الرضا الذي يحتاج إلى تكاتف جهود المؤسسات المختلفة ومدى استطاعتها على تلبية متطلبات أفراد المجتمع، الرضا قد لا يعبر عن رضا الأفراد على الوضع القائم بشكل كلي فربما يعبر عن عداوة غير ظاهرة للنظام تتحين الفرصة للظهور، ومنه نقول إن الرضا عن الوضع القائم هو تدعيم للاستقرار السياسي بينما عدم الرضا يؤدي خلق حالة عدم الاستقرار. نجد أن أبعاد الاستقرار السياسي يتداخلان فيما بينهما بمعنى أن كلا منها يتأثر بالأخر فغياب العنف السياسي يؤدي إلى حالة من الاستقرار والذي ينعكس على الالتزام بالقواعد القانونية كما أن التوازن بين المدخلات والمخرجات يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته، والانسجام يؤدي إلى الاستمرارية وكذلك إضفاء الشرعية على النظام يولد نوعا من التقبل والرضا على الوضع القائم ويؤدي إلى تقليل العنف السياسي.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي وعوامله

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم الأسس التي ترتكز عليها الدول من أجل الاستمرار وتحقيق التنمية. فهو يعبر عن حالة من التوازن بين الدولة والمجتمع ويمكن ملاحظته من خلال عدة مؤشرات تظهر مدى فعالية النظام السياسي، بالإضافة أنه يتأثر بعدة عوامل متداخلة منها السياسية، الاقتصادية،

[1] *المكان نفسه.*

الاجتماعية، والثقافية. لذا فإن دراسة مؤشرات الاستقرار السياسي وعوامله تساعد على فهم طبيعة الأنظمة السياسية وقدرتها على مواجهة مختلف التحديات.

أولا: مؤشرات الاستقرار السياسي

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لعل أبرزها:

1-المؤسسية (المأسسة السياسية): تتباين درجة المؤسسية داخل الأنظمة السياسية من نظام إلى آخر، ويمكن قياسها من خلال مجموعة من المعايير حددها هنتنغتون منها: (التكيف والصلابة، التعقيد، الاستقلالية، التماسك). يعنى بالمؤسسية أن صنع القرار السياسي في أي نظام تحكمه آليات مؤسساتية، تحدد صلاحيات السلطات فيها ويتم احترام القوانين السارية في الدولة، والابتعاد عن شخصنة القرار، كلما توفرت هذه المعايير يقترب النظام السياسي من حالة الاستقرار حتى لو لم يكن نظاما ديمقراطيا. يعتبر النظام السياسي في ألمانيا مثالا بارزا إذ تم بناؤه بعد الحرب العالمية الثانية على أسس مؤسساتية متينة ساهمت في تعزيز الاستقرار السياسي.[1]

2-غياب الثورة والعنف السياسي: تعبر الثورات عن عدم رضا أفراد المجتمع عن الأوضاع السائدة، وبالتالي تعكس رغبتهم في إحداث تغيير جذري، إذا لم تتحقق أهداف الثورة فقد تتحول إلى عنف سياسي، حسب الباحثين يستخدم العنف كوسيلة لإجبار السلطة على التغيير أو فرض السيطرة على المجتمع والدولة. كما تؤدي كل من الثورة والعنف السياسي إلى خسائر بشرية ومادية، بحيث ينطلقان من نفس الدافع وهو حالة السخط وعدم الرضا، لذلك يعد غيابهما مؤشرا للاستقرار السياسي.[2]

3-قوة النظام السياسي و قدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: تعد قوة النظام السياسي من أبرز المؤشرات التي تدل على الاستقرار السياسي، للنظام مسؤوليات لا يستطيع تحقيقها بدون امتلاكه عناصر القوة كالدفاع عن البلاد في حال تعرضها لاعتداء خارجي و أيضا حماية أمن المجتمع. غير أن القوة لا ينبغي أن تتعارض مع الاستقرار السياسي الحقيقي، لأنها قد تفهم بشكل خاطئ إذا تم ربطها بالاستقرار السياسي المطلوب. هذا الأخير لا يقتصر على القوة العسكرية والأمنية، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. فالنظام السياسي ومدى قوته يحدد مدى الاستقرار السياسي في هذه الدولة من عدمه. إذن إذا كان النظام قويا فيتحقق الاستقرار السياسي أما إذا كان ضعيفا فإنه يعجز عن مواجهة

[1] مصطفى أحمد سالم البليعزي، "مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه دراسة تحليلية لحالة ليبيا بعد عام 2011"، ***مجلة دراسات الإنسان والمجتمع***، ع.25 (يناير 2025)، ص. 6.

[2] البلعيزي، ***المرجع نفسه***، ص.7.

التحديات الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى اضطراب الأوضاع ويفضي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.[1]

4-شرعية النظام السياسي: تعتبر شرعية النظام السياسي من الركائز الأساسية للاستقرار السياسي، يوجد عدة آراء ترى بأن الاستقرار السياسي يعد مؤشرا هاما على وجود الشرعية السياسية. ويعرف البعض شرعية النظام سياسيا بأنها تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية، أي أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وحماية استقلال الوطن وصيانة الحقوق، وتتجسد هذه الشرعية في قبول الشعب للنظام والخضوع له طواعية، بينما يؤدي رفض المواطنين لأنماط السلطة إلى العنف ومن ثم عدم الاستقرار السياسي.[2]

5-نمط انتقال السلطة: تختلف الأنظمة السياسية في كيفية انتقال السلطة وتتعدد دساتيرها، في الغالب تتضمن نصوص دستورية تنظم عملية انتقال الحكم من رئيس إلى آخر أو من هيئة حاكمة إلى أخرى. غير أن هذه النصوص تتعرض للاختراق مما يؤدي إلى انتقال السلطة عن طريق العنف. فإذا تم الانتقال بطرق سلمية ووفق مع تم الاتفاق عليه فإن ذلك يعزز استقرار النظام أما إذا تم عبر الانقلابات أو التدخلات المسلحة، فيعد ذلك مؤشرا على عدم الاستقرار. عانت الدول النامية من مظاهر الانقلابات العسكرية في الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 تم رصد حوالي 151 انقلاب عسكري أي بمعدل 8 انقلابات عسكرية سنويا. ولعل أبرز الانتقالات السلمية للسلطة نجده في جنوب افريقيا عام 1994 بحيث ساهم في دعم الاستقرار ومنع الحرب الأهلية أيضا في تونس بعد عام 2011.[3]

6-محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: يقصد بالقيادات السياسية هنا السلطة التنفيذية، بحيث بقاء النخب السياسية على رأس أي نظام هو مؤشر للاستقرار السياسي لكن ينبغي أن يتم ذلك في إطار قبول شعبي. أما التغيرات الحاصلة في هذه المناصب من خلال سقوط الحكومات وذلك بسبب قصر مدة استمرارها بالحكم عن ثمانية أشهر كأدنى حد لحكومة مستقرة فإذا قلت مدتها عن ذلك يدل هذا على عدم الاستقرار السياسي.[4]

7-سياسات اقتصادية ناجحة: يعتبر الاستقرار السياسي أرضية مناسبة توجه السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية ما يرفع من المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد، ما ينتج زيادة الرضا الشعبي تجاه

---

[1] الطيب بتة، دور الجهاز التنفيذي في تجقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999–2011)، ***رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية***، (جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2013/2012)، ص. 27

[2] البليعزي، ***مرجع سابق***، ص.10.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.8

[4] بتة، ***مرجع سابق***، ص.27.

أداء النظام السياسي، فالاستقرار السياسي يساهم في نجاح السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى للتنمية الاقتصادية آثار ايجابية تعزز الاستقرار السياسي تتمثل في:

أ-زيادة الدخل الحقيقي مما ينعكس على تحسين معيشة المواطنين.

ب-توفير فرص العمل، السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين.

ج-تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع

هـ-تسديد الديون.[1]

8-الديمقراطية وتدعيم المشاركة الساسية: تعتبر المشاركة السياسية مؤشرا أساسيا للاستقرار السياسي، إذ تعبر عن انخراط الأفراد في اختيار الحكام و التأثير في صنع السياسة العامة. بينما يراها الباحث ناجي عبد النور أنها مجمل الأنشطة التي يشارك من خلالها الأفراد في اختيار حكامهم وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي. إضافة إلى أنها ركيزة للديمقراطية من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتفعيل دور المؤسسات والتنظيمات السياسية الذي يعزز بدوره الشرعية السياسية، زد على ذلك فإنها تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم والمساهمة في القضايا العامة واختيار ممثليهم وهو ما يدعم الاستقرار الداخلي.

في المقابل يؤدي غياب المشاركة السياسية أو تقييدها إلى بروز أزمة المشاركة السياسية وانخفاض معدلات الانخراط الشعبي مما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي ويؤدي إلى انتشار مشاعر الإحباط وعدم الرضا لدى المواطنين.[2]

9-الاستقرار البرلماني والفعالية الحكومية: تتعدد طبيعة الأنظمة السياسية منها النظام الرئاسي، البرلماني، أو حكومة الجمعية، لكن تظل المؤسسة التشريعية أهم مؤسسة تمثل الشعب فشرعيته مكتسبة من الشعب لهذا لا ينبغي للسلطة التنفيذية حل البرلمان، ومن مظاهر عدم الاستقرار البرلماني:

أ-الاستقالات أو إسقاط العضوية عن عدد من أعضاء البرلمان.

ب-حل البرلمان قبل انتهاء العهدة البرلمانية المحددة دستوريا.

أما عن فعالية الحكومة يمكن قياسها بمدى قدرتها على الاتخاذ والتنفيذ السريع للقرارات المدروسة التي تستجيب للمشاكل والانشغالات المطروحة أمامها، و تقاس النتائج المحققة بالمقارنة مع ما تبنيه من قرارات

[1] هادي. ***مرجع سابق***، ص. 132.

[2] بتة، ***مرجع سابق***، ص.28.

وسياسات من ناحية الزمن، التكلفة، الجودة، ومن حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي الدورية.[1]

10-إنتشار مبدأ المواطنة: يرى بعض المختصين أن الصراعات القومية و الدينية تؤدي في كثير من الأحيان إلى بروز حركات انفصالية خاصة في المجتمعات ذات التنوع العرقي أو الديني أو الاقليمي، على عكس المجتمعات المتجانسة، ويعتبر هذا مؤشرا لعدم الاستقرار نتيجة تعدد الولاءات داخل تلك المجتمعات. وهنا تبرز أهمية كيفية تعامل الأنظمة السياسية مع هذا التنوع، البعض يعتمد أسلوب القوة الذي يؤدي إلى تفاقم النزاعات وظهور ولاءات غير وطنية، بينما يعتمد البعض الآخر مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات، الأمر الذي يعزز الوحدة الوطنية ويرسخ الهوية المشتركة.[2]

11-قلة تدفق الهجرة: انتشار ظاهرة الهجرة يعني أن المواطن لا تتوافر له أوضاع معيشية جيدة وبالتالي فهذا يعني أنه غير راضي عن الوضع الأمني والاقتصادي والصحي القائم، هذا يعد مؤشرا لعدم الاستقرار السياسي أما إذا اختفت ظاهرة الهجرة فذلك يعتبر مؤشرا لوجود الاستقرار السياسي، كما ترتبط الهجرة بالمؤشر الاقتصادي والتضخم ونسبة البطالة والمستويات المعيشية وبذلك كلما زادت نسبة الهجرة إلى الخارج كان ذلك دليلا على وجود عوامل طرد في المجتمع والعكس صحيح، إذ كلما انخفض دل ذلك على تحسن الأوضاع الداخلية وبذلك وجود حالة من الاستقرار النسبي والأمثلة على هذا المؤشر كثيرة فهناك الكثير من الدول الافريقية والعربية التي تزداد فيها نسبة الهجرة، وتوجد العديد من الدول الأوروبية والعربية التي تقلقها الهجرة.[3]

ثانيا: عوامل الاستقرار السياسي

يستند الاستقرار السياسي إلى مجموعة من العوامل، ومن أبرز هذه العوامل نذكر:

1-العوامل الفكرية والثقافية: تتمثل في:

أ-التنشئة السياسية: هي عملية فرعية عن التنشئة الاجتماعية، تكسب الأفراد سلوك سياسي يساعدهم على التفكير والتكيف مع النسق السياسي منها: الأسرة، المدرسة، موقع الفرد في العمل، المحيط السياسي، وسائل الاتصال الجماهيري.

ب-الثقافة السياسية: تعتبر الثقافة السياسية جزءا من بيئة السلوك السياسي والتناسق بينهم ضروري فهي مجموع الاتجاهات والمعتقدات التي تعطي معنى العملية السياسية وتحكم تصرفات الأفراد فيلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي. إن اكتساب الفرد للثقافة السياسية التي يسودها الخضوع السياسي أنتجت

[1] هادي، ***مرجع سابق***، ص. 131.
[2] البليعزي ، ***مرجع سابق***، ص. 9.
[3] البلعيزي، ***مرجع سابق***، ص. 10.

مجتمعا مدنيا خاضعا في غياب اتخاذ قرار سياسي دون خبرة. إذ أن الاستقرار السياسي يتوافق مع مستوى الثقة، وامتلاك الدولة لترسانة عسكرية لا يؤدي إلى الاستقرار، فالدولة المتقدمة عسكريا والمتخلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا معرضة لعدم الاستقرار.[1]

2-العامل الاقتصادي: تعد السياسات الاقتصادية من الضروريات التي يعتمد عليها النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي ورفاهية المجتمع تتمثل في:

أ-سياسة الدعم: يعد الدعم من الوسائل الأساسية التي لجأت إليها الدول لتحقيق توزيع عادل للدخل وضمان حد أدنى لمستوى معيشة الأفراد، نجد هناك نوعين من الدعم دعم مباشر وغير مباشر، الأول يتضمن تحمل جزء من تكلفة السلع الغذائية الأساسية التي يستهلكها الملايين من أفراد الشعب كدعم الحليب، السكر، الحبوب الجافة،...أما الثاني يتمثل في انخفاض بعض أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام عبر سعر السوق أو انخفاضها عن سعر التكلفة، نجد مثلا تكريس مبدأ مجانية التعليم والرعاية الصحية، وكذا انخفاض أسعار الطاقة يستفيد منها كل فئات المجتمع.

ومنه نجد بأن سياسة الدعم يترتب عليها رضا المواطنين والذي يؤدي بدوره إلى استقرار الأوضاع السياسية، الاجتماعية الاقتصادية.[2]

ب-سياسة الإنفاق العام: تقوم زيادة النفقات العامة بدور أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تؤثر في توزيع الدخل الوطني بين الأفراد. تنقسم إلى نوعين من النفقات نفقات حقيقية تؤدي إلى خلق دخول للأفراد مقابل إنتاج السلع والخدمات، ونفقات تحويلية تؤدي إلى تحويل الدخل الوطني أو جزء منه لصالح بعض الفئات الاجتماعية، إذن تستطيع الحكومة من خلال سياسة الإنفاق العام التحكم في توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية التي يتحقق من خلالها الاستقرار السياسي.[3]

ج-سياسة الأجور: نظام الأجور هو بمثابة آلية رئيسية لتحقيق العدالة في توزيع الدخول، والسياسة الاقتصادية للدولة تبقى متحفظة ببعض الأدوار الأساسية المرتبطة بالسلم الاجتماعي، والحد الأدنى من اعتبارات العدالة الاجتماعية المحافظة أيضا على استقرار النظام السياسي نفسه. في مقدمة هذه الأدوار وضع حد أدنى للأجور ولكل العاملين في البلد.

تمارس الدولة من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية دور رب العمل فتتفاوض مع ممثلي العمال وأرباب العمل بشأن الحقوق العمالية إضافة إلى أن تحسين توزيع الدخل من خلال نظام الأجور يؤدي إلى زيادة حصة من

---

[1] عبد الرحمن غالي، الاستقرار السياسي وعلاقته بالتنمية في الجزائر2000-2020، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية***، (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2023)، ص ص. 37،36.

[2] عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية***، (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)، ص.60.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 61.

يعملون بأجر وهم الفقراء والطبقة الوسطى في الدخل ليتحول جزء من الحصة إلى الطلب الفعال على السلع والخدمات. أي إمكانية إشباع الحاجيات الأساسية التي تلقى قبول ورضا لهذه الشريحة المجتمعية عن قرارات وسياسات النظام الذي يحقق استقراره.[1]

د-العدالة التوزيعية للموارد والثروة : يشير متطلب العدالة في توزيع الثروة إلى قدرة الدولة على القيام بوظائفها لاسيما الوظيفة التوزيعية من جهة، وعلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مختلف الجوانب المؤدية إلى استقرار النظام كالعدالة في توزيع الدخول والأجور والعدالة في توزيع المناصب والعدالة في تقديم الإعانات، فلا يميز بين الأفراد أو الفئات المجتمعية أو بين المدن والأقاليم على أساس الانتماء أو التوجه السياسي أو الديني أو العرقي. فكلما كانت قدرة الدولة فعالة وعادلة في التوزيع وإعادة التوزيع، كلما خلق ذلك رضا المواطنين على النظام السياسي.

يرتبط متطلب العدالة في توزيع الثروة والموارد والمناصب بدفع المواطنين إلى تأييد سياسات النظام السياسي والرضا عليه ومن ثم تحقيق الهدف هو الاستقرار السياسي.

ومنه نجد أن هناك علاقة بين الاستقرار السياسي والعدالة التوزيعية للثروة، لذا يتوجب على النظام السياسي تفعيل أدواره وقدراته في هذا المجال لاسيما احترام مبدأ العدالة التوزيعية التي ترتبط بها متغيرات في غاية الحساسية على غرار التفاوت والانقسامات والاضطرابات.

3-العوامل القانونية والسياسية: تتداخل هذه العوامل مؤثرة في الممارسات الديمقراطية والتنمية، وعلى الاستقرار السياسي من جهة أخرى.

أ-الدستور الديمقراطي Democratic constitution: ما يحقق الاستقرار هو صياغة الدستور في الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية، وتتوقف نجاح صياغته بعد القبول الواسع من قبل الجماهير من خلال قواعد تتمثل في توزيع تفاصيل العملية الدستورية لإضفاء المصداقية والشفافية لها. بما فيها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، في ظل اعتماد واضعي الدساتير على ضمانات الحقوق، الحريات العامة، التنظيم الحكومي والعلاقة بين المؤسسات الحكومية والتأثيرات الداخلية والخارجية أي الاستفادة من التجارب الدستورية للدول الأخرى مع مراعاة ميراثهم الدستوري وثقافتهم. فالدستور يقدم الضمانات لتعزيز الممارسة الديمقراطية كسيادة القانون، التعددية والمشاركة السياسية، غير أنها تبقى مجرد نصوص ما لم تتبع بآليات مؤسساتية وإرادة سياسية لتجسيدها على أرض الواقع.[2]

---

[1] سفيان داسي، أثر سياسات العدالة الاجتماعية على الاستقرار السياسي في البلدان العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية***، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2021/ 2022)، ص ص. 60،61.

[2] هادي، ***مرجع سابق***، ص. 134.

ب-الفصل بين السلطات Separation of powers : توزيع السلطة وفقا للتقسيم الوظيفي التقليدي لوظائف الدولة التشريعية، التنفيذية، والقضائية، والهدف من فصل السلطات كما قال مونتيسكيو Montesquieu هو صيانة الحقوق والحريات العامة وتطبيق القوانين، وتقسيم العمل لإتقان أداء وظائف الدولة، فيستحيل الفصل المطلق بين السلطات حتى في الدستور الأمريكي كونه أنموذجا، وذلك بعدم التعدي على صلاحيات السلطات الأخرى.[1]

ج-استقلال السلطة القضائية Independence of the Judiciary وهذا من خلال عدم سيطرة السلطة التشريعية والتنفيذية على القضائية، ولاحترام الحقوق وقيم ومبادئ الديمقراطية لابد من الاعتماد على القضاء المستقل. ولتعزيز استقلالية القضاء ينبغي توافر نظام تعيين القضاة، النظام الإداري والمالي للقضاة وحصاناتهم وتكوينهم، من آليات محاسبة القضاة: علنية الجلسات، قابلية الطعن، الخضوع للمراجعة القانونية والعزل.

د-احترام حقوق وحرية الشعب ووجود انتخابات دورية ونزيهة، فإضفاء طابع دستوري على الحقوق والحريات يعزز الحكم الدستوري. في ظل ترك أحزاب المعارضة للنشاط دون محاكمة وعدم ترقية حقوق الإنسان وفتح المجال أمام النقاش السياسي، دون اعتماد إجراءات ضد الممارسة الديمقراطية كحل الأحزاب السياسية، مع منع التظاهر ومنع مناقشة القضايا السياسية.

هـ-بناء الثقة السياسية Political Trust تتمثل في تلبية احتياجات الجماهير للنخبة الحاكمة، يعتبر فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama ممن ربطوا الثقة السياسية بالأداء الاقتصادي. فالمجتمعات التي تتميز بالازدهار هي التي تسودها الثقة وذلك من خلال التقييم الاقتصادي والسياسي للحكومة برصد المشاركة السياسية والمساءلة الحكومية ولتعزيز الثقة السياسية يجب الاعتماد على القيم والأولويات وعدم إهدار الموارد، وينطبق على عدة مجالات.

و-انخفاض أو غياب مستويات الفساد السياسي Political and Administrative Corruption الفساد يقوم على التحايل لتحقيق مصالح خاصة منها: إصدار تشريعات تخدم مصالح معينة، تزوير الإنتخابات، نهب المال العام، الرشوة والمحسوبية.

توجد أبحاث تنفي بوجود أنظمة ديمقراطية معرضة لعدم الاستقرار منها دراسة روبرت دال Robert Dahl الذي أكد على أن الأنظمة الديمقراطية مستقرة أكثر من الأنظمة الاستبدادية. فالخبرة الديمقراطية تحتوي المعارضة والصراع السياسي في الانتخابات.

[1] *المرجع نفسه*، ص ص. 134، 135.

يعتبر المبدأ الديمقراطي المتمثل في سيادة الشعب وسيادة القانون من أهم المبادئ الداعمة للاستقرار السياسي وهذا يظهر من خلال: القواعد القانونية التي تمنع السلطة من مصادرة الثروات والاختطاف القسري، التقليل من قيام السلطة بمصادرة ممتلكات المواطنين الذي يقلل من الاضطرابات السياسية، التنمية الاقتصادية واستقرار الاقتصاد.[1]

3-العامل الاجتماعي: يلجأ النظام السياسي من أجل المحافظة على استقراره إلى وسائل يمتلكها من أجل الضبط الاجتماعي وهي وسائل الإكراه المادية المشروعة. غير أن العامل الاجتماعي الضامن للاستقرار يقوم على متغيرات يكفلها النظام السياسي تتمثل في:

أ-**السياسة الاجتماعية:** هي سياسة تعتمدها الدولة لتنظيم وتسيير الخدمات الاجتماعية، هدفها تحقيق المنفعة العامة ورفاهية المجتمع، بحيث تقوم على مبدأ الشمول في تقديم الخدمات كالخدمات الصحية، التعليمية، السكن،.... يضطلع النظام السياسي القيام بإعداد السياسات الاجتماعية من أجل توجيه الجهود والموارد لإشباع حاجات الأفراد ومواجهة المشكلات الاجتماعية.

ب-**الرعاية الاجتماعية:** تعتبر نظام من البرامج والخدمات التي تساعد الأفراد والجماعات، تهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة من خلال تنظيم وتنسيق الخدمات الاجتماعية. تعتبر من أساسيات الاستقرار السياسي التي يلجأ إليها النظام من خلال توفير مجموعة من المتطلبات قصد إشباع الحاجات الأساسية والوقوف إلى جانب الفئات الفقيرة. [2]

ج-**العدالة الاجتماعية:** تعد ركنا أساسيا لتحقيق السلام الاجتماعي والاستقرار، تقوم على تقليل الفوارق والصراعات داخل المجتمع بحيث تشمل العدالة الاجتماعية المشاركة في الثروة وتوزيع الخدمات بشكل عادل. تضمن تكافؤ الفرص بين الأفراد حسب قدراتهم. لكي تتحقق العدالة الاجتماعية تقتضي القضاء على الفساد والمحسوبية.[3]

د-**الخدمة الاجتماعية ودورها في تراجع الفقر والبطالة:** هي نظام منظم يستهدف تحقيق التكيف المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعية، تسعى هذه الخدمة لتغيير وتقديم المساعدة وتحسين القدرات والتمكين على أداء وظائف اجتماعية بهدف إحداث تغيرات في العلاقات والظروف المجتمعية.[4] تجتمع هذه العناصر في المطلب الاجتماعي للاستقرار السياسي في تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع أو بالأحرى بين النظام السياسي والجماهير، عندما يحقق النظام السياسي هذه المتطلبات الأساسية، ما يجعل الجماهير تؤيد هذه

---

[1] هادي، ***المرجع نفسه***، ص ص. 134،135.

[2] داسي، **مرجع سابق**، ص.55، 56.

[3] إبراهيم خليل عليان، ***السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل***، بحث مقدم لجامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012، ص. 15.

[4] داسي، **مرجع سابق** ، ص. 57.

السياسات وبالتالي يتحقق مبدأ الرضا الذي يتحول إلى مصدر ثقة بين الطرفين مما يمكن النظام السياسي من إرساء أسس الاستقرار السياسي في جانبها الاجتماعي.[1]

المطلب الثالث: متطلبات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة عليه.

يعتبر الاستقرار السياسي الركيزة الأساسية لضمان استمرارية الدولة وفعالية مؤسساتها، ويتطلب تحقيقه مجموعة من المتطلبات التي تضمن التناغم بين النظام وبيئته كما يتأثر هذا الاستقرار بشبكة من العوامل الداخلية التي تنبع من صميم البنية الجيوسياسية والاقتصادية للمجتمع إلى جانب عوامل خارجية مرتبطة بالتفاعلات الدولية والضغوط الإقليمية، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم متطلبات الاستقرار السياسي وذكر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه.

أولا: متطلبات الاستقرار السياسي

يتحدد الاستقرار السياسي بمدى انسجام النظام السياسي وتفاعله مع البيئة المحيطة به. لذا هناك مجموعة من المتطلبات والشروط الأساسية تساعد النظام السياسي على تحقيق الاستقرار وهي بمثابة ركائز ضرورية له يمكن تلخيصها في:

1-الاستجابة للتحديات: يقاس استقرار النظام بمدى كفاءته في مواجهة التحديات، سواء كانت هذه التحديات داخلية ناتجة عن المجتمع أو خارجية مرتبطة بالبيئة الدولية، وتتمثل هذه التحديات إما في شكل مطالب أو ضغوط أو تهديدات، نقول بأن النظام مستقر إذا تمكن من التعامل معها بفعالية.

2-التوازن بين القدرة الاستخراجية والتوزيعية: ويعنى بها ذلك التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى كفاءة النظام في تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية. أما القدرة التوزيعية فتتمثل في مدى عدالة توزيع المنافع والخدمات والفرص بين أفراد المجتمع وكلما نجح النظام في تحقيق هذا التوازن زاد استقراره والعكس صحيح.

كما أن اختلال هذا التوازن خاصة إذا تسارعت التنمية الاجتماعية دون موازاة اقتصادية قد يؤدي إلى تصاعد المطالب السياسية والاجتماعية مما يولد شعورا بالإحباط وعدم الاستقرار.[2]

3- القدرة على التغلغل: تعكس هذه القدرة مدى تمكن النظام السياسي من بسط نفوذه داخل المجتمع، عبر فرض القوانين ومراقبة سلوك الأفراد والجماعات. وتستند هذه القدرة إلى استخدام فكرة الإكراه

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 59،60.

[2] عيسى عويبر، التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر 1989-2015، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية***، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021)، ص.64.

المادي بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية الأشخاص والممتلكات، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين السلطة والمجتمع، مما يدعم التعاون والاستقرار.

4-الانسجام المجتمعي: يتمثل في وجود توافق فكري وأيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية داخل النظام بما يسمح بتبادل الآراء والحوار في إطار سلمي يخدم المصلحة العامة، ويعزز الترابط الاجتماعي، وهو ما يجسد فكرة الاستقرار.

5- تمايز الأبنية السياسية وتخصصها: يتوقف استقرار النظام عند وجود مؤسسات سياسية متمايزة ومتخصصة حيث يؤدي كل منها وظائف محددة بكفاءة واستقلالية ، وكلما زاد هذا التميز والتخصص ارتفعت فعالية النظام وقدرته على الاستمرار.

6- الانسجام والتو افق الجيلي: يقوم على تحقيق التوازن بين القوى التقليدية الساعية للحفاظ على الوضع القائم والقوى الحديثة التي تميل إلى التغيير. ويسهم هذا التوافق في الحد من الصراعات والانقسامات مما يقلل من احتمالات الأزمات ويعزز الاستقرار.

7- تجنب الانحطاط المؤسسي: يؤدي ضعف المؤسسات وفقدانها للشرعية وعدم مقدرتها على التكيف مع المتغيرات إلى خلق فراغ سياسي، قد يدفع إلى تدخل المؤسسة العسكرية أو وقوع انقلابات واغتيالات سياسية وهو ما يهدد الاستقرار ويؤدي إلى حالة من عدم التوازن داخل الدولة.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي

تتعدد العوامل التي تؤثر سلبا على الاستقرار السياسي، وتنقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، تتعلق الأولى ببنية النظام من الداخل بينما تتعلق الثانية بالمحيط الخارجي وتأثيراته.

1-العوامل الداخلية: تنبع العوامل الداخلية المؤثرة على الاستقرار السياسي من داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تشمل هذه العوامل:[2]

-ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة، وما ينتج عنه من غياب الاستقرار وظهور الفوضى خاصة في ظل غياب قواعد دستورية واضحة تنظم تداول السلطة.

-التضخم الدستوري ، نتيجة تعاقب الدساتير وتواليها وتغييرها السريع وهو ما يعكس حالة من عدم الثبات ويتعارض مع مبدأ الاستمرارية السياسية الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير طبيعة النظام السياسي القائم.

[1] *المرجع نفسه*، ص. 65.

[2] بوعافية، *مرجع سابق*، ص. 324.

-الفساد السياسي لا سيما على مستوى القيادات واستغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة وانتشار الاضطرابات.

-الصراعات بين القوى الاجتماعية والسياسية خاصة بين القوى التقليدية والقوى الجديدة مما يؤدي إلى انقسام المجتمع وحدوث توترات مستمرة.

- ضعف الجهاز الاداري وما يصاحبه من سوء تسيير وعجز عن إدارة شؤون الدولة بكفاءة مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات. وإلى تردي الأوضاع في الحياة العامة وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية، وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار.

-عدم التجانس الثقافي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي نتيجة اختلاف الاتجاهات وغياب الاتفاق الوطني خاصة مع تهميش الأقليات مثل الهنود الحمر في عدة دول أمريكية والأبوريجينز في أستراليا والأكراد في سوريا والعراق. فالمجتمعات التي تكثر فيها القبائل والأعراق تعاني من صعوبة احتواء الصراعات وتسويتها سلميا، مما يسبب اضطرابات قد تتطور إلى تمرد أو حروب أهلية. ومع ذلك لا يمكن تعميم ذلك فهناك دول متعددة الثقافات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل، كندا وفرنسا لكنها مستقرة إلى حد بعيد سياسيا واجتماعيا

-الهزيمة العسكرية والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، لأنها تسبب جرح عميق في الذات الوطنية من جهة، وإلى تزعزع في الشرعية التي يرتكز إليها النظام السياسي الحاكم من ناحية أخرى.

-الأزمات الاقتصادية بحيث لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي كارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وإنتشار البطالة وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.[1]

2-العوامل الخارجية: يتأثر الاستقرار السياسي أيضا بعوامل خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية للنظام السياسي أهمها:

-التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تسعى بعض الدول للتأثير على الأنظمة السياسية والإطاحة بها، ودعم حركات التمرد والانقلابات العسكرية.

-الحروب والنزاعات بين الدول، تمثل تهديدا كبيرا للاستقرار وقد تؤثر على الأمن الداخلي للدول.

-العدوى العقلية للرأي العام، الأحداث مثل الثورات قد تنتقل وتتم محاكاتها من دولة إلى أخرى كما حدث عام 2011 في تونس لتتبعها بعد ذلك مصر وليبيا.

[1] *المرجع نفسه*، ص.325.

-العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي الذي يؤثر سلبيا على الأوضاع السياسية في كثير من الدول لاسيما الدول النامية، فسياسات البنك الدولي ومنها السياسة المشروطة تعد إحدى عوامل التحكم في الدول ولها تأثير كبير على الاستقرار السياسي في تلك الدول، كما أن للعولمة الاقتصادية أيضا تأثير كبير على الدول، حيث ينتج عنها التدخل في رسم السياسات الاقتصادية للدول وبالتالي تباطؤ معدلات النمو في العالم لتفقد بالتالي اقتصاديات الدول النامية زخم النمو ، وكل هذا يؤثر على عملية الاستقرار السياسي.[1]

[1] البليعزي، ***مرجع سابق***، ص.14.

المبحث الثاني: سياسة الدعم الاجتماعي و انعكاسها على الاستقرار السياسي في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى سياسة الدعم الاجتماعي ليس بوصفها إجراءً اقتصاديا فحسب بل باعتبارها أداة استراتيجية في هندسة الاستقرار السياسي، حيث نتطرق في المطلب الأول إلى العلاقة بين الدعم وتعزيز الشرعية السياسية انطلاقا من أن استجابة الدولة للمطالب الاجتماعية هي المحدد الرئيسي لولاء المحكومين ثم ننتقل في المطلب الثاني لتحليل الدور الوظيفي لهذا الدعم في إدارة التوترات الاجتماعية وامتصاص الأزمات، أما المطلب الثالث فقد خصصته لمناقشة التحديات والإشكالات التي تواجه هذه السياسة خاصة فيما يتعلق بعبء التكلفة المالية والاعتماد المفرط على الريع النفطي مما يطرح تساؤلا جوهريا حول مدى قدرة هذه الآليات الظرفية على تحقيق استقرار مستدام بعيد عن المعالجات المؤقتة.

المطلب الأول: الدعم الاجتماعي كآلية لتعزيز الشرعية السياسية

تعد الشرعية السياسية من أهم الركائز التي يقوم عليها استقرار الأنظمة السياسية إذ تعبر عن مدى قبول المواطنين لسلطة النظام السياسي وخضوعهم له بصورة طوعية، وفي هذا الصدد يرى جورد بيردو George Burdeau أن الشرعية السياسية هي تأسيس السلطة عن طريق تبرير الخضوع لها، أي أن السلطة تقدم مجموعة من السياسات والتدابير بما فيها سياسات الدعم الاجتماعي التي من خلالها تكتسب رضا المحكومين وبهذا تضمن خضوعهم التام لها[1]. كما يرى ماكس فيبر Max Weber أن النظام الحاكم يكون شرعيا عندما يشعر مواطنوه أن النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.[2]

إضافة إلى هذا نجد أن جون لوك في طرحه يدعم فكرة أن أساس الشرعية في المجتمعات يستند إلى مبدأ الرضا والقبول الشعبي Popular Consent فالشرعية عنده مرتبطة بالتزام الأفراد بالطاعة مقابل حماية حقوقهم.[3] ومن هذا المنطلق فإن الشرعية السياسية ليست مفهوما ثابتا بل هو مفهوم نسبي ومتغير مرتبط بمدى قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وتحقيق تطلعاته. فكلما استجاب النظام لمتطلبات الجماهير ومواجهات الأزمات التي يتعرض لها المجتمع وتلبية متطلبات التغيير كلما زادت شرعية النظام و العكس صحيح.[4]

وفي سياق العلاقة بين الشرعية والاستقرار السياسي قدم ليبست Lipset عنصر الفاعلية معتبرا إياه من أهم مصادر الشرعية ونعني بها قدرة الدولة على أداء الوظيفة المجتمعية، فالسلطة التي تؤكد أن ما وجدته

---

[1] خيرة بشيخ، الشرعية السياسية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية***، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2018/2017)، ص. 24.

[2] Donald H.J. Hermann, "Max Weber and the Concept of Legitimacy in Contemporary Jurisprudence," ***DePaul Law Review*** 33, no. 1 (Fall 1983), p.10.

[3] John Locke, ***Second Treatise of Government*** (Project Gutenberg, 2005), chap. VIII, sec. 95.

[4] خيرة بشيخ ، ***مرجع سابق***، ص. 23.

هو الأنفع والأصلح هي التي تمتلك الشرعية السياسية، وتعتبر هذه الأخيرة من المحددات الأكثر أهمية للاستقرار السياسي.[1] بينما اهتم ألموند بالمتطلبات الوظيفية التي تساهم في بقاء النظام واستقراره واستمراره وقدرته على إدارة التوتر في المجتمع، وتزويده بالموارد اللازمة لحاجاته المادية حيث ربط فاعلية أداء النظام السياسي باستقراره.[2]

أما دافيد ايستون David Easton فقد ربط استقرار النظام السياسي واستمراريته بمدى تمتعه بالشرعية السياسية التي تتجسد في التأييد والدعم الشعبي الموجه للنظام، إذ تتركز الشرعية بالنسبة له من خلال قدرة النظام على الاستجابة لمطالب المجتمع وتحقيق التوازن بين المدخلات والمخرجات، في حين يؤدي ضعف الاستجابة للمطالب الاجتماعية إلى تراجع الشرعية وظهور التوترات والاضطرابات.[3]

الشكل رقم (2): نموذج دافيد ايستون للنظام السياسي

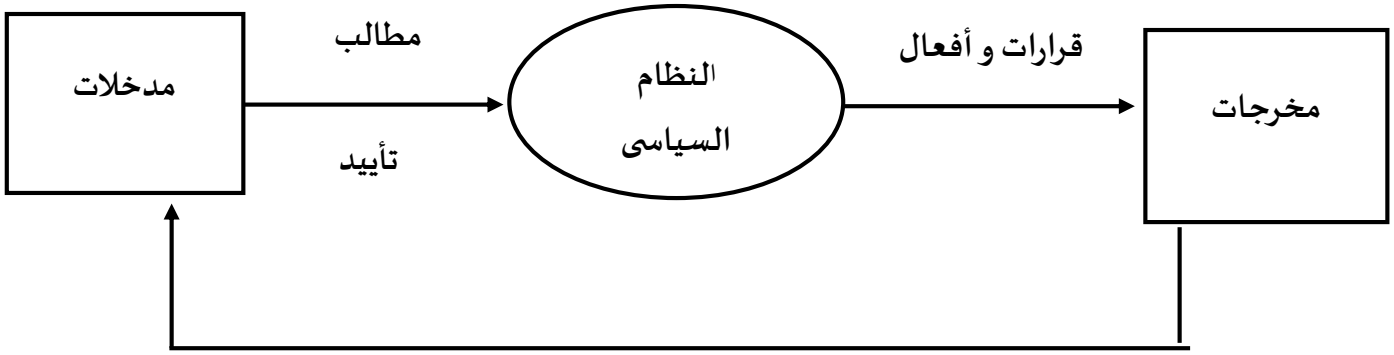

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على فيصل براء المرعشي، "اقتراب تحليل النظم -الاقتراب النسقي"System Analysis Approach ، ***الموسوعة السياسية***، نشر في 2017/11/17، تاريخ الإطلاع: 2026/05/06، الساعة 11:57، https://political-encyclopedia.org/dictionary

يوضح الشكل أن النظام السياسي وفق ايستون يقوم على تفاعل مستمر بين المدخلات التي تتمثل في المطالب والتأييد وبين المخرجات التي تتمثل في القرارات والسياسات العامة، كما يوضح دور التغذية

[1] Jean Viet, "Notes Bibliographiques: S.M. Lipset, Political Man," Revue ***Française de Science Politique*** 11, no.4 (1961),977, https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1961_num_11_4_392651_t1_0976_0000_000, Consulté le 08/05/2026 à 12h32.

[2] Yoshiyuki Hagiwara, "Book Reviews: GABRIEL A. ALMOND & JAMES S. COLEMAN (eds.), The Politics of the Developing Areas," ***The Developing Economies*** 1, no. 2 (1963), 104–105.

[3] David Easton, ***A Systems Analysis of Political Life*** (New York: John Wiley & Sons, 1965), P. 128, Accessed 08/05/2026 à 14:10. https://archive.org/details/systemsanalysiso00east.

الاسترجاعية في تقييم استجابة النظام لمطالب المجتمع. إذ يؤدي نجاح النظام في الاستجابة لمختلف المطالب إلى تعزيز شرعيته واستقراره بينما يؤدي فشله إلى تراجع التأييد الشعبي وظهور الاضطرابات.

تقوم شرعية النظام السياسي في الجزائر على عدة مصادر، في مقدمتها الشرعية الثورية أو التاريخية[1] والمنصوص عليها في مواثيق الدولة الجزائرية، خاصة بيان 1 نوفمبر 1954 الذي أكد على استرجاع السيادة الوطنية وبناء دولة جزائرية اجتماعية وديمقراطية، وقد شكلت هذه الشرعية المصدر الأساسي لمشروعية السلطة السياسية خلال السنوات الأولى للاستقلال في عهد الرئيس أحمد بن بلة.[2] غير أن مفهوم الشرعية عرف تطورا خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين حيث اتجه النظام السياسي نحو بناء مؤسسات دستورية وهو ما ساهم في بروز الشرعية الدستورية كمصدر جديد للشرعية السياسية، خاصة بعد إقرار الميثاق الوطني ودستور 1976.[3] وقد أكد هواري بومدين في خطابه أمام إطارات النقابة أن الجزائر انتقلت من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.[4]

عرفت الشرعية عبر مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر لاسيما في فترة كل رئيس من الاستقلال إلى الآن تغيرات وبهذا يكون مصطلح الشرعية الثورية أو التاريخية يتغير محتواه في كل منعرج تاريخي سياسي. هذا ما يوضح أن التاريخ وحده ليس كافيا لاعتباره المصدر الوحيد للشرعية السياسية في الجزائر وإنما هناك مصادر أخرى يستمد منها النظام السياسي والنخبة الحاكمة شرعيتها منه من بينها المصادر السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

وخلاصة كل ما ذكرناه بخصوص الشرعية في الجزائر نصل إلى فكرة أن السلطة السياسية في الجزائر قد استمدت شرعيتها من أكثر من مصدر، أولها الشرعية الثورية أو التاريخية التي استندت عليها الدولة الجزائرية بحيث كان الأساس لهذه الشرعية هي الحرب التحريرية. وقد مثل الرئيس هواري بومدين كشخصية كاريزمية مصدرا للحكم في الجزائر، وقد سعى للتمتع بالرضا الشعبي من خلال مجموعة من الإنجازات الاقتصادية كما سعى لبناء مؤسسات دستورية قائمة على الاختيار الشعبي، وبالتالي أراد تغيير المصدر الذي يستمد منه الشرعية من شرعية تاريخية أو ثورية إلى شرعية دستورية قائمة على مؤسسات منتخبة وهذا ما هدفت الدولة لتحقيقه من خلال دستور 1976 إضافة إلى هذا نرى أن النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال قد اعتمد أيضا على الأيديولوجيا كمصدر لشرعية سلطته التي تتركز على أفكار ومعتقدات الاشتراكية في المجال الاقتصادي، وسياسة الحزب الواحد في المجال السياسي.

---

[1] عبد النور ناجي، "التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر." ***مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، ع.02 (2008)، ص. 39.

[2] خيرة بشيخ، ***مرجع سابق***، ص ص. 125، 126.

[3] خيرة بشيخ، "المصادر التاريخية والسياسية لبناء الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري 1962-2000"، ***مجلة دراسات إنسانية واجتماعية***، م.11، ع.01 (جانفي 2022)، ص. 508.

[4] ***المكان نفسه.***

في المجال الاقتصادي اكتسب النظام السياسي الجزائري تحقيق التأييد الجماهيري، انطلاقا من امتلاكه للنفط الذي شكل مصدر شرعية السلطة ولا يزال يشكلها، وكانت الدولة من خلال توزيع الثروات الناتجة عن هذه المرحلة تكسب المزيد من التأييد والثقة من قبل شعوبها، ونتيجة لفعالية مؤسسات الدولة من خلال إنجاز مشاريع تنموية مهمة وأساسية للمجتمع لذلك تمتعت تلك الفترة بالهدوء و كانت بعيدة عن التوترات وهذا ما ذكرناه عند ليبست عندما تطرق إلى العلاقة التي تربط الشرعية بالفعالية. [1]

بعدما تطرقنا إلى الشرعية عند المفكرين وأنواعها في الجزائر جاء الحديث عن تجلياتها في الواقع الجزائري، فكما قلنا سابقا أنها ترتبط بقدرة الدولة على الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، إذ برزت السياسة الاجتماعية كإحدى الآليات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتعزيز القبول الشعبي والحفاظ على الاستقرار داخل المجتمع.

-وظائف السياسية الاجتماعية وأثرها على الشرعية : تؤدي السياسة الاجتماعية بما فيها سياسات الدعم الاجتماعي دورا هاما في تحقيق التنمية الشاملة للأفراد والمجتمع فهي تقدم دعما و حماية للفئات الضعيفة والمحرومة في المجتمع ويمكن حصر هذه الوظائف كالآتي:

1- الوظيفة التنموية: تركز هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة وإسهام المواطنين في التنمية الذي يؤدي إلى تعزيز التنمية الشاملة والمشتركة للأفراد والمجتمع من خلال توفير الدعم والحماية وتعزيز الفرص والقدرات وتحقيق هذا الهدف يتطلب مشاركة فعالة لجميع المعنيين وتعزيز العدالة الاجتماعية والتكافؤ والتنمية المستدامة.

2- الوظيفة الوقائية : تتجه السياسة الاجتماعية هنا إلى الوقاية والحد من التأثيرات السلبية التي يمكن أن تواجه فئات معينة خلال عملية التنمية، تتصدى السياسة الاجتماعية لهذه المخاطر مسبقا لتجنب حدوث مشكلات في المستقبل ويبرز اهتمام السياسة الاجتماعية بتلك الفئات بوضوح من خلال تبني أساليب الوقاية والتحضير حيث يعتبر ضمان سلامتهم وحمايتهم أمرا أساسيا في عملية التنمية. [2]

3- الوظيفة العلاجية: تتجه إلى الفئات المهمشة في المجتمع وهي الفئات الغير قادرة على دعم نفسها، هدفها رفع مستويات الخدمات العامة التي يحتاجونها مثل الخدمات التعليمية والصحية.

4- الوظيفة الاندماجية: نقصد بها ضرورة مراعاة الأثر الاجتماعي للسياسات المعتمدة أثناء خطط التنمية الوطنية باعتماد مبادئ حقوق الإنسان، العدالة، المساواة والمشاركة في رسم السياسة الاجتماعية. [3]

---

[1] خيرة بشيخ، "الشرعية السياسية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، ***مرجع سابق***، ص. 175، 176.

[2] أبو بكر خليفة أبو بكر جرادة، " السياسات الاجتماعية: مفهومها وتأثيرها على شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية"، ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، م.10، ع.39 (مارس 2024)، ص. 253.

[3] رابح زغوني، " السياسة الاجتماعية كسياسة عامة: نماذج متعددة لمفهوم متغير"، ***مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، م.15، ع.01 (جوان 2021)، ص ص. 47،48.

وانطلاقا من هذا نتطرق إلى العلاقة التي تربط الشرعية السياسية بالسياسة الاجتماعية وهي تتلخص في :

أنه عندما يفشل النظام السياسي في أداء وظائفه الأساسية بشكل فعال في إطار سياساته الاجتماعية، فإنه يفقد تدريجيا شرعيته في نظر الشعب إذ يتوقع منه توفير الاستقرار والأمن والعدالة وتلبية المتطلبات وإلا فإن الثقة تتلاشى وتنشأ التوترات والاضطرابات في المجتمع.[1]

إذن يوجد ارتباط قوي بين شرعية النظام والسياسة الاجتماعية بصفة عامة، فالنظام لا يكتسب شرعيته إلا من خلال تحقيق حد من متطلبات المواطنين.

بالمجمل نقول أن شرعية النظام السياسي تكتسب من خلال تلبية احتياجات المواطنين لأن الشرعية إيجاب وقبول، وهذا القبول والرضا لا يتصف به المواطن دون الحصول على متطلباته.[2]

وفي الحالة الجزائرية اعتمدت الدولة على سياسة الدعم الاجتماعي باعتبارها إحدى الآليات الأساسية للحفاظ على السلم الاجتماعي وتعزيز الشرعية السياسية من خلال دعم المواد الأساسية وتمويل قطاعات الصحة والتعليم والسكن إضافة إلى برامج التشغيل والتحويلات الاجتماعية المختلفة، بحيث ساهمت هذه السياسات في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقوية العلاقة بين الدولة والمجتمع خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال مختلف المراحل.

المطلب الثاني: الدعم الاجتماعي و أثره في إدارة التوترات الاجتماعية

تعكس التوترات الاجتماعية حالة عدم الرضا داخل المجتمع أو بمعنى آخر نقول أنها حالة من الضغط يسببها اختلال التوازن. إذ ورد مصطلح التوتر في الأدبيات السوسيولوجية لاسيما في أعمال نيل سميلسر Neil Smelser حيث اعتبره: أنه خلل في العلاقات بين مكونات الفعل وبالتالي عدم كفاية أداء هذه المكونات لوظائفها.[3] نستنتج من تعريف نيل سميلسر أنه يقصد بـ " خلل في العلاقات" أي وجود فجوة بين أجزاء النظام الاجتماعي من أبرز الأمثلة الواقعية التي تدعم هذه الفكرة لدينا شباب لديه رغبة في العمل مع عدم توفر مناصب شغل، ينتج عن هذا الخلل عجز المؤسسات عن تحقيق الأهداف المرجوة مما يولد حالة توتر. وهذا ما يؤدي إلى فجوة حرمان حسب ما تفسره نظرية الحرمان النسبي ل تيد جير، فقد عرف الحرمان في كتابه "Why Men Rebel" أنه إدراك الفرد بالتناقض بين توقعاته وقدراته المتعلقة بالقيم، توقعات القيم هي السلع الأساسية وظروف الحياة التي يعتقد الفرد أن له حقا فيها أما قدرات القيم فهي السلع والظروف التي يضن أنه قادر على الحصول عليها.[4]

---

[1] أبو بكر جرادة، ***مرجع سابق***، ص. 255.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 256.

[3] Neil J. Smelser, ***Theory of Collective Behavior*** (New York: Free Press of Glencoe, 1962), P. 47.

[4] Ted Robert Gurr, ***Why Men Rebel*** (Princeton: Princeton University Press, 1970),P. 24.

يقع على الحكومات مسؤولية إعطاء حقوق المواطنين لعل أهم هذه الحقوق: الحق في الحياة و الصحة والسكن والتعبير عن الرأي والتوزيع العادل للموارد للأجيال الحالية والقادمة. تستلزم هذه الحقوق توفير الاحتياجات المجتمعية والحد من التناقض بين الاحتياجات وقدرات الدولة، وحماية القيم والمعتقدات. عندما يُحرم الأفراد من حقوقهم وعدم المساواة بينهم وظهور الطبقات المجتمعية من شأنه أن يؤدي إلى إدراك المجتمعات والأفراد بالحصول على أقل ما يريدون وبالتالي زيادة الغضب الجماهيري و منه التعبير عن ذلك الغضب بشتى الوسائل قد تصل إلى الاحتجاجات.[1]

إن إدارة التوترات الاجتماعية تُلزم الأنظمة السياسية الاعتماد على مجموعة من المقاربات بهدف الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، من بين هذه المقاربات إدارة الأزمة إذ يعرفها ريتشارد جاردينير Richard Gardiner بأنها استكشاف منهاج جديدة محتملة للتعامل مع التهديدات الرئيسية للاستقرار.[2] وهناك بعض الأنظمة تلجأ إلى ما يعرف بالإدارة بالأزمة وهي افتعال أزمة وتنميتها لتوجيه السلوك الإنساني نحو هدف محدد وإبعاد الأنظار عن المشكلات الحقيقية،[3] هناك حالات تعتمد فيها الدولة أسلوب الإنكار حيث يمكن استخدامه لتوجيه الرأي العام أو لتبرير مواقف معينة إذ يتم تحريف الحقائق أو تجاهلها لتلبية أهداف سياسية قصيرة الأجل[4] أي التقليل من أهمية التوترات الاجتماعية أو تجاهل أسبابها الحقيقية ما ينتج تفاقم الاحتقان داخل المجتمع، في حين يعتمد تفكيك التوتر على احتواء الغضب الاجتماعي عبر تقديم امتيازات وتدابير اجتماعية واقتصادية مثل رفع الأجور، توسيع برامج الدعم الاجتماعي و التحويلات المالية هدفها التخفيف من حدة التوترات والمحافظة على السلم الاجتماعي.

بالرجوع إلى محور دراستنا المتمثلة في "حالة الجزائر" نجد أنه مع تصاعد أحداث الثورات عام 2011 في الدول العربية و مجموعة من العوامل الداخلية التي أدت إلى بروز أزمة فقدان السلم الاجتماعي عاشتها الجزائر مطلع 2011 من خلال مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي جاءت بعد أيام من الاحتجاجات في تونس، كان الاحتجاج نتيجة زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية كالزيت والسكر غير أن الحكومة استجابت بسرعة لهذه الاحتجاجات خشية من انتقال "عدوى هذه الثورات" حيث تم التراجع عن قرار رفع الأسعار وقد أدرجت سياسة اجتماعية نحو فئة الشباب حاولت من خلالها العمل على تخفيف من نسبة

---

[1] هيبة غربي، "نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف"، ***مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص***، م.2 ، ع.4، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص. 28.

[2] فازية ويكن، "إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة في السياسة الدولية"، ***مجلة أبعاد***، م.10، ع.01، (2023)، ص. 364.

[3] طارق بوحوفاني، فضيلة زدام، "أسلوب الإدارة بالأزمات"، ***المجلة الجزائرية للأمن الإنساني***، م.06، ع.02، (جويلية 2021)، ص. 538.

[4] كرم تيريزا ، "الإنكار: من الآليات النفسية إلى أدوات الأيديولوجيا"، ***بيروت تايم***، (02 /02/ 2025)، تاريخ الاطلاع: 11 /05/ 2026 الساعة: 11.25، https://beiruttime.com

البطالة ومنح قروض سخية وتفعيل سياسة السكن الاجتماعي.[1] هذه الاستجابة السريعة عبرت عن تمكن الدولة من إدارة وامتصاص الغضب الشعبي.[2]

في عام 2019 شهدت الجزائر موجة من التوتر والاحتقان الاجتماعي تمثلت في " الحراك الشعبي" كرد فعل على رفض الشعب الجزائري للعهدة الخامسة للرئيس عبر العزيز بوتفليقة، فخرج الشعب في مسيرات مليونية رافضة في كافة أرجاء البلاد.[3] مما أدى بالنظام الجزائري إلى محاولة امتصاص غضب الشارع وتهدئة الأوضاع إذ اتخذ مجموعة من التدابير لبناء السلم الاجتماعي في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و القانونية، وشملت هذه التدابير مختلف جوانب الحياة اليومية للمواطن لعل أبرز التدابير التي قامت بها الدولة وتدخل ضمن سياق السياسة الاجتماعية نذكر: تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين عبر محاربة المضاربة في أسعار المواد الاستهلاكية و معاقبة المخالفين من التجار، استحداث مناصب شغل و محاربة البطالة عبر إنشاء المؤسسات الصغيرة، إطلاق الصيغة السكنية "السكن الترقوي المدعم"، صب الإعانة المالية في الحسابات البريدية الجارية للعائلات المحتاجة بدل الإعانة العينية (قفة رمضان)، زيادة التغطية الصحية على مستوى الجنوب الكبير والهضاب العليا برفع التجميد عن المشاريع الصحية،[4] الرفع من منحة التضامن المدرسي الموجهة لفئة التلاميذ المعوزين إلى 5000 دينار جزائري.[5]

وخلاصة ما قلناه نجد أن التوترات الاجتماعية مرهونة بمدى قدرة الدولة على الاستجابة لمطالب المواطنين سواءا كانت هذه المطالب اقتصادية أو اجتماعية، شعور الفرد بالحرمان وغياب العدالة الاجتماعية يولد الاحتجاجات و حالات الاحتقان داخل المجتمع، ومنه فإن الأنظمة السياسية تلجأ إلى اتخاذ مجموعة من الآليات لإدارة هذه التوترات والحفاظ على الاستقرار. تأتي السياسات الاجتماعية في مقدمة هذه الآليات كوسيلة لاحتواء الغضب الشعبي والتخفيف من حدة الأزمات وهذا ما تطرقنا إليه في الحالة الجزائرية إذ اعتمدت الدولة على مختلف برامج الدعم والتحويلات الاجتماعية للمحافظة على السلم الاجتماعي وتعزيز الاستقرار السياسي.

---

[1] عادل تواتي، طارق بادي، السياسة الاجتماعية وأثرها على استقرار النظام السياسي في الجزائر، ***مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية***، (جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص. 106.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 111.

[3] بحوص بوفنيك، عبد المجيد رمضان، "تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019"، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، م.13، ع.01 (2021)، ص. 386.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 400.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 399.

المطلب الثالث: إشكالات الدعم الاجتماعي في تحقيق استقرار مستدام

الاستقرار السياسي هو نتاج تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، لتحقيقه وضمان استدامته لابد من: المصالحة الحقيقية والواضحة بين مشروع الدولة ومشروع المجتمع والثقة المتبادلة بين الطرفين، إضافة إلى توفير الحريات السياسية والثقافية.[1] إذ يرتبط بالتنمية الشاملة الحقيقية فهي تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته وهذا ما تعمل عليه الدول النامية للتخلص من التبعية أي تصبح أكثر استقلالا اقتصاديا وسياسيا وأكثر تماسكا في الجبهة الداخلية مما يحقق الاستقرار السياسي واستدامته.[2]

نجد أن مفهوم الاستقرار المستدام يتجاوز الدلالات التقليدية التي تحصره في مجرد غياب العنف أو طول عمر الأنظمة، بل يتحول إلى حالة ديناميكية تعبر عن قدرة النظام السياسي على الحفاظ على استمراريته وفعاليته، فعندما تعمل الأنظمة السياسية بشفافية وشمولية ورؤية طويلة الأمد هي بذلك تبني قدرة على الصمود في وجه الاضطرابات الاجتماعية والتقلبات السياسية. إذ أن مناهج الحوكمة المستدامة تمنع تراكم المشكلات التي قد تزعزع الاستقرار السياسي عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المجتمعية بدلا من معالجة الأعراض فقط. يرتكز هذا الاستقرار على العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والأبعاد الثلاثة للاستدامة فعلى الصعيد الاقتصادي يضمن التوزيع العادل للموارد وتقليل الفجوات الطبقية كما تدرك الحكومات ضرورة أن توازن السياسات الاقتصادية بين الاحتياجات الآنية والقدرة على الصمود على المدى الطويل، بينما اجتماعيا توفر الدولة مؤسسات شاملة تمثل المصالح المتنوعة وتوفر قنوات لمشاركة فعالة بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي، وفي الجانب البيئي يجب أن تحمي الموارد من الندرة التي قد تسبب نزاعات مستقبلية.[3]

إن الاستقرار المستدام بهذا المعنى هو الاستقرار الذي يمتلك رؤية تتجاوز الدورات الانتخابية قصيرة الأمد نحو آفاق مستقبلية تضمن حقوق الأجيال القادمة وبهذا يصبح الاستقرار حصانة مؤسسية قادرة على الصمود وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا السياق تبرز السياسات الاجتماعية باعتبارها من الآليات التي تطبقها الدولة للحفاظ على التوازن الاجتماعي، بيد أن فعاليتها في ضمان استقرار مستدام تظل محل نقاش في الأدبيات الاقتصادية

---

[1] إسماعيل بوقرة، "الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر"، ***مجلة الحقوق والعلوم السياسية***، ع.08 (جوان 2017)، ص. 368.

[2] غالم عبد الرحمن، عبد الوهاب عمروش، "أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000-2019"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م.08، ع.01 (2021)، ص. 11.

[3] محمد الفولي، "الاستدامة في السياسة: أساس الاستقرار السياسي"، ***موقع Linkedin***، 19 ماي 2025، تاريخ الإطلاع: 13/ 05/ 2026 الساعة 10:12، https://www.linkedin.com

والسياسية إذ يُنظر إليها باعتبارها أدوات ظرفية لمعالجة اختلالات آنية أكثر من كونها استراتيجية قادرة على إرساء استقرار طويل الأمد، من بين الإشكالات نطرح:

التكلفة والعبء المالي الثقيل على ميزانية الدولة فقد عرفت نسبة الدعم مستويات قياسية حيث بلغت نسبة 30.3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2012 و 23% في 2013 و 26.5% في2014،[1] كما نجد أن الإنفاق الاجتماعي شهد قفزة من 1.820.767 مليون دج عام 2019 ليصل إلى 2.073.173 مليون دج عام 2021 نتيجة التدابير الاستثنائية لمواجهة أزمة كوفيد.[2] إن هذا المسار التصاعدي أدى إلى عجز الخزينة حيث قدر ب –2763.8 مليار دج مطلع 2022،[3] وصولا إلى ميزانية 2026 التي خصصت ما يقارب 6000 مليار دج للتحويلات الاجتماعية نتيجة الزيادات المقرة في الأجور ومنحة البطالة[4]، ولأن معظم الدعم شامل بطبيعته فإن ذلك يعني أنه يبقى مرشحا للارتفاع خاصة مع تزايد عدد السكان، علما أنه إذا كان ارتفاع أسعار الطاقة من شأنه أن يزيد من تكلفة دعم الطاقة الضمني فإن زيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية سيزيد من تكلفة دعم الغذاء الصريح.[5]

يتمثل الإشكال الثاني في اعتماد قطاع النفط كممول وحيد لسياسة الدعم إذ أدت الأزمة النفطية عام 1986 إلى مأزق اقتصادي وسياسي بليغ نجم عنه اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال مجموعة إجراءات تمثلت في تحرير أسعار بعض المواد المدعمة وهو ما أثار المجتمع وتسبب في احتجاجات، تكرر الموقف منتصف 2014 بانخفاض أسعار النفط مع استمرارية الاعتماد عليه مما ألزم الحكومة إلى اتخاذ إجراءات لترشيد النفقات العامة ورفع الضرائب على المنتجات النفطية.[6] وفي هذا الصدد يرى صندوق النقد الدولي أن الانخفاض المستمر في إيرادات المحروقات يدل على أن نموذج التنمية القائم على إعادة توزيع الثروة النفطية من خلال الوظائف الحكومية وإعانات الدعم السخية لم يعد قابلا للاستمرار لذا وجب وضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي يتسم بالصلابة والعمل على تقليل الاعتماد على النفط وتوليد فرص العمل في القطاع الخاص.[7]

---

[1] أحمد بلالي، "الدعم الحكومي في الجزائر وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية"، ***مجلة إضافات اقتصادية***، م.09، ع.02، (2025)، ص. 209.

[2] نريمان سيوان، الاقتصاد الريعي في الجزائر: دراسة تحليلية لتأثير قطاع المحروقات على التوجهات الكبرى للسياسة العامة، ***مذكرة ماستر غير منشورة***، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، 2024/ 2025)، ص. 115.

[3] بلالي، ***مرجع سابق***، ص.209.

[4] ***الإذاعة الجزائرية***، "مشروع قانون المالية 2026: تعزيز الطابع الاجتماعي للدولة ودعم النمو الاقتصادي"، (9 نوفمبر 2025)، تاريخ الاطلاع: 13 /05/ 2026، https://news.radioalgerie.dz

[5] بلالي، ***مرجع سابق***، ص. 209.

[6] مريم قدار، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر: دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية علوم التسيير، 2019/ 2020)، ص. 93.

[7] صندوق النقد الدولي، ***آفاق الاقتصاد الإقليمي: مستجدات، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و أفغانستان وباكستان*** (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ماي 2017)،ص. 5، تاريخ الاطلاع: 13 /05/ 2026 الساعة 15:00، https://www.imf.org/ar/publications/reo/meca/issues/2017/04/18/mreo0517.

إضافة إلى ما ذكرناه سابقا نجد أن سياسة الدعم تؤدي إلى اختلال آخر ألا وهو الإفراط في الاستهلاك المحلي الراجع إلى الإعانات نتيجة عدم تحمل المستهلك أو المنتج للأسعار الحقيقية للمنتوجات فقد أوجدت الدراسات أن 3 ملايين رغيف من أصل 40 مليون رغيف منتج يوميا توجه للقمامة حيث يؤدي الدعم المتاح لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل وبدون تحديد الكميات الممكن شرائها ولا الفئات المستحقة لها فعلا إلى المغالاة في الاستهلاك بدوره يخلق عدة تشوهات على مستوى القطاعات الأخرى وتشير الدراسات إلى أن الفرد الجزائري يستهلك سنويا مقدار 247 كغ من الحبوب أي 57% من مجموع القيمة الغذائية و25% من مجموع النفقات الغذائية للفرد و 147 لترا من الحليب مقابل معدل إستهلاك في الدول المجاورة الذي بلغ 140 كغ من الحبوب وأقل من 100 لتر من الحليب. كذلك يؤدي إنخفاض أسعار الطاقة إلى زيادة النمو السريع والمفرط في استهلاك الطاقة على المستوى المحلي الذي يخلق تشوهات اقتصادية وبيئية كبيرة.

علاوة على ذلك خلقت حوافز للتهريب نظرا للفوارق الكبيرة في الأسعار مقارنة مع البلدان المجاورة ففي عام 2012 قدرت السلطات الجزائرية أنه تم تهريب 1.5 مليار لتر من البنزين ووقود الديزل أي ربع الإنتاج المحلي إلى البلدان المجاورة نتيجة لارتفاع أسعارها ب 3 إلى 5 أضعاف الأسعار المطبقة في الجزائر .[1]

من الاختلالات الاقتصادية أيضا نجد الضغط على ميزان المدفوعات إذ تعد سياسة الدعم المنتهجة في البلاد سبب رئيسي لتفاقم فاتورة الواردات خلال العشرية الأخيرة والتي فاقت 65 مليار دولار عام 2014 وبهذا استفادت الشركات المنتجة في الاتحاد الأروبي وآسيا والأمريكيتين بصفة غير مباشرة من الدعم في الجزائر مثلا دعم الفلاح الجزائري في المتوسط لا يتعدى سنويا ماقيمته 1000 دولار مقابل 25000 دولار في بلدان الاتحاد الأروبي مايجعل وجهة دعم المنتجات هي السوق الأروبية هذا ما أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات وتآكل احتياطي الصرف في البلاد خصوصا بعد انخفاض إيرادات الدولة المتأتية من وارداتها للمواد البترولية والغاز، نظرا لإنخفاظ أسعارها في الأسواق الدولية إلى مستويات قياسية.[2]

لا تقتصر إشكالات سياسة الدعم على الاقتصاد فقط بل تتعداها وتشمل اختلالات اجتماعية من بين هذه الاختلالات: نجد أنه لا يحصل جميع الأفراد على المواد الغذائية والطاقوية والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية بشكل متساوي رغم أن هذه السياسة هي موجهة بالدرجة الأولى إلى الفقراء إلا أنها تخدم الأسر الغنية مما يؤدي إلى تشويه توزيع الدخل[3] وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه من المواطنين الأشد حاجة له وتسربه لغير مستحقيه. وهو مايتعارض مع ما جاءت به الدراسة القائلة بأن: لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة الدعم تصاعدية أي أن يحصل 40% من الأسر الفقيرة على

[1] حنصال، بن أحمد، ***مرجع سابق***، ص. 130.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 131.

[3] وهيبة بن داودية، "سياسات دعم الطاقة في الدول العربية _بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع_"، ***مجلة اقتصاديات شمال افريقيا***، م.13، ع.16 (2017)، ص. 85.

معدل يتراوح مابين 50% إلى 80% من القيمة الكلية للدعم[1]، زد على ذلك فإن دعم المواد الأساسية يشوبه أيضا اختلالات تمثلت في انحراف الدعم عن أهدافه الأصلية، حيث تدعم الدولة الجزائرية مادة الحبوب بنوعيه الصلب واللين لكن يتم تحويل القمح المدعم لإنتاج منتجات غير معنية بالدعم في حين تضطر الدولة لاستيراد 70% من احتياجاتها لتغطية العجز. كذلك بالنسبة للحليب إذ يستخدم مسحوق الحليب المدعم (بسعر 159.000 دج/طن مقابل سعر استيراد 420.000 دج/طن) في إنتاج مشتقات كمالية كالأجبان والياغورت بدلا من توجيهه لأكياس الحليب التي غالبا ما تكون الأكياس المعروضة في السوق مغشوشة وذات جودة رديئة نفس الشيء يحدث لمادتي الزيت والسكر.

ومن جهة أخرى من الأدلة التي تثبت عدم خضوع سياسة الدعم لمعايير العدالة الاجتماعية مانجده تجاه دعم الدولة للقطاع الصحي والتعليمي تكريسا لمبدأ مجانية التعليم والصحة. ففي القطاع الصحي تتحمل الخزينة العمومية عبئا ماليا كبيرا يقدر بنحو 10000 دج يوميا كمتوسط تكلفة للمريض الواحد لايدفع المواطن منها سوى مبلغ رمزي 100 دج، أدت هذه المجانية المطلقة إلى ضغط مفرط على المستشفيات الجزائرية من كافة الشرائح بما في ذلك ذوي الدخل المرتفع مما أدى إلى غياب الفعالية وتراجع جودة الخدمات الطبية المقدمة نتيجة لهذا يتجه المرضى من مختلف الشرائح حتى ذوي الدخل المنخفض إلى التوجه نحو العيادات الخاصة رغم أسعارها المرتفعة لكفاءتها مقارنة بالقطاع العام الذي تخصص له الدولة ميزانية ضخمة دون نتائج مرجوة، أما قطاع التعليم فإن الإنفاق التعليمي أصبح يركز على الكمية بدلا من الجودة والتسيير الفعال مما جعل مخرجات المنظومة التعليمية تصب لصالح الأغنياء ما أدى إلى إنخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم للفقراء.[2] كما يؤدي دعم الطاقة إلى تأثيرات سلبية على البيئة لاسيما الدعم الذي يشجع على استهلاك الوقود الأحفوري يفاقم التدهور البيئي من خلال انبعاث الغازات الضارة والمهددة للاستقرار المناخي ويسبب التلوث المرتبط باحتباس الوقود الأحفوري المستخدم في توليد الطاقة مشاكلا لصحة الانسان، كما يؤدي انخفاض أسعار الطاقة والوقود الأحفوري على الخصوص إلى زيادة استهلاك الطاقة وغياب حافز الحفاظ عليهما.[3]

و كخلاصة نقول أن سياسة الدعم الاجتماعي تساهم في التخفيف من الأعباء المعيشية والحفاظ على قدر من التوازن الاجتماعي، بيد أنها تواجه العديد من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تمنعها من تحقيق استقرار مستدام، فارتباط الدعم بعائدات المحروقات وعبئه على الميزانية العامة إضافة إلى الاختلالات المتعلقة بسوء التوزيع والإفراط في الاستهلاك وضعف الفعالية الاقتصادية كلها دوافع تجعل الاستقرار هشا وقابلا للتأثر بالأزمات الاقتصادية وتقلبات السوق النفطية ومنه فإن تحقيق استقرار مستدام يتطلب بناء نموذج تنموي قائم على تنويع الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وترشيد النفقات

[1] حنصال، بن أحمد، ***مرجع سابق***، ص. 124.
[2] ***المرجع نفسه***، ص ص. 126-128.
[3] قدار، ***مرجع سابق***، ص. 99.

وخلق فرص العمل ما يضمن استقرار طويل المدى قائما على التنمية الحقيقية لا على المعالجات الظرفية والمؤقتة. ولهذا فمن الضروري التوجه نحو إصلاح منظومة الدعم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية وذلك من خلال: تعميم الرقمنة على جميع القطاعات وإنشاء بطاقة وطنية تحتوي على العائلات الفقيرة لإيصال الدعم لها مباشرة ولتقليل الهدر، كما يستلزم الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في إصلاح الدعم ومحاكاة تجاربهم، ينضاف إلى هذا تخفيض نسبة الدعم في المواد واسعة الاستهلاك و استغلال تلك المبالغ في الاستثمار في رأس المال البشري وتبني برنامج دعم نقدي مشروع موجه للعائلات ذات الدخل المحدود وربطه بمؤشرات تعليمية وصحية.[1] ترافق عملية الإصلاح وضع تدابير تعويضية لامتصاص الآثار السلبية لها على المدى القصير مع ضرورة التوعية بأهمية عملية إصلاح الدعم لتحقيق استفادة المستحقين منه.[2] ومن الأحسن أن يتم في ضروف اقتصادية مريحة لمباشرة الإصلاح التدريجي، كما يستوجب أن تكون حكومة توافقية قوية وشفافة تشرك كل ممثلي المجتمع المدني وأصحاب المصالح والخاسرين المحتملين من عملية إصلاح الدعم في خطة الإصلاح مع شرح أهم الفوائد الإيجابية المترتبة على العملية في المدى المتوسط والطويل.[3]

[1] مفتاح طابي، محمد طرشي، "جوانب من سياسة إصلاح الدعم الحكومي مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، ***مجلة الاقتصاد والمالية***، م. 12، ع. 01 (2026)، ص ص. 133، 134.

[2] ليلى زغواني، كريم بودخدخ، "إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي"، ***مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة***، م.04، ع. 02 (2021)، ص. 387.

[3] مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، " إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي"، ***مجلة اقتصاديات شمال افريقيا***، م.17، ع. 26 (2021)، ص. 33.

خلاصة الفصل:

استخلصنا من خلال هذا الفصل الدور المحوري الذي تلعبه سياسة الدعم الاجتماعي في هندسة الاستقرار السياسي ،حيث توصلت الدراسة أن الاستقرار ليس مجرد غياب للعنف بل هو حالة ديناميكية تعتمد على كفاءة أداة الدولة وقدرتها على الاستجابة للمطالب الشعبية .إذ أثبت التحليل المفاهيمي أن الشرعية السياسية تظل رهينة الفعالية والكفاءة في الإنجاز وهو مايجعل من برامج الدعم الاجتماعي ضمانة دقيقة تقي الدولة من الاحتقان وتآكل الثقة بين الحاكم والمحكوم .كما استنتجنا من خلال استعراض المؤشرات والأبعاد أن المتغير الاقتصادي المتمثل في عدالة التوزيع والإنفاق العام يمثل القاعدة الأساسية في تحقيق التوازن الاجتماعي الذي ينعكس بدوره على استقرار المؤسسات.

ومع ذلك فإن الدراسة كشفت أن الاعتماد المفرط على الدعم في إطار"الدولة الريعية"يطرح تحديات بالغة تتعلق بالاستدامة المالية مما يستوجب الانتقال من منطق الدعم المعمم إلى منطق الدعم الموجه والمبني على الرقمنة واستهداف الفئات الهشة بدقة.

وفي الختام نؤكد أن الاستقرار المستدام لا يتحقق فقط عبر المساعدات المادية بل يتطلب مرافقتها بإصلاحات هيكلية تعزز الشفافية وتشرك المجتمع المدني وتضمن التحول التدريجي نحو اقتصاد منتج ليكون الدعم أداة تمكين لا مجرد وسيلة لامتصاص الأزمات المؤقتة.

الفصل الثالث:

دراسة تقييمية لمنحة البطالة

(2022-2026)

تمهيد

إن مشكلة البطالة هي تحدي يعاني منه أغلب دول العالم لاسيما الجزائر إذ أنها تؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسلم الاجتماعي. هذا ما دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراء العمل بسياسة منحة البطالة كونها آلية في غاية الأهمية للتقليل من الإقصاء الاجتماعي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. غير أن سياسات الدعم الاجتماعي في الجزائر بالمجمل ترتبط بالريع وهو ما يطرح تحديات تتعلق بالاستدامة المالية.

تطرقت في هذا الفصل إلى تقييم واقع منحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2022-2026) بذكر إطارها المفاهيمي والتنظيمي وأسباب استحداثها، لأختم الفصل بتحليل المؤشرات الإحصائية للمنحة وتوضيح الأثر الفعلي لهذه المنحة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الجزائر.

وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: منحة البطالة: المفهوم والآليات.

المبحث الثاني: التقييم الميداني لمنحة البطالة عبر البيانات و المؤشرات.

المبحث الأول: منحة البطالة: المفهوم والآليات

جاء إقرار منحة البطالة في الجزائر كتجسيد فعلي لتوجهات الدولة نحو تفعيل دورها الاجتماعي في ظل تحولات اقتصادية وسياسية، إذ أن المنحة هي وسيلة لإدارة الأزمات لاسيما المرتبطة بسوق الشغل، وطريقة لصياغة العلاقة بين السلطة والشباب البطال. حتى نتمكن من تحليل هذه السياسة وجب ضبطا مفاهيميا للبطالة، إضافة إلى التطرق للأطر التنظيمية والمالية التي تعكس إرادة المؤسسات الرسمية في حوكمة هذا الملف. إن دراسة هذه الآليات والدوافع تهدف في جوهرها إلى تقييم مدى نجاعة هذا الخيار كركيزة للاستقرار الاجتماعي والسياسي في مواجهة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تعريف سياسة منحة البطالة

تتمثل سياسة منحة البطالة في الجزائر في تدبير مالي واجتماعي استحدثه المشرع الجزائري لدعم طالبي الشغل لأول مرة، كآلية مكملة لمنظومة المؤسسات والوكالات الوطنية المعنية بمواجهة البطالة، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد الإطار المفاهيمي للبطالة وتتبع التطور التشريعي والمالي للمنحة مع إجراء مقارنة بين منطق منحة البطالة في الجزائر وبين منطق النماذج التأمينية المعتمدة دوليا.

أولا: تعريف البطالة والسياسات المعتمدة لمواجهتها

تعرف منظمة العدل الدولية البطالة حالة الأفراد الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه.[1]

ومن التعاريف للبطالة أيضا: كل شخص قادر على العمل ومنقطع عنه ويبحث عنه ولا يجده، يتعلق بهذا التعريف بالبطال كحالة تخص فئة من فئات المجتمع.

أما التعريف الثالث فيرى أنها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل لديه استخداما كاملا أو أمثلا.[2]

من خلال هذه التعاريف نجد أن البطالة هي ظاهرة بنيوية تفرضها البيئة الخارجية على الفرد وليست خيارا ذاتيا له، فالبطال هو الذي يمتلك كل المقومات للتشغيل من قدرة وسن ورغبة وبحث مستمر عن العمل غير أن ديناميكيات سوق العمل تحول دون استيعابه. بناءا على ذلك نخلص إلى أن البطال هو شخص معطل عن العمل بفعل عوامل هيكلية خارجة عن إرادته وليس عاطلا بقراره. ومن هنا تتدخل الدولة بسياساتها الحمائية لامتصاص الاختلالات الهيكلية الحاصلة في سوق الشغل.

---

[1] سميرة العابد، زهية عباز، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، ***مجلة الباحث***، عدد.11، (2012)، ص. 75.

[2] مسعود قريمس، "سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر رؤيه نقدية من خلال المعطيات الواقعية"، ***مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات***، م.1، ع.9، (2021)، ص.14.

سخرت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول مجموعة أجهزة عبر فترات زمنية مختلفة سبقت إقرار منحة للبطالة لعل من بين الآليات التي وضعتها الجزائر لمواجهة هذه المشكلة _ البطالة_ والتقليل من حجمها، نذكر:

- **إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:** في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة ONAMO، يكمن دور هذه الوكالة في استشارات التشغيل والتعرف على حقيقة وضع سوق العمل إضافة إلى كونها تلعب دور الوسيط بين الطرفين _عارض العمل وطالب العمل_ حتى يوضع ويوظف كل في مكانه الصحيح حسب الشروط المطلوبة من طرف المؤسسة وذلك بعد تسجيل البطال نفسه في الوكالة وهي تتكلف بالبحث عن وظائف تناسب مهاراته وقدراته.[1]

- **جهاز الإدماج المهني للشباب AIPG:** تأسس في بداية التسعينات يهدف إلى إدراج الشباب بمناصب عمل مؤقتة، ثم إدماجهم في الوظيفة كما يسعى إلى تقديم المساعدات لإنشاء مشاريعهم الخاصة.[2]

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA المعروفة سابقا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ** هي هيئة حكومية ذات طابع خاص تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، تخضع لوصياة الوزير المفوض المكلف بشؤون المشاريع الصغيرة بصفة مساعد لرئيس الوزراء إذ تقدم هذه الوكالة الدعم لحاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة لإنتاج السلع والخدمات، تشمل مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة، تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية، تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة، المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.[3]

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC:** تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[4]، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية وتتوفر فيهم الشروط الضرورية.[5]

---

[1] مختارية غزلان، سولاف معطى، "السياسة الإصلاحية الجديدة في سوق العمل الجزائري –منحة البطالة نموذجا- دكاترة العلوم الاجتماعية والاقتصادية بجامعة أحمد زبانة غليزان"، ***مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية***، م.6، ع.2 (ديسمبر 2023)، ص. 60.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] https://www.nesda.dz ، تاريخ الاطلاع: 24 جوان 2026 الساعة 22:32.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة***، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 (07 جويلية 1994)، ص. 6.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 جانفي في 2004 يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة ومستوياتها***، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3 (11 جانفي 2004)، ص. 6.

ثانيا: منحة البطالة

تم اعتماد منحة البطالة بمقتضى المادة 190 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، بموجبه تم تأسيس منحة البطالة لطالبي الشغل لأول مرة المسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.[1]

منحة البطالة هي عبارة عن مبلغ مالي يتم منحه للبطالين طالبي الشغل لأول مرة والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل.[2] طرأ على مبلغ المنحة ثلاث تغيرات:

-حدد مبلغ منحة البطالة في المرسوم 22-70 المؤرخ في10فيفري 2022 ب ثلاثة عشر ألف دينار جزائري (13,000دج).[3]

-في المرسوم التنفيذي رقم 23-60 المؤرخ في 26 جانفي 2023، المعدل للمرسوم 22-70 تم رفع مبلغ المنحة إلى خمسة عشر ألف (15,000 دج).[4]

-وقد طرأ عليها تعديل جديد بحيث أصبح مبلغ المنحة ثمانية عشر دينار جزائري (18,000دج) حسب المرسوم التنفيذي رقم 26-87 المؤرخ في 21 جانفي 2026. [5]

الجزائر ليست الوحيدة التي تعتمد نماذج إعانات ضد البطالة بل هناك عدة دول تعتمد هذه النماذج بمنطق مختلف، وعلى الرغم من تشابه الأهداف الظاهرية لهذه الإعانات إلا أن منطق التجربة الجزائرية يختلف في خلفياته عن النماذج الدولية حيث تتجه هذه النماذج إلى منطق تأميني تشغيلي في حين يرتكز النموذج الجزائري على المنطق الرعائي الاجتماعي المباشر للدولة، من بين النماذج ذكرنا ثلاث نماذج تمثلت في:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022***، الجريدة الرسمية،العدد 100 (30 ديسمبر 2021)، المادة 190، ص. 64.

[2] لامية مشوك، "تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر : دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية"، ***مجلة السياسة العالمية***، م. 8، ع. 2 (2024)، ص. 587.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فيفري 2022 يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا المستفيدين منها***، الجريدة الرسمية، العدد 11 (27 فيفري 2022)، المادة 7، ص12.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي رقم 23-60 المؤرخ في 26 جانفي سنة 2023 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فيفري 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها***، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05 (29 جانفي 2023)، المادة 07، ص. 17.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي 26-87 المؤرخ في 21 جانفي 2026 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فيفري 2022 الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها***، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، (22 جانفي 2026)، المادة 07، ص. 27.

1- نموذج التأمين ضد البطالة في السويد (A-Kassa)

يعد نظام التأمين ضد البطالة في السويد المعروف بصندوق (A-Kassa) من أهم آليات الحماية الاجتماعية الموجهة للأفراد الذين فقدوا وظائفهم بعد ممارسة نشاط مهني سابق. ويقوم هذا النظام على مبدأ الاشتراك حيث يشترط الانخراط في أحد صناديق التأمين ضد البطالة المرتبطة غالبا بالمهن للاستفادة من تعويضات مالية قد تصل إلى نسبة معتبرة من الأجر السابق.

وتعتمد قيمة الإعانة على كل من مستوى الدخل السابق ومدة عضوية الفرد في الصندوق، إذ ترتفع نسبة التعويض كلما طالت مدة الاشتراك حيث يمكن أن تصل إلى 80% من الأجر بالنسبة للأعضاء الذين استوفوا مدة عضوية كافية مع وجود سقف أقصى للتعويض. كما تخضع الإعانة لنظام زمني محدد، إذ يمكن الاستفادة منها لمدة تصل إلى 300 يوم مع تخفيض تدريجي في قيمتها بعد فترات معينة من الاستفادة.[1]

ويشترط للحصول على هذه الإعانة جملة من المعايير، من أبرزها: بلوغ سن 20 سنة على الأقل، والتسجيل لدى دائرة التوظيف العامة السويدية (Arbetsförmedlingen) منذ اليوم الأول لفقدان العمل، إلى جانب الالتزام بالبحث النشط عن وظيفة. كما يشترط توفر حد أدنى من الدخل خلال فترة سابقة، بما يعكس ارتباط هذا النظام بالمسار المهني للفرد حيث يتم احتساب الأهلية بناء على مستوى الدخل المحقق خلال الأشهر السابقة لفقدان العمل.[2]

ويبرز هذا النموذج الطابع التأميني لنظام إعانات البطالة في السويد من خلال ربط الاستفادة من التعويضات بالمساهمات السابقة في الصندوق، وبالالتزام بإجراءات الإدماج في سوق العمل بما يساهم في تحقيق التوازن بين الحماية الاجتماعية وتحفيز العودة إلى النشاط المهني.

2-نموج التأمين ضد البطالة في فرنسا:

تعتبر إعانات التأمين ضد البطالة في فرنسا المعروفة بإسم Assurance Chômage آلية مهمة تستعملها الدولة للحماية الاجتماعية حيث تضمن دخلا بديلا للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بشكل قسري أو استقالوا لأسباب مشروعة، شريطة تسجيلهم لدى France Travail واستيفائهم لمدة عمل لا تقل عن ستة أشهر خلال الأربعة والعشرين شهرا السابقة (أو ستة وعشرين شهرا بالنسبة لمن تبلغ أعمارهم 53 سنة فما فوق). ويحتسب مبلغ التعويض على أساس الأجر المرجعي اليومي وفق معدل محدد يعكس الدخل السابق للمستفيد.[3]

---

[1] "إعانات البطالة،" ***Sveriges A-kassor***، نشر في 30 سبتمبر 2025، تاريخ الاطلاع: 27/ 04/ 2026 الساعة 22:35، https://www.sverigesakassor.se

[2] "التعويض من صندوق التأمين ضد البطالة (A_Kassa)"، ***Arbetsförmedlingen*** ، تاريخ الاطلاع: 27/ 04/ 2026 الساعة 00:25، https://www.arbetsformedlingen.se

[3] " التسجيل لدى فرانس ترافاي: إجابات على أسئلتكم"، ***France Travail***، تاريخ الاطلاع: 28/ 04/ 2026 الساعة 10.30، https://www.francetravail.fr

تختلف مدة الاستفادة من الإعانة حسب سن المستفيد ومساره المهني حيث يمكن أن تصل إلى 18 شهرا بالنسبة للفئات العامة، وتمتد إلى مدة أطول بالنسبة للأشخاص الأكبر سنا وفقا للتعديلات المعتمدة ابتداءا من سنة 2025.

ويخضع الحصول على هذه الإعانة لجملة من الشروط من بينها عدم ترك العمل طواعية، والقدرة البدنية على العمل، والبحث النشط عن وظيفة، وعدم الاستفادة من معاش تقاعدي حكومي، إضافة إلى ضرورة التسجيل كباحث عن عمل. كما شهد النظام إصلاحات حديثة، حيث أصبحت مدة التعويض مرتبطة بمعدل البطالة على المستوى الوطني، إذ يتم تقليصها في حال انخفاض البطالة، والعكس صحيح، ما يعكس مرونة النظام وتكيفه مع الظروف الاقتصادية.

ويمكن التسجيل للاستفادة من هذه الإعانة عبر الموقع الرسمي للوكالة من خلال تقديم طلب إعانة البطالة حيث تتم معالجة الطلبات إلكترونيا.[1] ويظهر هذا النظام اعتماد فرنسا على مقاربة تأمينية تقوم على الربط بين العمل السابق والتعويض مع التركيز على إعادة إدماج المستفيدين في سوق العمل.

3-نموذج إعانة البطالة في ألمانيا:

تعد إعانة البطالة في ألمانيا (Arbeitslosengeld) من أهم أدوات الحماية الاجتماعية حيث تهدف إلى توفير دخل مؤقت للأفراد الذين فقدوا وظائفهم مع دعمهم للعودة إلى سوق العمل في أقرب الآجال. ويشمل هذا النظام نوعين أساسيين من الإعانات: يتمثل الأول في إعانة البطالة (ALG I) الموجهة للأشخاص الذين سبق لهم العمل في وظائف خاضعة للتأمين الاجتماعي الإلزامي والتي تحتسب قيمتها بناءا على الدخل السابق للمستفيد، أما النوع الثاني فيتمثل في إعانة الدخل الأساسي (Bürgergeld) الموجهة للأفراد الذين لا يستوفون شروط الاستفادة من الإعانة الأولى أو الذين استنفذوا مدتها حيث تمنح بناءا على الوضعية المادية العامة للفرد.[2]

ويخضع الحصول على إعانة البطالة الأولى (ALG I) لجملة من الشروط من أبرزها: التسجيل كعاطل عن العمل لدى Bundesagentur für Arbeit، والقدرة على العمل، والبحث النشط عن وظيفة، إضافة إلى استيفاء فترة تأهيل لا تقل عن 12 شهرا من العمل الخاضع للتأمين خلال الثلاثين شهرا السابقة، كما تؤخذ بعض الحالات الخاصة بعين الاعتبار مثل فترات تربية الأطفال أو الخدمة التطوعية.[3]

[1] " إعانات البطالة في فرنسا"، ***French-Property***، تاريخ الاطلاع: 30/ 04/ 2026 الساعة 08.23، https://www.french-property.com.

[2] Arbeitslosengeld، ***موقع lak24***، تاريخ النشر: 21 ماي 2025 ، تاريخ الاطلاع: 01/ 05/ 2026 الساعة 11:33، https://www.lak24.de.

[3] إعانة البطالة (Arbeitslosengeld)، ***Sozialplattform*** ، تاريخ الاطلاع: 01/ 05/ 2026 الساعة 16.25، https://www.sozialplattform.de.

وتحدد قيمة الإعانة أساسا وفق صافي الأجر السابق حيث يحصل المستفيد عادة على نحو 60% منه، وترتفع إلى 67% بالنسبة لمن لديهم أطفال معالون. أما مدة الاستفادة فتتراوح غالبا بين 6 و12 شهرا بالنسبة للأفراد دون سن 50 عاما وقد تمتد لفترات أطول للفئات الأكبر سنا وفقا للشروط القانونية.

وفيما يتعلق بإعانة Bürgergeld فهي تقوم على مبدأ الدعم الاجتماعي الموجه للفئات المحتاجة مع مراعاة الموارد المالية والوضع العائلي، إضافة إلى توفير دعم تكميلي يشمل تكاليف السكن والتدفئة. كما تضطلع مراكز العمل (Jobcenter) بدور أساسي في مرافقة المستفيدين من خلال برامج التوجيه والتكوين المهني مع متابعة مدى التزامهم بخطط الإدماج في سوق العمل.[1]

على غرار ذلك يعكس هذا النظام الطابع المزدوج لسياسة إعانات البطالة في ألمانيا، حيث يجمع بين منطق التأمين الاجتماعي المرتبط بالمسار المهني للفرد ومنطق الدعم الاجتماعي الموجه للفئات الأكثر هشاشة بما يساهم في تحقيق الحماية الاجتماعية وتعزيز فرص الإدماج المهني.

من خلال عرض نماذج إعانات البطالة في كل من السويد وفرنسا وألمانيا يتضح أن هذه الأنظمة تقوم أساسا على مبدأ التأمين الاجتماعي، حيث يشترط للاستفادة منها توفر عمل سابق ومساهمات في صناديق التأمين ضد البطالة إضافة إلى الالتزام ببرامج التكوين والبحث النشط عن العمل. كما تعتمد هذه الدول على ربط الدعم المالي بإجراءات إدماج مهني تهدف إلى إعادة إدماج العاطلين في سوق العمل بشكل مستدام.

في المقابل تتميز منحة البطالة في الجزائر بطابعها الاجتماعي حيث تمنح لفئة واسعة من الشباب العاطل دون اشتراط خبرة مهنية أو مساهمات سابقة، مع الاكتفاء بالتسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. ويعكس هذا التوجه رغبة الدولة في توفير دعم مالي مباشر للتخفيف من حدة البطالة وتحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المدى القصير.

وعليه يمكن القول إن النماذج الأوروبية تسعى إلى تحقيق إدماج مهني طويل الأمد قائم على التأمين، في حين تركز السياسة الجزائرية على الاستجابة السريعة للضغوط الاجتماعية من خلال دعم مالي مباشر مما يجعلها أقرب إلى سياسة تضامنية ذات بعد اجتماعي أكثر منه تأميني.

[1] Arbeitslosengeld," ***lak24***.

الجدول رقم(2) : مقارنة بين منحة البطالة في الجزائرونماذج إعانات البطالة في السويد وفرنسا وألمانيا

الدولة	طبيعة الإعانة	الفئة المستفيدة	الشروط	قيمة الإعانة	الهدف
الجزائر	دعم اجتماعي مباشر	الشباب العاطل عن العمل	التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتسجيل+ عدم وجود دخل	منحة مالية شهرية ثابتة	تحقيق الاستقرار الاجتماعي
السويد	A-)تأمين ضد البطالة Kassa)	العاملون سابقا المنخرطون في صندوق التأمين	الإنخراط في صندوق التأمين ضد البطالة + عمل سابق	نسبة من الأجر السابق (تصل إلى 80%)	الإدماج مهني
فرنسا	تأمين ضد البطالة (Assurance chômage)	العاملون سابقا	عمل سابق+ التسجيل لدى France Travail	تحتسب على أساس الأجر المرجعي	إعادة الإدماج المهني
ألمانيا	تأمين + دعم اجتماعي (Arbeitslosengeld I / Bürgergeld)	العاملون سابقا+ الفئات ذات الدخل الضعيف	عمل سابق+ التسجيل + البحث النشط عن عمل	60% من صافي الأجر، و 67% لمن لديهم أطفال معالون	الحماية الاجتماعية والإدماج المهني

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع الرسمية للنماذج الدولية.

يبين الجدول التباين بين نماذج إعانات البطالة المعتمدة في كل من السويد وفرنسا وألمانيا مع منحة البطالة في الجزائر، سواء من حيث طبيعة الدعم أو شروط الاستفادة منه. تتبنى التجارب الأوروبية منطق تأميني يرتبط بالمسار المهني للفرد ومساهماته السابقة، كما تؤكد على ربط الإعانة بإجراءات الإدماج في سوق العمل. في المقابل تتسم منحة البطالة في الجزائر بطابع اجتماعي تضامني، إذ أنها توجه لفئة واسعة من الشباب العاطل دون اشتراط خبرة مهنية سابقة أو مساهمات في نظام تأميني. ويعكس هذا الاختلاف تنوعا في توجهات السياسات العامة بين مقاربة تركز على الإدماج المهني في الدول الأوروبية وأخرى تسعى إلى الاستجابة السريعة لمتطلبات الاستقرار الاجتماعي في الحالة الجزائرية.

المطلب الثاني: الآليات التنظيمية والمالية لتسيير المنحة

يستعرض هذا المطلب الآليات الإجرائية لتسييير المنحة محددا شروط الاستحقاق والالتزامات القانونية والجزائية المترتبة عنها.

أولا:الجهة المكلفة بمنحة البطالة

أسندت الحكومة الجزائرية مهمة الإشراف على تسيير المنحة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM وهي عبارة عن جهاز موجه لثلاث فئات وهم: خريجو الجامعات، أصحاب المستوى الثانوي والتكوين المهني، إضافة إلى الشباب الذين لا يملكون أي تكوين، ويهدف هذا الجهاز إلى استحداث صيغ عقود التشغيل وتتكفل من خلالها بجزء من تكاليف الأجور عند تشغيل هذه الفئات من طرف المؤسسات العمومية والخاصة خاصة في القطاع الاقتصادي مقابل إجراءات محفزة للتشغيل الموجه للمؤسسات المستخدمة.[1]

ثانيا: شروط الاستفادة من منحة البطالة والالتزامات المترتبة على المستفيد منها

تخضع الاستفادة من المنحة إلى مجموعة من الشروط في المقابل يترتب على المستفيد الالتزام بالقواعد التي وضعت في مراسيم استحداثها.

1-شروط الاستفادة من منحة البطالة:

للاستفادة من المنحة يجب على البطال طالب الشغل لأول مرة أن يستوفي الشروط الآتية:[2]

-أن يكون من جنسية جزائرية .

-أن يكون مقيما بالجزائر.

-أن يبلغ سنه ما بين 19 و 40 سنة.

- أن يكون مسجلا كبطال طالب شغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.

-ألا يتوفر على دخل مهما تكون طبيعته.

-أن يبرر وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية.

-أن لا يكون مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي أو للتكوين المهني.

---

[1] غنية فني، ظاهرة إقبال الشباب الجزائري على منحة البطالة قراءة تحليلية في الأسباب والنتائج، ***مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية***، م.8، ع.2 (2025/12/2)، ص.297.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي 22-70***، المادة 2، ص.11.

-أن يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم إحداث وتوسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني والمساعدة الاجتماعية.

-ألا يتوفر الزوج على أي دخل مهما تكن طبيعته.

يستفيد كذلك من هذه المنحة المحبوسين الذين استوفوا مدة عقوبتهم ولا يتوفون على دخل ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.[1]

بعدما كان من شروط المنحة عدم التوفر على أي دخل مهما تكون طبيعته، تم استثناء المداخيل التي لا يتجاوز مبلغها 13.000 دج الناتجة عن معاشات أوريوع أو منح التقاعد المنقولة. وبهذا استفادت فئة ذوي الدخل الضعيف و الأرامل واليتامى.[2]

2-الالتزامات المترتبة على المستفيد منها:

يتعين على المستفيد منها التقيد بالالتزامات الآتية:

-تجديد التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.

-الاستجابة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.

-عدم رفض عرضي عمل مطابقين لمؤهلاته.

-عدم رفض تكوين يرمي إلى تحسين قابلية تشغيله.

-يمكن لمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل أن تقترح تكوينا للمستفيد لاسيما في المهن التي تعرف عجزا في سوق العمل وفي حالة تخلي المستفيد عن التكوين أو رفضه تلغى المنحة مباشرة.[3]

ثالثا: الحقوق المترتبة عن الاستفادة من منحة البطالة وجزاء الإخلال بأحكام الاستفادة منها

يترتب عن استفادة البطال من منحة البطالة استفادته من منحة مالية شهرية وتغطية اجتماعية على أن يتم توقيفها وتوقيع جزاءات في حالة مخالفة بعض الالتزامات.

1-الحقوق المترتبة عن الاستفادة من منحة البطالة:

نصت المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 على أن المستفيد من منحة البطالة تقدر قيمتها ب 13.000 دج تدفع له شهريا وفقا للكيفيات حددت بموجب القرار الوزاري المشترك بين الوزير المكلف بالعمل

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي 22-70***، المادة 3، ص. 11.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي 22-254 المؤرخ في 2 جويلية 2022 يعدل ويتمم المرسوم رقم 22-70***، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، ص. 18.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم رقم 22-70***، المادة 4،5.

والتشغيل والوزير المكلف بالداخلية ووزير المالية والوزير المكلف بالتكوين المهني والتعليم المهنيين الصادر في 21 فيفري 2022، ويتم صبها عبر مصالح بريد الجزائر بهدف تسهيل دفع المنحة بعد اتفاقية بين الوكالة الوطنية للتشغيل وبريد الجزائر.

2-جزاء الإخلال بأحكام الاستفادة من منحة البطالة:

تخضع عملية دراسة ملفات طالبي منحة البطالة إلى رقابة دقيقة تعتمد على عصرنة على نظام التسجيل وربطه ببيانات صناديق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وغير الأجراء وصندوق التقاعد، ورقمنة نظام الحالة المدنية والسوابق العدلية ووجود جهاز قائم بذاته له الخبرة والتجربة في مجال التشغيل.

غير أن متابعة وضعيات المستفيدين بعد الحصول على المنحة تبقى مهمة صعبة، لذا وضح المرسوم بدقة حالات سقوط الحق في الاستفادة و اتخاذ عقوبات إدارية ضد كل من يقدم تصريحات كاذبة أو بيانات مزورة إلى جانب الجزاءات المقررة في قانون العقوبات.[1]

أ-حالات سقوط الحق في الاستفادة من منحة البطالة:

يسقط الحق في الاستفادة من منحة البطالة ويتوقف دفعها حسب المادة 9 من المرسوم 22-70: تنصيب المستفيد أو زوجه في منصب شغل أو في إطار الأجهزة العمومية لدعم إحداث وتوسيع النشاطات، بطلب من المستفيد، عندما يرفض المستفيد عرضي عمل مطابقين لمؤهلاته، رفض المستفيد تكوينا يرمي إلى تحسين قابلية تشغيله،استفادة المعني أو زوجه من دخل مهما تكن طبيعته، أو في حالة وفاة المستفيد.[2]

إلا أن التحقق من وجود دخل فعلي للمستفيد يظل صعبا في بعض الحالات بسبب ضعف النظام المعلوماتي الوطني، فالمرسوم اعتمد على مقاربة قانونية لكن الكثير من البطالين يشتغلون في التجارة والنشاطات الحرة غير المصرح بها، أو يكسبون مداخيل من خلال تأجير عقارات من سكنات ومحلات دون سندات وكذلك بالنسبة لأزواجهم. مما يمس بمصداقية هذه الشروط ويؤدي إلى استفادة أشخاص غير مستحقين للمنحة.[3]

ب-الحالات الأخرى لوقف واسترداد منحة البطالة:

من ضمن الحالات التي تتوقف فيها منحة البطالة هي حالات تقديم تصريحات كاذبة أو تزوير في الوثائق لأجل الاستفادة حسب ما ورد في المادة 10 من المرسوم 22-70:" دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في

[1] علي موزاوي، "حدود الحماية القانونية للبطالين في القانون الجزائري"، ***المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية***، م.17، ع.1 (2022)، ص. 644.
[2] الجمهورية الجزائرية للديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي 22-70***، المادة 9.
[3] موزاري، ***مرجع سابق***، ص. 645.

أحكام قانون العقوبات يترتب عن كل تصريح كاذب أو تزوير في الوثائق من أجل الاستفادة من منحة البطالة، وقف دفع المنحة واسترداد المبالغ المحصلة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما."[1]

رابعا: مصادرتمويل منحة البطالة

تمول منحة البطالة من طرف الخزينة العمومية وهذا حسب القانون رقم 22-70 المؤرخ في 10 فيفري 2022، وقد جاء في نص المادة 06: " تسجل الاعتمادات المالية الخاصة بتمويل منحة البطالة بعنوان ميزانية تسيير الوزارة المكلفة بالتشغيل تسير هذه الاعتمادات المالية من طرف الوكالة الوطنية."

تخصص حصة تحدد ب 1.5% من النفقات المخصصة بعنوان منحة البطالة لتغطية تكاليف التسيير تتحملها الوكالة الوطنية للتشغيل وتبقى منها حصة 0.5% مرهونة بنتيجة أداء الجهاز.[2]

وبالتالي تمويل منحة البطالة يكون على الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تمويل منحة البطالة

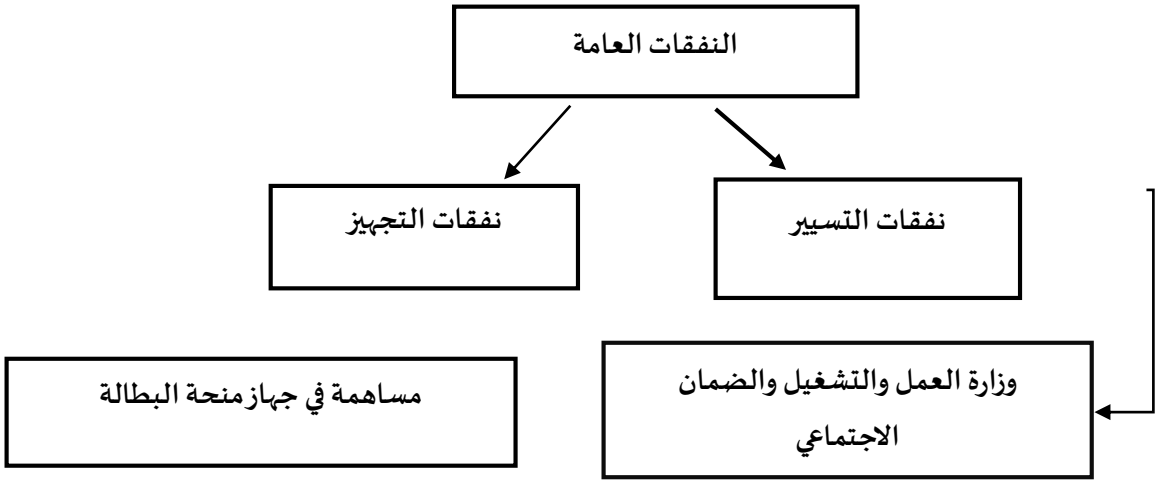

المصدر: نوال خروبي، علي بودلال، "دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر _منحة البطالة نموذج_"، ***مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة***، م.6، ع.2، (سبتمبر 2023)، ص.736.

يظهر الشكل رقم 03 أن تمويل منحة البطالة يعتمد كليا على النفقات العامة للدولة (ميزانية التسيير) حيث تسجل الاعتمادات تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتتولى الوكالة الوطنية للتشغيل إدارة هذه الأموال ميدانيا، مع تخصيص نسبة 1.5% لتغطية تكاليف التسيير التقني للجهاز. يعكس هذا الهيكل التزام الدولة المباشر بحماية الفئات الهشة ماليا لكنه يضع ميزانية الخزينة العمومية أمام تحدي الاستدامة لمواجهة هذا العبء المالي المتزايد.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***المرسوم التنفيذي 22-70***، المادة 10.

[2] نوال خروبي، علي بودلال، "دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر _منحة البطالة نموذج_"، ***مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة***، م.6، ع.2 (سبتمبر 2023)، ص. 736.

المطلب الثالث: الأسباب المباشرة لإقرار منحة البطالة

تستمد منحة البطالة شرعيتها من ضرورة معالجة الاختلالات التي أفرزها الواقع الاقتصادي والاجتماعي، حيث يسلط هذا المطلب الضوء على الارتفاع المتزايد في معدلات البطالة نتيجة تراجع الاستثمارات ومحدودية كفاءة سياسات التشغيل السابقة في استيعاب طالبي الشغل، كما يبرز دور المنحة كأداة لتقليل الضغوط الاجتماعية بهدف تعزيز السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

-**ارتفاع نسبة البطالة:** توجد عدة عوامل ساهمت في زيادة نسبة البطالة في الجزائر وهذا راجع إلى الفجوات في آليات سياسات التشغيل وتنظيم سوق العمل. وتشير الإحصائيات أن نسبة البطالة بلغت 13.4%سنة 2021 وفق بيانات صندوق النقد الدولي وترتفع هذه النسب لدى فئة الشباب إلى 20%. كما أشار وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي إلى أن معدل البطالة بلغ 11.5% في مارس 2021، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها انخفاض مستويات الإنفاق العام، وانسحاب الدولة من الاستثمارات الأساسية، وعدم وجود طبقة رأسمالية قادرة على تعويض هذا الانسحاب، إضافة إلى آثار تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي خاصة بعد الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، مما وضع المؤسسات المحلية في منافسة صعبة مع مؤسسات عملاقة عابرة للقارات. كما ساهمت متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في زيادة الضغط على الاقتصاديات المحلية الناشئة، إلى جانب ذلك لعب ضعف أداء الهيئات الحكومية المكلفة بإدارة سوق الشغل وانتشار البيروقراطية والفساد دورا في تفاقم الظاهرة.[1]

-**فشل سياسات التشغيل:** لم تحقق سياسات التشغيل الأهداف المرجوة حيث تحولت الأجهزة المكلفة بهذا المجال إلى مجرد هياكل بيروقراطية تختص بتقديم تقارير وإحصاءات دورية دون فعالية حقيقية أو رؤية استراتيجية واضحة.[2] ومن أهم العوامل المفسرة لذلك:

-**العامل الاقتصادي :** تدهور الوضع الاقتصادي العام مما أدى إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات وهو ما أنتج تدني مردودية المؤسسات.

-**العامل الديمغرافي :** ابتداءا من التسعينات أصبحت الجزائر تشهد أزمة الشغل وأزمة النمو الديمغرافي على حد سواء ما يبرز الاختلال بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، بدوره أدى إلى اختلال بين العرض والطلب، نجم عن هذا الوضع أزمة بطالة حادة حيث أصبح عدد الباحثين عن العمل يفوق بكثير فرص التشغيل المتاحة.

[1] مسعود قريمس، محمد عليوة، سياسة منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، م.11، ع.1 (2023)، ص. 83.

[2] ***المكان نفسه.***

-**دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي:** لا يمكن الحديث عن استقرار عام دون تحقيق توازن يشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية.[1]

-**الاستقرار الاجتماعي**:

يقصد به حالة استعداد نفسي وعقلي لدى الفرد تنظم خلالها معارف الفرد وتهيئه من خلال شحنة من الانفعال والعاطفة للاستجابة، أو هو مجمل المعارف التي يكتسبها الفرد من البيئة الجديدة بكل مشتملاتها من أرض ومزروعات وطرق وري والأفراد والتنظيمات القائمة وتعمل هذه المعارف من خلال شحنة من الانفعال تظهر في مدى الموائمة مع البيئة وهنا يرجع الباحث الاستقرار إلى حالة الفرد النفسية ومعارفه عن المنظمة التي سيعيش فيها ومدى انفعاله وانعطافه تجاهها.

-**الاستقرار السياسي:**

يعد جزءا لا يتحزأ من الاستقرار الاجتماعي العام وتوجد العديد من التعاريف للاستقرار السياسي:

عرفه هيرويتز ليون H.LEON بغياب العنف واستمرار وثبات الحكومات واكتساب شرعية النظام السياسي وغياب التغير الهيكلي إضافة إلى عدم اللجوء للقوة والإكراه مع فعاليته في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية والاستجابة لمطالب المجتمع وهو ما يعكس كفاءته واستمراريته.

[1] قريمس، عليوة، ***المرجع نفسه***، ص. 84.

المبحث الثاني: التقييم الميداني لمنحة البطالة عبر البيانات والمؤشرات

ينتقل التحليل في هذا المبحث من الإطار النظري لمنحة البطالة إلى التقييم الميداني، استندت فيه على قراءة استقرائية للمؤشرات الإحصائية التي تعكس واقع سياسة التشغيل في الجزائر (2022-2026)، إذ تطرقت فيه إلى مقارنة بين نموذج منحة البطالة الجزائري مع نماذج رائدة أخرى لتوضيح التباين في إدارة أزمات البطالة. كما يركز المبحث على قياس الأثر الفعلي لهذه المنحة كأداة يمولها الريع لامتصاص الاحتقان الاجتماعي وتدعيم ركائز الاستقرار السياسي مما يسمح بمعرفة مدى نجاعة الإنفاق العام في تحقيق غايات الدولة الاجتماعية.

المطلب الأول: تحليل المعطيات الإحصائية الرقمية المتعلقة بمنحة البطالة

في ظل التقلبات الاقتصادية اعتمدت الدولة سياسات دعم اجتماعي للحد من آثار البطالة لعل أحدثها منحة البطالة كآلية للتدخل العمومي، غير أن توسعها وارتفاع تكلفتها يطرحان تساؤلات حول مدى فعاليتها لذلك يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور هذه المنحة ومؤشراتها الأساسية.

أولا: تطور معدلات البطالة في الجزائر

الشكل رقم (4): تطور نسب البطالة إجمالي، إناث وذكور في الجزائر 2010-2024

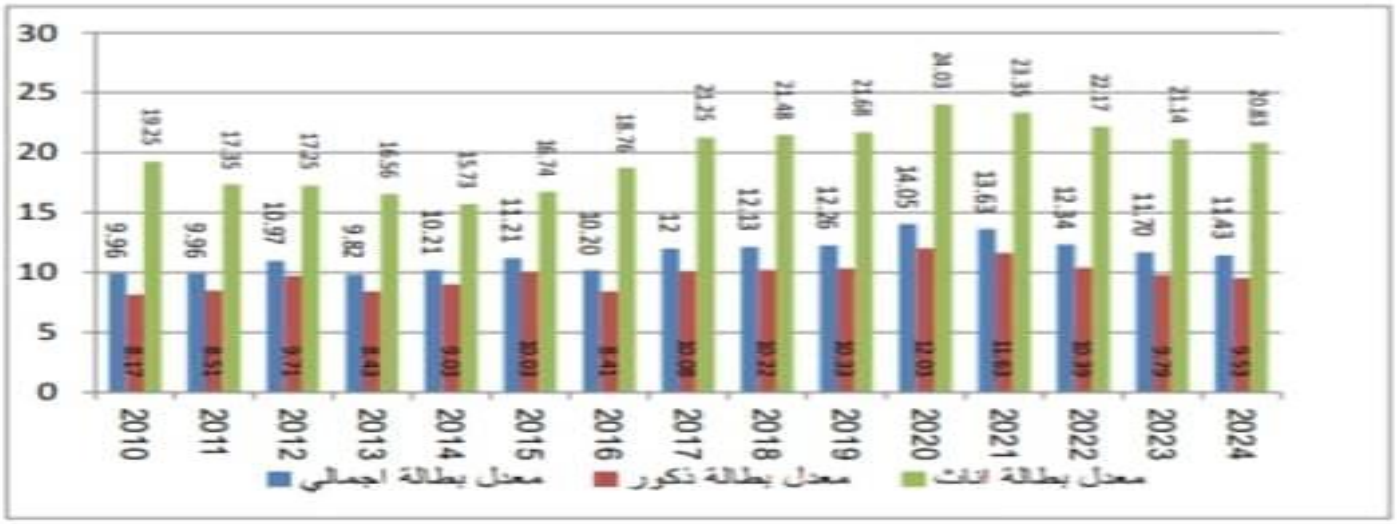

المصدر: جمال مدات، إسماعيل قرينات، "تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وجهود الدولة للحد منها خلال الفترة (2010-2024)"، ***مجلة معارف***، م.20، ع.2 (ديسمبر 2025)، ص. 578.

يوضح الشكل أن معدل البطالة الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2024) بلغ متوسطا نسبته 11.46% أما عند الذكور 9.75% في حين بلغ عند الإناث 19.84% [1]، وقد تأثر معدل البطالة بمجموعة من المحددات الاقتصادية والظرفية التي انعكست مباشرة على بنية سوق العمل.

في الفترة (2010-2014) اتسم معدل البطالة بنوع من الاستقرار النسبي حيث بلغ حوالي 10%، وهذا عائد إلى استمرار الإنفاق العمومي المدعوم بعائدات النفط مما ساهم في الحفاظ على مستويات معينة من التشغيل. أما خلال الفترة (2015-2017) فقد ارتفع معدل البطالة تدريجيا نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014 التي أدت إلى تراجع الإيرادات المالية العامة، هذا التراجع انعكس سلبا على المالية العمومية وأدى إلى تقليص الإنفاق والاستثمار وبالتالي انخفض خلق مناصب الشغل.

وفي المرحلة (2018–2019) بلغت نسبة البطالة حوالي 12% ويرجع ذلك إلى استمرار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى الأوضاع السياسية المرتبطة بالحراك الشعبي لسنة 2019 والتي أثرت على مناخ الاستثمار.

في حين نجد أن تسجيل أعلى معدل للبطالة (14.05%) كان سنة 2020 نتيجة للتداعيات المباشرة لجائحة كوفيد-19 وما صاحبها من تدابير وقائية أدت إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية واختلال سلاسل التوريد في فقدان عدد معتبر من المناصب. وقد استمرت آثار الجائحة إلى غاية 2021 حيث سجلت انخفاض طفيف قدر ب: 13.63%.

ابتداءا من سنة 2022 تراجع معدل البطالة إلى 12.34% ثم إلى 11.70% سنة 2023 و 11.43% سنة 2024، ويفسر هذا التراجع من خلال عدة عوامل منها: تحسن أسعار النفط، عودة النشاط الاقتصادي تدريجيا، إضافة إلى تدخل الدولة من خلال سياسات الدعم الاجتماعي.

من جهة أخرى نرى من خلال الشكل فجوة واضحة بين بطالة الذكور والإناث، إذ تسجل الإناث معدلات أعلى بكثير طوال الفترة الموضحة في الشكل فقد تجاوزت في بعض السنوات 20% مقابل معدلات أقل لدى الذكور. ويعود هذا التفاوت إلى: ضعف إدماج المرأة في سوق العمل، محدودية الفرص في بعض القطاعات.

وعلى الرغم من التحسن المسجل في السنوات الأخيرة إلا أن الانخفاض المسجل في معدلات البطالة لا يعكس تحولا هيكليا في الاقتصاد، بل مرتبط بعوامل ظرفية لاسيما تقلبات أسعار النفط والتدخلات

[1] مدات، قرينات، ***مرجع سابق***، ص. 578.

الحكومية مما يؤكد استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، ويطرح إشكالية استدامة هذا التحسن على المدى الطويل.

تعتمد هذه القيم على تقديرات إحصائية قد تختلف باختلاف مصادر البيانات الرسمية، وبناءا على هذا التطور العام سيتم التركيز فيما يلي على تحليل الفترة الحديثة (2019–2026) باعتبارها المرحلة التي شهدت تحولات مهمة خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والتدخلات الحكومية.

الجدول رقم (3): تطور معدل البطالة خلال الفترة (2019-2026)

السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026 (متوقع)
نسبة البطالة	12.30%	%14.08	%13.65	%12.38	%11.64	%11.65	%11.63	%11.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على Trading Economics، "معدل البطالة في الجزائر"، استنادا إلى بيانات البنك الدولي. تاريخ الاطلاع: 15 أفريل 2026 الساعة 10:09،

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/unemployment-rate

الشكل رقم (5): منحنى بياني يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (2019-2026)

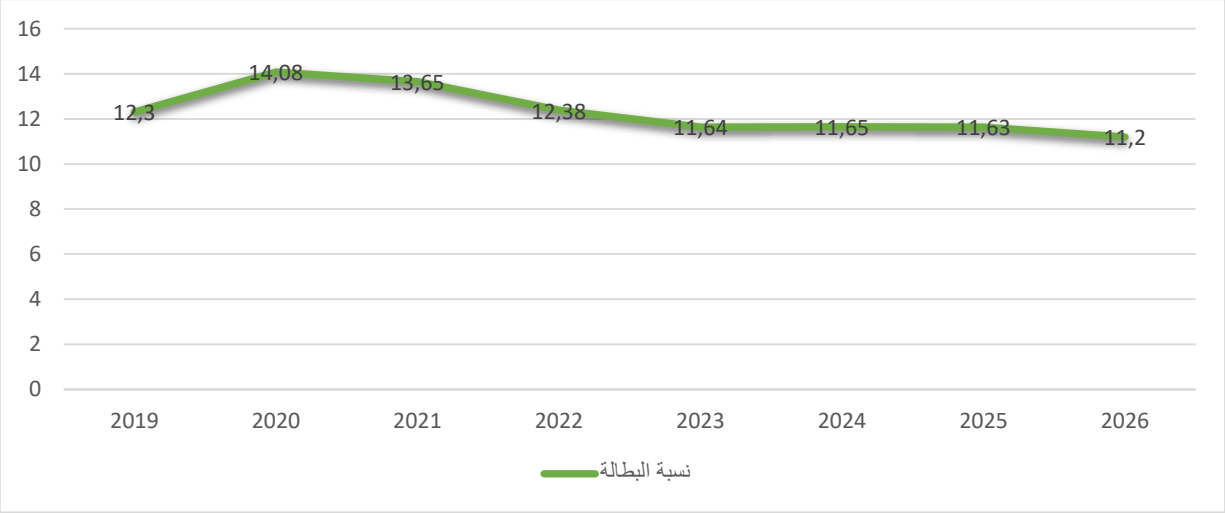

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03.

تشير المعطيات الإحصائية الصادرة عن Trading Economics إلى أن معدل البطالة في الجزائر عرف تذبذبا واضحا خلال الفترة (2019–2026)، حيث انتقل من 12.30% سنة 2019 إلى ذروة بلغت 14.08% سنة 2020 قبل أن يبدأ في التراجع التدريجي ليستقر في حدود 11% خلال السنوات اللاحقة.

ويفسر الارتفاع الحاد سنة 2020 بتداعيات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انكماش النشاط الاقتصادي، وتوقف العديد من المؤسسات خاصة في القطاعات غير النفطية، مما انعكس مباشرة على سوق العمل ورفع معدلات البطالة. أما سنة 2021 فقد شهدت تراجعا نسبيا إلى 13.65% نتيجة بداية التعافي الاقتصادي الجزئي رغم استمرار آثار الأزمة الصحية.

بداية من سنة 2022 يلاحظ انخفاض تدريجي في معدل البطالة (12.38%) وهو ما تزامن مع استحداث منحة البطالة التي ساهمت في امتصاص جزء من التوترات الاجتماعية إلى جانب تحسن أسعار النفط واستعادة النشاط الاقتصادي. إذ أن هذا الانخفاض استمر إلى 2023-2024 ليستقر عند حدود 11.6% مدعوما بزيادة الإنفاق العمومي وبرامج الدعم الاجتماعي.

غير أن بقاء معدل البطالة في حدود 11% خلال الفترة (2024-2026) يعكس وجود بطالة هيكلية ترتبط بضعف التنويع الاقتصادي ومحدودية خلق مناصب الشغل خارج قطاع المحروقات، كما يشير إلى أن السياسات الاجتماعية وعلى رأسها منحة البطالة ساهمت في التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة دون معالجة مسبباتها الاقتصادية الهيكلية.

إذن نقول أن تراجع معدل البطالة بعد سنة 2022 لا يعكس بالضرورة تحسنا حقيقيا في سوق العمل بقدر ما يعكس توسع سياسات الدعم الاجتماعي وعلى رأسها منحة البطالة التي ساهمت في احتواء البطالة اجتماعيا بدل معالجتها اقتصاديا، وهو ما يطرح إشكالية دقة المؤشرات الرسمية في قياس معدلات التشغيل الفعلي.

ثانيا: تطور قيمة المنحة

عرفت قيمة منحة البطالة في الجزائر منذ استحداثها سنة 2022 تطورا تدريجيا عكس توجها رسميا نحو تعزيز آليات الدعم الاجتماعي للفئات غير النشطة. فقد حددت قيمتها في البداية ب 13.000 دينار جزائري قبل أن يتم رفعها إلى 15.000 دينار جزائري ابتداءا من شهر جانفي 2023 تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في إطار تحسين القدرة الشرائية للمستفيدين.[1] وفي سياق لاحق ووفق ما جاء في بيان مجلس الوزراء بتاريخ 30 نوفمبر 2025 تقرر رفع مبلغ المنحة مجددا إلى 18.000 تزامنا مع

[1] ***وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي***، "بيان: رفع قيمة منحة البطالة من 13.000 دج إلى 15.000 دج شهريًا"،نشر في 26 جانفي 2023، تاريخ الاطلاع: 18/ 04/ 2026 الساعة 09:01،
https://mtess.gov.dz/ar/

مراجعة الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر والذي انتقل من 20.000 دينار جزائري خلال الفترة 2022_2025 إلى 24.000 دينار جزائري ابتداءً من سنة 2026.[1]

غير أن تقييم هذه الزيادات يقتضي تحليلها في ضوء المؤشرات الاقتصادية بحيث تبقى قيمة المنحة أقل من مستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر ما يؤكد طابعها كإعانة اجتماعية لا ترقى إلى مستوى دخل العمل. كما أن تأثير معدل التضخم في الجزائر الذي بلغ حوالي 9.3% خلال سنتي 2022و2023 قبل أن ينخفض إلى حدود 4% خلال 2024 و2025 حسب بيانات موقع متخصص في معدلات التضخم في الجزائر[2] قد ساهم في تآكل القدرة الشرائية الفعلية لهذه المنحة خاصة مع ارتفاع تكاليف المعيشة وهو ما يحد من تحسين الظروف الاقتصادية للمستفيدين بشكل مستدام. وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي يمكن النظر إلى هذه المنحة كآلية لتخفيف الضغوط المعيشية عن فئة واسعة من الشباب العاطل بما يساهم في تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي على المدى القصير، غير أن هذا التأثير يظل ظرفيا إذ أن محدودية المنحة وعدم ارتباطها بسياسات إدماج مهني فعالة يجعلها أقرب إلى حل مؤقت يهدف إلى امتصاص الاحتقان الاجتماعي أكثر من كونه معالجة جذرية لمشكلة البطالة. كما تبرز حدود هذه السياسة في كونها تركز على إدارة آثار البطالة بدل معالجة أسبابها الهيكلية وهو ما قد يفضي إلى تكريس نوع من الاعتماد على الدولة لدى فئة من المستفيدين. وعليه فإن منحة البطالة تمثل أداة مزدوجة الأبعاد تجمع بين الوظيفة الاجتماعية والرهان السياسي حيث تساهم في تحقيق استقرار نسبي، لكنها في المقابل تطرح إشكالية استدامة هذا الاستقرار السياسي في ظل غياب حلول اقتصادية عميقة لمعضلة التشغيل.

ثالثا: تطورعدد المستفيدين من منحة البطالة

شهد عدد المستفيدين من منحة البطالة في الجزائر تطورا ملحوظا منذ إطلاقها سنة 2022 ما يعكس اتساع نطاق هذه السياسة الاجتماعية. استنادا للبيانات الرسمية سجلت المنحة في بدايتها الأولى (مارس 2022) استفادة حوالي 580 ألف بطال، ليرتفع هذا الرقم بشكل سريع بحلول شهر أفريل من نفس السنة حيث وصل إلى 917.125 ملفا مقبولا، واستمرت وتيرة الارتفاع خلال النصف الثاني من عام 2022 حيث تجاوز عدد المستفيدين المليون و838 ألف شخص بحلول شهر أوت، مع مطلع عام 2023 وبدء تطبيق القيمة الجديدة للمنحة المقدرة ب 15 ألف دينار جزائري قارب عدد المعنيين مليون و 900 ألف

[1] مصالح الوزير الأول، "البيان الكامل لاجتماع مجلس الوزراء"، نشر في 30 نوفمبر 2025، تاريخ الاطلاع:2026/04/18 الساعة 10:00، https://premier-ministre.gov.dz

[2] موقع ***inflation-rates.com***، "Inflation Rate Algeria 2025"، متاح على الرابط:
https://inflation-rates.com/dz/2025/، تاريخ الاطلاع: 18 أفريل 2026 الساعة 11:20.

مستفيد[1]ليصل في شهر أكتوبر من نفس العام إلى حوالي 1.985.186 مستفيدا[2]، وقد بلغ 2.013.819 مستفيدا خلال شهر جانفي 2024 وفق تصريحات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي فيصل بن طالب[3]، وهو ما يدل على تزايد الإقبال على هذه المنحة في ظل استمرار تحديات سوق العمل. كما يشير تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026 عن استقرار العدد عند 2.184.560 مستفيد سنة 2026.[4]

ولتوضيح هذا التطور يمكن عرض المعطيات في الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم (4): تطورعدد المستفيدين من منحة البطالة في الجزائر

الفترة	عدد المستفيدين
28 مارس 2022	**580.000**
18أفريل 2022	**917.125**
23 أوت 2022	**1.838.000**
05 جانفي 2023	**1.900.000**
أكتوبر 2023	**1.985.186**
جانفي 2024	**2.013.819**
2026	**2.184.560**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نواري لعلاوي، "إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر دراسة تحليلية"، ***مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون***، م.7، ع.3، (2023)، ص. 74.

وتصريحات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

و تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026.

[1] نواري لعلاوي، "إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر دراسة تحليلية"، ***مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون***، م.7، ع.3 (2023)، ص. 73.

[2] " وزير العمل يكشف عن عدد المستفيدين من منحة البطالة"، ***البلاد***، تاريخ الاطلاع 2026/04/17 الساعة 10:20، https://www.elbilad.net

[3] نسرين محفوف، "هذا عدد المستفيدين من منحة البطالة والتغطية الاجتماعية"، ***النهار***، 2024/02/13، تاريخ الاطلاع: 17/ 04/ 2026 الساعة 12:00، https://www.ennaharonline.com

[4] وزارة المالية، ***تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026***، الجزائر، (أكتوبر 2025)، ص. 18.

الشكل رقم (6): المنحنى البياني لتطورعدد المستفيدين من منحة البطالة في الجزائر

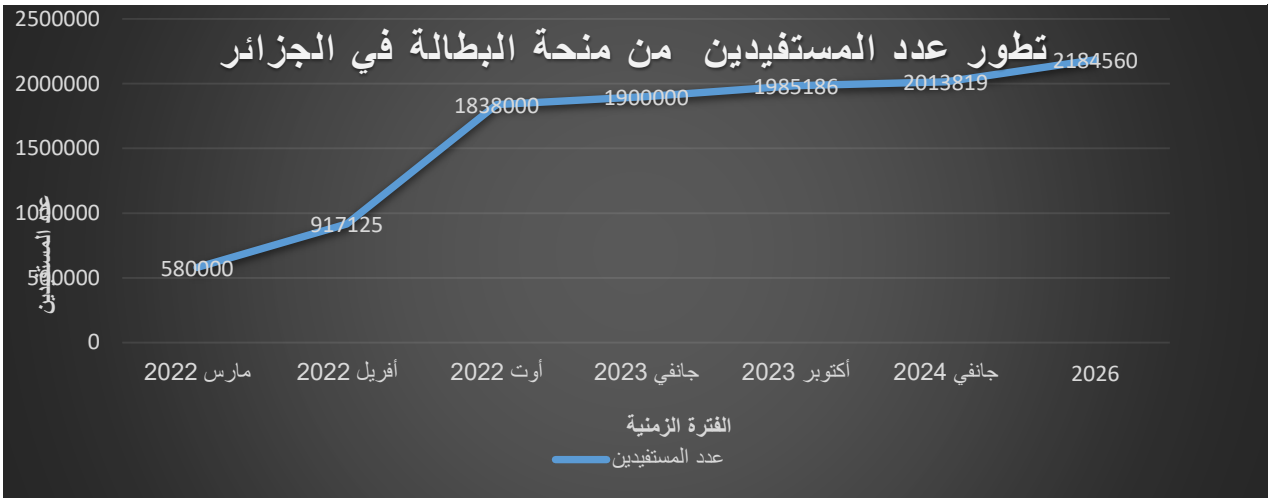

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

يوضح الجدول والمنحنى البياني تطور عدد المستفيدين من منحة البطالة حيث يلاحظ منحى تصاعدي حاد في البدايات الأولى من سنة 2022، إذ بدأت ب 580.000 مستفيد في مارس 2022 ثم بلغت 917.125 مستفيد في الشهر الذي يليه إلى أن صعدت مباشرة إلى 1.338.000 مستفيد في أوت من نفس السنة، وقد استمر عدد المستفيدين في الارتفاع ليصل إلى حوالي 1.900.000 مستفيد سنة 2023 بعدها بلغ ذروة وصلت إلى 2.013.819 مستفيد في جانفي 2024، وبناءا على معطيات تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026 استقر العدد عند 2.184.560 مستفيد سنة 2026.

أما في إطار مرافقة المستفيدين نحو الإدماج المهني تم توجيه وقبول 288.702 مستفيد في برامج التكوين إلى غاية أكتوبر 2023، تخرج منهم 117.043 كما تم توجيه 323.495 مستفيد نحو عروض العمل، جاء هذا كمحاولة للحد من الطابع الريعي لهذه الإعانة وتحويلها إلى أداة إدماج اقتصادي لكن هذه الأرقام رغم أهميتها تبقى محدودة مقارنة بإجمالي عدد المستفيدين. من ناحية أخرى تشير المعطيات إلى تخصيص غلاف مالي يفوق 420 مليار دينار جزائري خلال عام 2026 حسب ما أكده وزير العمل عبد الحق سايحي[1] مما يدل على صعوبة الانتقال من منطق الدعم إلى منطق التشغيل الفعلي.

ومن زاوية تحليلية يمكن اعتبار هذا التوسع الكبير في عدد المستفيدين مؤشرا مزدوج الدلالة؛ فمن جهة يعكس استجابة السياسة العامة للدولة لاحتواء الفئات الهشة والتخفيف من حدة البطالة بما يساهم في

[1] ***وكالة الأنباء الجزائرية***، "رصد ميزانية هامة لمواكبة الزيادة المقررة في منحة البطالة خلال 2026"، 8 ديسمبر 2025، تاريخ الاطلاع: 17/ 04/ 2026 الساعة 13:30، https://www.aps.dz

الحد من التوترات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ومن جهة أخرى فإن هذا الارتفاع التصاعدي المستمر _مقارنة بمحدودية نسب الإدماج الفعلي في سوق العمل_ يعبر عن وجود فجوة في آليات التحول الحكومي من "منطق الدعم والرعاية" إلى منطق التشغيل والتمكين الاقتصادي".

وبالتالي فإن ارتفاع عدد المستفيدين رغم دوره في امتصاص التوترات الاجتماعية، يطرح إشكالية الاستدامة سواء من حيث العبء المالي أو من حيث تأثيره على سلوك الأفراد وقد يساهم في تكريس ثقافة الاتكالية. وهو ما يعزز الطرح القائل بأن منحة البطالة تستخدم كأداة حمائية لتحقيق الاستقرار السياسي على المدى القصير دون أن تعكس بالضرورة تحسنا حقيقيا في ديناميكية سوق العمل.

المطلب الثاني: العلاقة بين منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي

تتمحور العلاقة بين منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي حول الدور الوظيفي لتوزيع الريع كأداة لامتصاص التوترات الاجتماعية في الواقع الجزائري. وتشكل الجباية البترولية الركيزة المالية الأساسية لتغطية نفقات التحويل وضمان السلم المجتمعي وهو ما تعكسه المؤشرات الرقمية الواردة في قوانين المالية التي تكرس الطابع الاجتماعي للدولة كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات المعيشية.

أولا: مظاهر العلاقة بين منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي في الو اقع الجز ائري

من خلال تسليط الضوء على المفهومين والأسباب الداعية للعمل بسياسة منحة البطالة ومحددات الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يأتي الحديث عن العلاقة بينهما: فسياسات تهميش الدولة للمجتمع يخلق فجوة حرمان لدى الشباب، وهذا مايجعلهم في حالة من الغضب وعدم الرضا مما يدفعهم للثورة والمظاهرات لإعادة الاعتبار مثل ماحدث في الجزائر بطريقة سلمية آنذاك، فالدولة الجزائرية رغم سعيها جاهدة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوزيع عدة برامج وآليات التشغيل لمحاربة البطالة وتوفير مناصب عمل بالاعتماد على صندوق التأمين على البطالة ومختلف عقود التشغيل مع كل هذا ما زالت تتخبط في البطالة رغم تسجيلها انخفاضا تدريجيا. وذلك لارتفاع الباحثين عن العمل لأول مرة مع ارتفاع النمو السكاني واعتماد الحلول المؤقتة مع عدم انسجام مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .[1] هذا ما توافق مع ما طرحناه عند Neil Smelser حول التوتر الاجتماعي الذي ينتج عن اختلال وظائف البنى الاجتماعية وعدم قدرة المؤسسات على تحقيق التوازن داخل المجتمع، فاختلال العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ساهم في تنامي البطالة والتوترات الاجتماعية لدى فئة الشباب.

[1] قريمس، عليوة، ***مرجع سابق***، ص.84.

يتبين لنا بأن سياسة التشغيل في الجزائر بعيدة عن متطلبات العمل اللائق رغم المساعي لتحقيقها مما نتج عنها شبابا بطالا. وهذا وفق ما فسرته نظرية الحرمان النسبي عند تيد جير Ted Gurr الذي يربط الاحتجاجات والشعور بالغضب الجماعي بالتناقض بين تطلعات الأفراد وما يستطيعون تحقيقه فعليا فارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب الجزائري مع صعوبة الاندماج في سوق العمل ولد شعورا بالإقصاء الاجتماعي ما دفع الدولة إلى اعتماد منحة البطالة كآلية للتخفيف من حدة الحرمان. ويمكن تحديد أبرز مظاهر هذا الحرمان لدى الشباب الجزائري فيما يلي:

- **الحرمان الاقتصادي :** نتج عن السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر تدهور الأوضاع للمجتمع في مختلف المجالات ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدني المستوى المعيشي جراء النسب المرتفعة للتضخم والتي بلغت في أكتوبر 2021 ب 9,2 % وفقا للإحصائيات المقدمة من قبل بنك الجزائر وقد تكون الأرقام أكبر في الواقع خاصة مع مقارنة البيانات الرسمية بالإحصائيات المقدمة من هيئات محلية ودولية.

- **الحرمان الاجتماعي والسياسي:** في ظل عدم وجود سياسات اجتماعية ناجحة تقوم على تحقيق مكانة اجتماعية وتحقيق الذات للشباب بتوفير عدة فرص وغياب حراك اجتماعي حقيقي مبني على قواعد وآليات اجتماعية متوافق عليها تحضى بالشرعية والاحترام من الأغلبية، خاصة مع هذا الوضع الذي نفسره بنظرية إعادة إنتاج الطبقات المسيطرة عند بيير بورديو مما يعرض البناء الاجتماعي إلى التوتر والتفكك.

إن جائحة كورونا صعبت من تنفيذ سياسة التشغيل بسبب الركود الاقتصادي ما انعكس على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة، ما دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات متمثلة في آلية منحة البطالة، وعلى هذا جاء قرار منحة البطالة الذي يجسد مطلب التمكين من الإدماج الاجتماعي وإقرار العدالة الاجتماعية من أجل تلبية مختلف المتطلبات للفئات الضعيفة والمحرومة للتحكم في الاستبعاد الاجتماعي.[1] ويمكن ربط هذه الفكرة بما توصل إليه سيمور ليبست Seymour Lipset إذ اعتبر أن فعالية الدولة في الاستجابة للمطالب الاجتماعية تمثل مصدرا أساسيا للشرعية والاستقرار أي اعتماد منحة البطالة في الجزائر يعكس محاولة الدولة الحفاظ على الاستقرار عبر الاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة.

وفي هذا الصدد الذي يتعلق باعتماد الدولة الجزائرية لمنحة البطالة نشير أيضا إلى مقاربة دافيد ايستون David Easton الذي يرى أن النظام السياسي يقوم على التفاعل المستمر بين المدخلات والمخرجات، تمثل مطالب المواطنين وضغوطهم الاجتماعية مدخلات للنظام السياسي بينما تتجسد المخرجات في

[1] **المرجع نفسه**، ص.85.

السياسات والقرارات العمومية. ومن هذا المنطلق جاءت منحة البطالة كمخرج سياسي واجتماعي استجابة لمطالب فئة الشباب والحد من التوترات الاجتماعية بما يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والحفاظ على التأييد الشعبي.

غير أن الشرط الذي جاء في ملف منحة البطالة أن يكون البطال باحثا عن عمل لأول مرة جعل فئة واسعة من البطالين لا تستفيد من المنحة لاسيما الذين استفادوا سابقا من عقود عمل مؤقتة، هذا الواقع أنتج علاقة عكسية حيث إن الحصول على عقد شغل يؤدي آليا إلى سقوط الحق في المنحة. وقد تجلى هذا الأثر بوضوح في قطاع التربية والتعليم الذي شهد عزوف طالبي العمل عن المناصب المؤقتة (الاستخلاف) تفاديا لخسارة المنحة.

بالمجمل نقول إن منحة البطالة لا ترافق البطال أثناء فتره بحثه عن العمل بل هي منحة إجتماعية، بعبارة أخرى تحولت من منحة ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى منحة ذات طابع اجتماعي بحيث يراد بها تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.[1]

ثانيا: الريع كدعامة مالية لسياسة الدعم الاجتماعي

إن العلاقة بين الموارد المالية للدولة والالتزامات الاجتماعية أحد أهم ركائز العقد الاجتماعي في الجزائر، وتعد الجباية البترولية متغيرا أساسيا في تحديد سقف الإنفاق العام. وانطلاقا من عقيدة الدولة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي سخرت الموارد الريعية كأداة للتدخل المباشر من خلال ما يعرف ب "نفقات التحويل"، والتي شهدت قفزة نوعية منذ عام 2022 مع استحداث آليات حماية جديدة وعلى رأسها منحة البطالة. وهذا ما سنتطرق إليه من خلال تحليل الأرقام والمؤشرات المالية الواردة في الميزانية العامة.

الجدول رقم (5): يوضح تطور الجباية البترولية ونفقات التحويل

السنة	2022	2023	2024	2025	2026
الجباية البترولية	3211.92	3856.3	3512.3	3454.0	2697.9
نفقات التحويل	4115.05	5263.3	5639.5	6005.5	5959.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2025 و2026.

[1] مشوك، ***مرجع سابق***، ص. 590.

الشكل رقم (7): تطور الجباية البترولية مقابل نفقات التحويل في الجزائر للفترة (2022-2026)

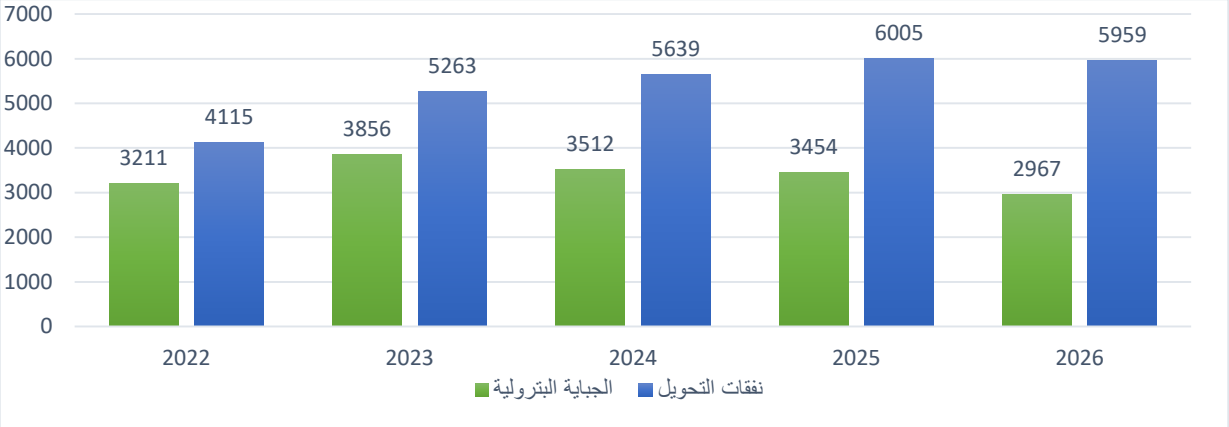

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05

تكشف المعطيات الإحصائية في كل من الجدول رقم 05 وترجمتها عبر الأعمدة البيانية عن وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين حجم الجباية البترولية والالتزامات الاجتماعية المعتمدة من طرف الدولة. فقد سجلت نفقات التحويل نموا قياسيا قارب 45% لتصل إلى 6000 مليار دينار جزائري بحلول عام 2026.

ويوضح التباين في الأعمدة البيانية عن تجاوز هذه النفقات لقيمة الجباية البترولية في السنوات الأخيرة، مما يعكس أولوية "السلم الاجتماعي" لدى صانع القرار الذي يهدف عبر تثبيت مخصصات الدعم ومنحة البطالة إلى امتصاص الاضطرابات وتأمين الاستقرار الاجتماعي مكرسا بذلك نموذج "الدولة التوزيعية" كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات الاجتماعية. تستند هذه الفكرة إلى ما جاء به ماكس فيبر Max Weber الذي يرى أن الشرعية تستند لطاعة المواطنين وتأييدهم واقتناعهم بالسياسات التي تقرها الحكومة، كما يمكن تفسير هذا الطرح أيضا وفق المقاربة الوظيفية عند غابرييل ألموند Gabriel Almond الذي ربط استقرار الدولة بقدرتها على أداء وظائفها الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الموارد اللازمة للمجتمع ومنه فإن استمرار تمويل التحويلات الاجتماعية يعكس سعي الدولة للحفاظ على توازن النسق السياسي و تعزيز الاستقرار.

تندرج مخصصات الحماية الاجتماعية ضمن الرؤية الاستراتيجية للدولة الرامية إلى تعزيز المكاسب الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين كالتزام ثابت لضمان التماسك الوطني. وحسب ما ورد في تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026 فإن هذا المسعى يتجسد عمليا من خلال نفقات التحويل التي تغطي أساسا التحويلات للأشخاص بقيمة 2284 مليار دج والتي تشمل ميزانية منحة لبطالة بغلاف مالي قدره 420 مليار دج، 424 مليار دج لتقاعد ومنتسابتها. إضافة إلى أن هذه التغطية تتسع لتشمل الإعانات للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع على غرار الحبوب والحليب والماء المحلى والطاقة والسكر والزيت

والقهوة بمبلغ يقارب 657 مليار دج[1]. هذا التوجه هدفه حماية الفئات الهشة وضمان إدماج الشباب مما يجعل من ميزانية الدولة أداة تدخلية مباشرة لتكريس الطابع الاجتماعي.

الشكل رقم (8): توزيع نفقات التحويل 2026

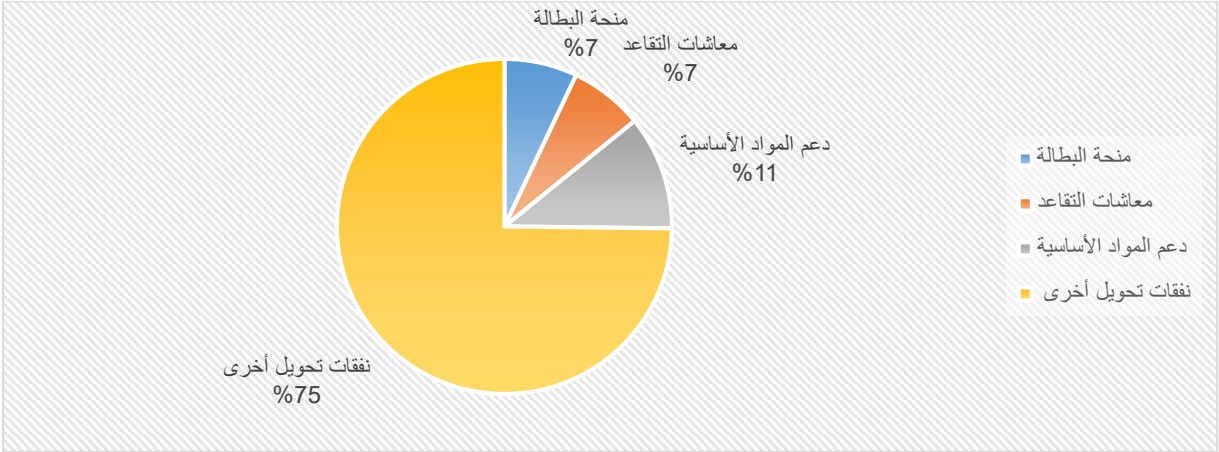

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026، ص.18.

نستنتج من الدائرة النسبية الموضحة في الشكل رقم 06 التوزيع الاستراتيجي لنفقات التحويل الاجتماعي لسنة 2026، وقد برز تقارب لافت في الاعتمادات المالية المخصصة لكل من منحة البطالة (420 مليار دج) ومعاشات التقاعد (424 مليار دج). ويعكس هذا التقارب توجه السياسية الاجتماعية للدولة نحو التوفيق بين دعم فئة الشباب طالبي الشغل ودعم وتأمين فئة المتقاعدين ، ما يؤكد أن منحة البطالة أصبحت ركيزة أساسية في ميزانية التسيير مع إضافة مخصصات دعم المواد الأساسية (657 مليار دج)، ومن خلال هذه المعايير يظهر الاعتماد المستمر للموازنة العامة على الإيرادات النفطية لتمويل قنوات الدعم النقدي المباشر ودعم السلع كأداة حكومية أساسية للحفاظ على السلم الاجتماعي وتحصين الاستقرار السياسي ضد الهزات المعيشية.

المطلب الثالث: تقييم فعالية المنحة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي

اعتمدنا في دراستنا لهذا المطلب على المقابلة كونها أداة منهجية لجمع المعلومات والبيانات الدقيقة حول تصورات الأفراد تجاه سياسة منحة البطالة ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كذلك تم اعتمادها لإبراز الواقع المعاش بالنسبة لهؤلاء البطالين كما أنها تتيح له التعبير الحر عن أفكارهم.

[1] وزارة المالية، ***تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026***، الجزائر، (أكتوبر 2025)، ص.18.

أفراد الدراسة: أجريت المقابلات مع تسعة أفراد من بينهم ذكور وإناث، تم تقسيمهم إلى ثلاث فئات:

- فئة مستفيدة من منحة البطالة بدون تجربة عمل سابقة.
- فئة المستثنين من الاستفادة.
- فئة خريجي الجامعات المستفيدين من منحة البطالة.

وقد اخترتهم كونهم الأكثر ارتباطا بسياسة منحة البطالة وقسمتهم إلى ثلاث فئات للأسباب التالية: فئة المستفيدين من منحة البطالة بدون تجربة عمل سابقة هي الفئة البارزة التي استهدفتها المنحة كونهم باحثين عن عمل لأول مرة ما يسمح بفهم مدى مساهمة المنحة في تلبية احتياجاتهم، أما فئة المستثنين من الاستفادة فقد تم اختيارهم من أجل معرفة مدى رضاهم أو رفضهم لشروط الاستفادة وتصوراتهم حول العدالة الاجتماعية وعن تأثير الإقصاء من المنحة على نظرتهم تجاه فعالية هذه السياسة، فيما يخص الفئة الأخيرة و هي فئة خريجي الجامعات تم اختيارها لأنها تمثل شريحة الشباب المتعلم الذي يواجه صعوبة الاندماج في سوق العمل رغم امتلاكه مؤهلات تسمح له وذلك للتساؤل حول هل تستطيع منحة البطالة تعويض غياب فرص العمل المتوافقة مع التخصصات الجامعية.

الهدف من هذا التقسيم هو التنويع في أفراد المقابلة حتى يسمح بالمقارنة بين آراء المستفيدين وغير المستفيدين وأيضا بين البطال العادي والبطال الجامعي، للوصول إلى نتائج أكثر شمولية ودقة حول موضوع الدراسة.

أولا: عرض أسئلة المقابلة

تمثلت الأسئلة المشتركة في:

- كيف تقيم دور منحة البطالة في تحسين الوضع المعيشي للشباب البطال؟

- إلى أي مدى تعتقد أن قيمة المنحة كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية؟

- إلى أي مدى تعزز هذه السياسة شعورك بالرضا عن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي؟

- هل ترى أن منحة البطالة تمثل حلا مستداما أم إجراءً ظرفيا لتحقيق الاستقرار؟ لماذا؟

أما الأسئلة الخاصة بكل فئة تمثلت في:

أ- فئة المستفيدين من منحة البطالة (بدون تجربة عمل سابق)

- إلى أي مدى ساهمت منحة البطالة في تلبية احتياجاتك الأساسية، وكيف أثرت على نظرتك للبحث عن عمل مستقبلاً؟

ب- فئة المستثنين من الاستفادة :

-كيف تقيم شروط الاستفادة من منحة البطالة ؟ وهل تراها عادلة و منصفة بالنسبة لك؟

ج- فئة خريجي الجامعات:

-إلى أي مدى ترى أن منحة البطالة تعوض غياب فرص العمل المتوافقة مع مؤهلاتك العلمية؟

طرحت في المقابلة أسئلة مشتركة وأخرى مختلفة لاعتبارات مرتبطة بطبيعة الموضوع فالأسئلة المشتركة وجهت إلى جميع أفراد العينة بهدف قياس التصورات العامة حول الموضوع بشكل موحد، أما الأسئلة المختلفة فتم توجيهها حسب كل وضعية ذلك لأن لكل فئة تجربة مختلفة: فالمستفيدون يلامسون أثر المنحة بشكل مباشر والمستثنون يقيمون شروط الاستفادة وخريجو الجامعات يربطونها بمدى توافقها مع فرص الإدماج المهني.

ثانيا: عرض وتحليل إجابات أفراد المقابلة

1-الأسئلة المشتركة:

السؤال الأول: كيف تقيم دور منحة البطالة في تحسين الوضع المعيشي للشباب البطال؟

أجمع غالبية أفراد المقابلة على أن منحة البطالة ساهمت بدرجات متفاوتة في تحسين الوضع المعيشي لهم لاسيما في تغطية الاحتياجات الضرورية مثل الأكل، العلاج، التنقل وبعض المصاريف اليومية و خففت من الضغط النفسي والتوتر الناتج عن البطالة.

تطرقت الفئة المتمثلة في المستفيدين بدون تجربة عمل أن المنحة خففت من الهشاشة الاجتماعية ومنحتهم نوعا من الاطمئنان كما مكنت البعض من الالتحاق بالتكوين المهني واكتساب مهارات جديدة فقد أجابت إحدى المشاركات في الدراسة (ساعدتني المنحة في فترة الفراغ بفضلها درست في التكوين المهني مجال خياطة ومكنتني من التعلم في هذا المجال).

في المقابل اعتبر بعض المستثنين وخريجي الجامعات أن دورها يظل محدودا بسبب غلاء المعيشة وعدم قدرتها على توفير استقرار اقتصادي حقيقي، فيما ذكرت إحدى أفراد المقابلة ضمن فئة خريجي الجامعات

بخصوص تقييم دور المنحة (دور المنحة كان حسن يتضمن إيجابيات وسلبيات منها ما ساعد في تغطية بعض المصاريف ،ومن السلبيات كانت عائق أمام اتخاذ بعض القرارات كالعمل في الاستخلاف).

السؤال الثاني: إلى أي مدى تعتقد أن قيمة المنحة كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية؟

أشار مجمل المشاركون في المقابلة أن قيمة المنحة لا تكفيهم لتغطية جميع الاحتياجات الأساسية خاصة مع ارتفاع الأسعار وتزايد تكاليف المعيشة فقد قال أحد المستثنين من الاستفادة (مبلغ منحة البطالة لا يلبي الحاجيات ولا يغطي حتى الثانويات).

بينما رأت بعض الحالات أن المنحة كانت مفيدة بشكل معتبر نتيجة حسن تسييرها والاقتصاد في صرفها حسب ما قالته مستفيدة (منحة البطالة ساهمت في تلبية احتياجاتي بشكل كبير كوني اقتصدت في صرفها وخلقت نوعا ما من الارتياح)

السؤال الثالث: إلى أي مدى تعززهذه السياسة شعورك بالرضا عن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي؟

أبدى أفراد العينة رأيهم بخصوص هذا السؤال إذ أكدوا أن المنحة عززت لديهم شعورا نسبيا بالرضا تجاه تدخل الدولة في المجال الاجتماعي حيث اعتبروها شكل من أشكال الاهتمام بالشباب البطال ومساعدتهم خلال الظروف الاقتصادية الصعبة.

كما عبر بعض المستفيدين لاسيما المستفيدين بدون تجربة عمل سابقة والخريجون من الجامعات عن شعورهم بأن هذه السياسة خففت من الضغط النفسي والاجتماعي وساهمت في الحفاظ على كرامتهم من بين التصريحات التي تقدمو بها (منحة البطالة عززت لدي شعورا كبيرا بالرضا فقد كنت بحاجة ماسة لهذه الإلتفاتة التي تحقق التوازن الاجتماعي)، (كانت مبادرة تستحق الشكر لا ننكر أنها ساهمت في مساعدتي لكنني لم أكن راضية كوني تخرجت وكلي أمل في إيجاد عمل حسب تخصصي).

في حين ، أبدى بعض المستثنين عدم رضاهم بسبب إقصائهم من الاستفادة رغم معاناتهم من البطالة، حيث صرح أحدهم (لم أكن راضي عن هذه المنحة كوني مستثنى منها رغم أني أعاني البطالة).

السؤال الرابع: هل ترى أن منحة البطالة تمثل حلا مستداما أم إجراءً ظرفيا لتحقيق الاستقرار؟ لماذا؟

اتفق أغلبية المشاركون في المقابلة على أنها تمثل إجراءً ظرفيا أكثر من كونها حلا مستداما كما أقروا بضرورة توفير مناصب شغل دائمة وتحقيق التنمية الاقتصادية كحل حقيقي لمشكل البطالة.

أشار عدد من المستجوبون إلى أن المنحة تساعد على امتصاص الصدمات الاجتماعية والتخفيف من معاناتهم لكنها لا تخلق فرص إنتاج أو تضمن الاستقلالية الاقتصادية في قوله (منحة البطالة ليست حلا

مستداما بل إجراء ظرفي لتحقيق الاستقرار لأنها تقدم دخلا مباشرا ولا تخلق فرص عمل لزيادة الإنتاج كما قد تكون عبء على اقتصاد الدولة وتزيد الطابع الاتكالي لدى البطال).

2-الأسئلة الخاصة بكل فئة:

أ- فئة المستفيدين من منحة البطالة (بدون تجربة عمل سابق)

السؤال: إلى أي مدى ساهمت منحة البطالة في تلبية احتياجاتك الأساسية، وكيف أثرت على نظرتك للبحث عن عمل مستقبلاً؟

أجاب معظم المستفيدين أن المنحة ساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية والتخفيف من الضغط المالي كما منحت البعض منهم فرصة الالتحاق بالتكوين المهني واكتساب مؤهلات جديدة.

غير أن إحدى الإناث صرحت بأن المنحة خلقت لديها نوع من التردد والاتكال وأثرت سلبا على حافز البحث عن العمل إذ قالت (أثرت على نظرتي للبحث عن عمل بشكل سلبي فقد تكاسلت وخلقت لدي نوع من الاتكال والتردد والانتظار).

ب- فئة المستثنين من الاستفادة :

السؤال: كيف تقيم شروط الاستفادة من منحة البطالة ؟ وهل تراها عادلة و منصفة بالنسبة لك؟

أجمعت هذه الفئة أن شروط الاستفادة كانت مجحفة بحقهم خاصة فيما تعلق بشروط التأمين أو امتلاك البطاقة الرمادية معتبرين أن هذه الشروط أقصت بعض الشباب البطال المحتاج فعلا للدعم فقد قال أحد المستثنين من الاستفادة (شروط الاستفادة غير مدروسة نوعا ما مثلا من جانب التأمين وامتلاك البطاقة الرمادية كما يمكن تحرمه إذا كان مؤمن لشهر أو عام والسيارة ليست ملكه لذا لا أراها عادلة).

كما رأى بعضهم أن المنحة كانت وسيلة لامتصاص غضب الشباب أكثر من كونها حلا اقتصاديا حقيقيا حيث قال (أرى أن منحة البطالة وسيلة لامتصاص غضب الشباب البطال).

ج- فئة خريجي الجامعات:

السؤال: إلى أي مدى ترى أن منحة البطالة تعوض غياب فرص العمل المتو افقة مع مؤهلاتك العلمية؟

أكد أغلب خريجي الجامعات أن المنحة لا تعوض غياب فرص العمل بل اعتبروها مجرد دعم مالي مؤقت (منحة البطالة لا تعوض غياب فرص العمل لأنها تساعد على الفشل فمن الأحسن توفير مناصب شغل للمتخرجين لإدماجهم في سوق العمل).

إضافة إلى أنه أشار بعضهم أنها يمكن أن تؤدي إلى ضعف الحافز المهني وتعزيز منطق الاستهلاك بدل الإنتاج (لن تكون تعويضا لغياب فرص العمل فهي تجعلني أستهلك دون أن أنتج وهنا لن أتطور علميا وفكريا ولن أساعد دولتي من جهة أخرى).

ثالثا: تحليل إجابات المقابلة

-أظهرت إجابات أفراد الدراسة أن منحة البطالة خففت نسبيا من الأعباء المعيشية للشباب البطال كتغطية الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأكل والتنقل والعلاج وبعض المصاريف اليومية وهو ما يعكس دورها الاجتماعي في الحد من الهشاشة الاجتماعية.

-تأكد من الإجابات أن قيمة المنحة غير كافية لضمان استقرار اقتصادي حقيقي إذ اعتبرها المستفيدين منها مجرد دعم مؤقت في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

-كشفت المقابلة عن تعزيز المنحة لشعور الرضا لدى الشباب تجاه تدخل الدولة في المجال الاجتماعي حيث رأى المستفيدون خاصة الذين لم يسبق لهم العمل مسبقا أنها شكل من أشكال الاهتمام بفئة الشباب .

-في المقابل عبر المستثنون من الاستفادة عن عدم الرضا بسبب الشروط الغير العادلة والإقصائية بالنسبة لهم، خاصة ما تعلق بالتأمين وامتلاك البطاقة الرمادية هذا ما خلق لديهم إحساسا بعدم المساواة الاجتماعية.

-اتفق مجمل أفراد العينة على إجابة موحدة تمثلت في أن المنحة ليست حلا مستداما لمشكلة البطالة بل إجراءً ظرفيا يهدف إلى امتصاص الضغوط الاجتماعية وتحقيق قدر من الاستقرار المؤقت.

-بالنسبة إلى خريجي الجامعات فقد أوضحوا أن المنحة لا تعوض غياب فرص العمل المتوافقة مع المؤهلات العلمية باعتبارها لا توفر خبرة مهنية ولا تساهم في الإدماج داخل سوق العمل.

-فيما أظهرت بعض الإجابات الآثار السلبية المحتملة للمنحة كأنها تخلق نوع من الاتكالية وتقليل حوافز البحث الجاد عن العمل.

-بالإضافة إلى ذلك فقد أكد بعض المستفيدين على أن المنحة مكنتهم من الاستفادة من التكوين المهني واكتساب مؤهلات جديدة إذ يمكن توظيفها كوسيلة مرافقة نحو الإدماج المهني إذا تم ربطها بسياسات تشغيل فعالة.

استخلاص النتائج:

- حققت المنحة قدر من الاستقرار الاجتماعي من خلال تخفيف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الشباب البطال، كما ساهمت في تقليل الشعور بالتهميش والهشاشة الاجتماعية لدى فئة من الشباب. وهذا يستند إلى تصريح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد عبد الحق سايحي خلال جلسة علنية للأسئلة بالمجلس الشعبي الوطني، إذ أوضح أن منحة البطالة التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون هي "حماية اجتماعية لطالبي الشغل وهي خاصية تبرز الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية".[1]
- أبدى المستثنون من الاستفادة شعورا بعدم العدالة الاجتماعية بسبب شروط الاستفادة.
- قيمة المنحة تبقى غير كافية لتحسين الظروف المعيشية، كما أن معظم أفراد العينة يعتبرونها إجراءً ظرفيا وليست سياسة مستدامة لحل مشكلة البطالة. وفي هذا السياق أقر الخبير الاقتصادي أحمد سواهلية بأنه "على الشباب إدراك أن منحة البطالة مؤقتة وهي منحة ذات طابع اجتماعي بحت وليس اقتصادي بحيث اعتبرها أنها منحة البحث عن الشغل وليست منحة بطالة لأنها تتوقف بمجرد إيجاد الباحث عن شغل، وهي تضامن من الدولة لهذه الفئة نتيجة للظروف الاقتصادية والصحية التي كانت تمر بها البلاد المتمثلة في جائحة كورونا وما نجم عنها، وتابع قوله بأن كونها ذات طابع اجتماعي فهي مرهقة جدا لخزينة الدولة وعلى الشباب في فترة تقاضيهم لهذه المنحة الاستمرار في البحث عن منصب شغل وعليهم أن يفهموا أنها منحة ظرفية وليست حقا".[2]
- خلص خريجو الجامعات إلى نتيجة مفادها أن المنحة لا يمكن أن تعوض غياب فرص العمل، وفي هذا السياق نبه الخبير الاقتصادي والنائب البرلماني البروفيسور عبد القادر بريش في تصريحه ل "المغرب الأوسط" إلى ضرورة "أن لا تكون المنحة بديلا عن منصب الشغل وعن العمل والجهد بل آلية مؤقتة وآلية مرافقة للبطالين على غرار الآليات الأخرى حتى يتم ضمان احتواء وإقحام هؤلاء البطالين في سوق الشغل أو خلق الوظائف الذاتية من خلال الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية وغيرها من الصيغ المتاحة لخق فرص العمل"[3]، بالإضافة إلى أن بعض المبحوثين اعتبرو أنها تنمي طابع الاتكال وضعف الحافز المهني لدى بعض الشباب.

---

[1] عبد الحق سايحي، "منحة البطالة حماية اجتماعية لطالبي الشغل"، ***الإذاعة الجزائرية***، (2025/11/20)، تاريخ الاطلاع: 25/ 2026/04 الساعة 14:00، https://news.radioalgerie.dz

[2] رزيقة خ، خبراء يؤكدون: منحة البطالة حماية اجتماعية للشباب الباحثين عن عمل، ***الجزائرأونلاين***، (2022/02/19)،تاريخ الاطلاع:2026/04/25 الساعة 17:16 https://eldjazaironline.dz

[3] فتيحة قردوف، "منحة البطالة...الخبراء بين مؤيد ومعارض"، ***المغرب الأوسط***، (2021/08/23)، تاريخ الاطلاع: 2026/04/25 الساعة 19:29، https://elmaghrebelawsat.dz

- ربط المنحة بالتكوين المهني والتأهيل يمكن أن يزيد من فعاليتها في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المدى الطويل يتطلب خلق مناصب شغل حقيقية بدل الاعتماد على الدعم المالي المؤقت. هذا حسب ما تطرق إليه الخبير الاقتصادي السيد أحمد سواهلية حيث قال " كان من المفروض أن تكون هناك استثمارات موجهة للشباب ودافعة للاستثمار وخلق مناصب شغل دائمة ولو كانت فردية وبمرافقة مختلف البنوك والمصارف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الشبابية".[1]

بناءا على ما ورد، ولأجل تفريغ نتائج الدراسة الميدانية وعرض آراء المبحوثين حول منحة البطالة بشكل منظم نلخص تلك المخرجات والبيانات في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): تفريغ نتائج المقابلة

السؤال	الفئة المستهدفة	النتائج والإجابات المستخلصة
تقييم دور المنحة في تحسين الوضع المعيشي.	جميع الفئات	- ساهمت في تغطية الاحتياجات الضرورية (أكل، علاج، تنقل) وخففت الضغط النفسي والتوتر الناتج عن البطالة. - خففت من الهشاشة الاجتماعية ومنحت نوعا من الاطمئنان ومكنت البعض من الالتحاق بالتكوين المهني. في حين اعتبرها البعض محدودة بسبب غلاء المعيشة.
مدى كفاية قيمة المنحة للاحتياجات الأساسية.	جميع الفئات	- قيمة المنحة لا تكفي لتغطية جميع الاحتياجات الأساسية خاصة مع ارتفاع الأسعار وتزايد تكاليف المعيشة. - اعتبرها البعض لا تغطي حتى "الثانويات" بينما رآها آخرون مفيدة في حال "حسن تسييرها والاقتصاد في صرفها".
الرضا عن تدخل الدولة في المجال الاجتماعي.	جميع الفئات	- شعور نسبي بالرضا كشكل من أشكال الاهتمام بالشباب البطال. - خففت الضغط النفسي وساهمت في الحفاظ على الكرامة وتحقيق التوازن الاجتماعي. بينما ساد عدم الرضا لدى المستثنين بسبب إقصائهم رغم معاناتهم.

[1] *المرجع نفسه.*

المنحة كحل مستدام أم إجراء ظرفي.	جميع الفئات	-اتفاق على أنها إجراء ظرفي وليست حلا مستداما ،تهدف لامتصاص الصدمات الاجتماعية لكنها لا تخلق فرص إنتاج أو تضمن استقلالية اقتصادية، وقد تزيد من الطابع الاتكالي.
تلبية الاحتياجات وتأثيرها على البحث عن عمل	فئة المستفيدين (بدون تجربة عمل سابق)	- ساعدت في تلبية الاحتياجات والتخفيف من الضغط المالي . - سلبيا: خلقت لدى البعض نوع من التكاسل، الاتكال، التردد، الانتظار في البحث عن عمل.
تقييم شروط الاستفادة	فئة المستثنين من الاستفادة	- شروط مجحفة وغير مدروسة أقصت محتاجين فعليين. - اعتبرها البعض مجرد وسيلة لامتصاص غضب الشباب وليس حلا اقتصاديا.
تعويض غياب فرص العمل المتوافقة مع التخصص.	فئة خريجي الجامعات.	-المنحة لا تعوض غياب فرص العمل بل قد تساعد على الفشل. - تؤدي إلى ضعف الحافز المهني وتعزيز منطق الاستهلاك بدل الإنتاج.

خلاصة الفصل:

منحة البطالة هي بمثابة قرار سياسي تم استحداثه لمجابهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن مشكلة البطالة ولم تستطيع السياسات التشغيلية السابقة التقليل منها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن منحة البطالة تجاوزت دورها كإجراء مالي تعويضي لتصبح أداة مهمة لامتصاص التوترات وتعزيز الاستقرار السياسي. كما استنتجنا من المقارنة بين نماذج الإعانات أن النموذج الجزائري يتميز بطابعه التضامني الذي يستهدف طالبي الشغل لأول مرة متبنيا فلسفة تختلف عن الأنظمة التأمينية في الدول الأخرى.

غير أن ارتباط تمويلها بالريع يطرح تحديات جوهرية تتعلق بالاستدامة المالية مما يلزم الانتقال بها من مجرد دعم مادي إلى آلية فعلية للإدماج المهني.

الخاتمة

الخاتمة

بناءا على ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة والتي تناولت موضوع "سياسة الدعم الاجتماعي وأثرها على الاستقرار السياسي دراسة تقييمية لمنحة البطالة للفترة 2022-2026"، تبين لنا أن هذا الموضوع يحتل أهمية مركزية في فهم طبيعة الدولة الجزائرية وعلاقتها بالمجتمع. فقد أظهرت الدراسة أن سياسة الدعم الاجتماعي لم تكن مجرد إجراءات تقنية لتحسين المستوى المعيشي بل تجسدت كركيزة أساسية من ركائز الثقافة السياسية للدولة وآلية استراتيجية للحفاظ على التماسك الاجتماعي، غير أنها تعاني من اختلالات بنيوية إذ أن قدرا كبيرا من هذا الدعم لا يصل لمستحقيه مما ينجم عنه اختلال في العدالة الاجتماعية وزيادة حجم الإنفاق العام فالعجز في الميزانية العامة وغياب رؤية واضحة يضع الدولة أمام خيارين: الأول يتمثل في القيام بإصلاحات هيكلية للنهوض بالاقتصاد الوطني، أما الثاني يتمثل في شراء السلم الاجتماعي وتعزيز شرعيتها في خضم التحولات الدولية التي أصبحت تشكل تهديدا على أمن واستقرار الجزائر.

ومن خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التي صيغت على النحو التالي: **"إلى أي مدى ساهمت منحة كآلية دعم اجتماعية في تعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 2022-2026"**، قمنا بفحص صحة الفرضيات التي انبثقت منها وتوصلنا إلى النتائج التالية بخصوص كل فرضية.

- الفرضية الرئيسية التي نصت على أن: **"كلما توسعت الدولة الجزائرية في تبني سياسات دعم اجتماعي لاسيما منحة البطالة ساهم ذلك في تعزيز الاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يؤدي إلى استقرار سياسي"**. تم إثبات صحة هذه الفرضية بشكل كامل من خلال المعطيات النظرية والميدانية التي تم تحليلها في الفصول السابقة حيث أظهرت الدراسة أن منحة البطالة منذ استحداثها أحدثت تغيرا ملحوظا في العلاقة بين الدولة وفئة الشباب العاطل عن العمل إذ أظهرت نتائج المقابلة الميدانية أن المستفيدين من المنحة خاصة الذي لم يسبق لهم العمل اعتبروا المنحة شكلا من أشكال الاعتراف بوجودهم مما انعكس إيجابيا على تصورهم تجاه الدولة. زد على ذلك فإن سياسات الدعم الاجتماعي بمجملها من خلال خلقها لنوع من التوازن الاجتماعي المؤقت تساهم في توفير بيئة أكثر استقرار للقيام بإصلاحاتها وتفادي سيناريوهات عدم الاستقرار التي شهدتها دول أخرى. بيد أن هذا الاستقرار يظل ظرفيا ما دام مرتبط باستمرارية تدفق الدعم المالي وليس بقدرة الدولة على معالجة الأسباب الجذرية للبطالة.
- أما الفرضية الأولى من الفرضيات الفرعية التي تضمنت **"كلما اعتمدت الدولة على عائدات المحروقات في تمويل سياسات الدعم الاجتماعي، زادت قدرتها على توسع برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية"**. فقد تم إثباتها صحيحة وذلك من خلال تحليل تطور الجباية البترولية مقابل نفقات التحويل حيث ورد في المعطيات الإحصائية وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين ارتفاع أسعار

المحروقات وزيادة مخصصات الدعم والعكس صحيح، ما يعكس هشاشة هذا النموذج وتبعية السياسة الاجتماعية للريع النفطي.

- الفرضية الثانية التي نصت على أن: **"كلما زاد الإنفاق الحكومي على سياسات الدعم الاجتماعي، انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى حدها الأدنى"**، تم نفي هذه الفرضية إذ أظهرت المعطيات الإحصائية أن الإنفاق الحكومي على الدعم ارتفع بنسبة 45% (من 4115.05 مليار دج سنة 2022 إلى ما يقارب 6000 مليار دج سنة 2026). وفي المقابل لم تشهد نسبة البطالة انخفاضا بنفس المستوى بل تراجعت بشكل طفيف من 13.65% سنة 2021 إلى حوالي 11.6% سنة 2024 واستقرت عند حدود 11% خلال الفترة (2024-2026) هذا يعني أن ارتفاع حجم الإنفاق لم يُترجم إلى انخفاض فعلي في نسبة البطالة. كما أثبتت الدراسة أن البطالة في الجزائر هي بطالة هيكلية مرتبطة بضعف التنويع الاقتصادي وتراجع الاستثمارات، وهذه الأسباب لا تعالج بمجرد ضخ الأموال في برامج الدعم بل تتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة. إضافة إلى ذلك نجد أنه لو كان الإنفاق على الدعم هو العامل الحاسم في خفض البطالة لكانت الدول الأكثر إنفاقا هي الأقل بطالة، لكن الواقع يثبت العكس حيث أن الدول ذات الاقتصادات المنتجة (كألمانيا، سنغافورة وكوريا الجنوبية) تحقق نسب بطالة منخفضة جدا دون الاعتماد المفرط على الدعم مما يؤكد أن العامل الأساسي في خفض البطالة هو الإنتاج والاستثمار وليس التوزيع والإنفاق.
- في حين أن الفرضية الثالثة نصت على: **"كلما ساهمت منحة البطالة في تحسين الظروف المعيشية للشباب العاطلين عن العمل، تراجع مستوى الضغوط الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والتهميش".** فقد تم إثباتها صحيحة جزئيا، فقد أظهرت نتائج المقابلات الميدانية أن المنحة ساهمت في تغطية بعض الاحتياجات الأساسية وتخفيف الضغط النفسي والتوتر الاجتماعي لدى فئة الشباب غير أن قيمتها المحدودة لم تحقق ما كان منتظرا منها في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، كما أنها لم تعالج الأسباب الجذرية للبطالة بل قامت بامتصاص آثارها مؤقتا.

وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

- يختلف مفهوم الدعم الاجتماعي باختلاف التيارات الفكرية فالفكر الرأسمالي يقبل تدخل الدولة بشكل محدود جدا بينما يجعله الفكر الاشتراكي غاية وهدف أسمى للدولة في حين يؤسس الفكر الإسلامي للدعم على مبادئ التكافل والعدالة.
- الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية متجذرا تاريخيا منذ الاستقلال وقد تجسد في أغلب النصوص التأسيسية بدءا بـ بيان أول نوفمبر 1954، دساتير 1963 و 1976 وغيرها.

- ❖ هناك جدل واسع بين مؤيدي ومعارضي الدعم، يراه المؤيدون أنه يحمي الفئات الهشة ويعزز الاستقرار، بينما يعتبره المعارضون عبئا على الميزانية العامة ومصدرا للتشوهات الاقتصادية كالسوق السوداء والتهريب والإفراط في الاستهلاك.
- ❖ أثبتت الدراسة أن كفاءة سياسة الدعم ترتبط بنمطه حيث يظل الدعم النقدي أكثر فعالية في استهداف الفئات الهشة مقارنة بالدعم العيني الذي يتسم بالعمومية وعدم انتقائيته.
- ❖ الاستقرار السياسي ليس مجرد غياب العنف بل حالة ديناميكية تعتمد على كفاءة أداء الدولة وقدرتها على الاستجابة للمطالب الشعبية وعلى ملائمة مخرجات النظام مع مدخلاته.
- ❖ هناك علاقة وثيقة بين الشرعية السياسية والسياسة الاجتماعية، فالشرعية لا تكتسب من خلال الانتخابات فقط وإنما من خلال القدرة على تلبية احتياجات المواطنين المادية والاجتماعية وهذا ما أكدته مقاربات كل من ليبست وإيستون وألموند.
- ❖ الاعتماد المفرط على الدعم في إطار "الدولة الريعية" يطرح تحديات كبيرة تتعلق بالاستدامة المالية حيث يتحول الدعم من أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية إلى عبء على الميزانية العامة.
- ❖ الاستقرار المستدام لا يتحقق فقط عبر المساعدات المادية، بل يتطلب إصلاحات هيكلية تعزز الشفافية وتشرك المجتمع المدني وتضمن التحول نحو اقتصاد منتج ليكون الدعم بذلك أداة تمكين لا مجرد وسيلة لامتصاص الأزمات المؤقتة.
- ❖ تواجه منحة البطالة إشكالات متعددة لعل أبرزها: ضعف القيمة الشرائية للمنحة في ظل التضخم، صعوبة استهداف الفئات المستحقة بسبب ضعف النظام المعلوماتي، شروط الاستفادة المجحفة التي أقصت فئات محتاجة بالإضافة إلى السلوكيات السلبية الناتجة كالاتكالية والتردد في قبول عروض العمل المؤقتة.
- ❖ كشفت المقارنة بين النموذج الجزائري والنماذج الأروبية الرائدة (السويد، فرنسا، ألمانيا) عن تباين جوهري في الفلسفة إذ تعتمد الدول الأروبية على متطق تأميني يربط الإعانة بالمساهمات السابقة وإجراءات الإدماج المهني بينما يعتمد النموذج الجزائري على منطق تضامني مباشر يركز على الاستجابة السريعة للضغوط الاجتماعية مما يجعله إجراء ظرفي بدل أن يكون حل هيكلي دائم.
- ❖ تساهم منحة البطالة في تحقيق استقرار اجتماعي وسياسي ظرفي مؤقت، من خلال امتصاص التوترات، غير أن هذا الاستقرار يظل هشا لأنه لا يعالج الأسباب الهيكلية للبطالة كضعف التنويع الاقتصادي وعدم انسجام مخرجات التعليم مع سوق العمل.

وانطلاقا من هذه النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

- ❖ الانتقال التدريجي من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه عبر بناء قاعدة بيانات وطنية دقيقة ورقمنة ملفات المستفيدين من جميع أنواع الدعم (سلع غذائية، طاقة، تحويلات نقدية) لضمان وصول الدعم لمستحقيه مع وضع آليات تقييم دورية لفعالية هذه السياسات.
- ❖ ربط منحة البطالة بسياسات إدماج مهني فعالة بدلا من تركها كإعانة مالية منفصلة وذلك من خلال إلزام المستفيدين ببرامج تكوين مهني في التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وتقديم حوافز للمؤسسات الخاصة التي توظف حاملي هذه الشهادات مع تقليص مدة الاستفادة تدريجيا لتجنب الاتكالية.
- ❖ مراجعة قيمة المنحة بشكل دوري وفقا لمعدلات التضخم والتغيرات في تكاليف المعيشة مع وضع سقف زمني للاستفادة لا يتجاوز 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة فقط بشرط إثبات المستفيد لالتزامه ببرامج التكوين والبحث الجاد عن عمل إلى جانب توسيع قاعدة المستفيدين ليشمل الفئات المستثناة.
- ❖ تنويع مصادر تمويل السياسات الاجتماعية والتحرر التدريجي من التبعية المفرطة لعائدات المحروقات من خلال إصلاح النظام الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات المنتجة لخلق مناصب شغل دائمة تقلل الاعتماد على الحلول المؤقتة كمنحة البطالة.
- ❖ إشراك المجتمع المدني والهيئات المستقلة في متابعة وتقييم سياسة منحة البطالة لضمان الشفافية والحد من الفساد والمحسوبية مع إجراء دراسات ميدانية دورية لقياس الأثر الحقيقي لهذه السياسة على المستوى المعيشي للشباب وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.
- ❖ الاستثمار في القطاعات المنتجة كحل استراتيجي دائم بدلا من الاعتماد على الحلول المؤقتة كالدعم المباشر وذلك من خلال توجيه جزء من مخصصات الدعم نحو دعم المؤسسات الناشئة وتشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب وتحسين مناخ الاستثمار وربط مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني باحتياجات سوق العمل الفعلية بما يقلل الطلب على الوظائف العمومية ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل دائمة ومستدامة.
- ❖ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، إذ يمكن للجزائر أن تستوحي من نماذج دول واجهت تحديات مشابهة وتمكنت من إصلاح الدعم كتجربة ماليزيا (BUDI95) التي تعتمد على الاستهداف عبر الهوية الوطنية (MyKad) مع إظهار قيمة الدعم في الفاتورة لتعزيز الترشيد، كما يمكن الاستئناس بتجربة إيران التي حولت دعم الطاقة إلى تحويلات نقدية مباشرة شملت 90% من السكان، وتجربة أندونيسيا التي قرنت تخفيض الدعم بتعويضات نقدية للفئات الفقيرة ويهدف ذلك إلى الانتقال التدريجي من الدعم الشامل إلى الدعم المستهدف مع ضمان التعويض العادل للفئات الهشة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي أثناء تنفيذ الإصلاحات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: المصادر

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ***المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة***. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44 (07 جويلية 1994).
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ***المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 3 جانفي في 2004 يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة ومستوياتها***. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3 (11 جانفي 2004).
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ***القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022***. الجريدة الرسمية، العدد 100 (30 ديسمبر 2021)، المادة 190.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ***المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فيفري 2022 يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا المستفيدين منها***. الجريدة الرسمية، العدد 11 (27 فيفري 2022).
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ***المرسوم التنفيذي 22-254 المؤرخ في 2 جويلية 2022 يعدل ويتمم المرسوم رقم 22-70***. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ***المرسوم التنفيذي رقم 23-60 المؤرخ في 26 جانفي سنة 2023 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 22-70***. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05 (29 جانفي 2023).
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ***المرسوم التنفيذي 26-87 المؤرخ في 21 جانفي 2026 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 22-70***. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 (22 جانفي 2026).
8. جبهة التحرير الوطني. ***بيان أول نوفمبر***، نوفمبر 1954.
9. ***وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي***. "بيان: رفع قيمة منحة البطالة من 13.000 دج إلى 15.000 دج شهريًا". نشر في 26 جانفي 2023. تاريخ الإطلاع: 2026/04/18. https://mtess.gov.dz/ar/ .
10. ***وزارة المالية***. تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026. الجزائر، (أكتوبر 2025).

11. ***مصالح الوزير الأول***. "البيان الكامل لاجتماع مجلس الوزراء". نشر في 30 نوفمبر 2025. تاريخ الإطلاع: 2026/04/18 https://premier-ministre.gov.dz .

ثانيا: القواميس والمعاجم

12. ابن منظور. ***لسان العرب***. القاهرة: دار المعارف، بدون سنة نشر.
13. البعلكي، منير. ***المورد الحديث***. بيروت: دار العلم للملايين، بدون سنة نشر.

ثالثا: الكتب

14. هانتجتون، صامويل. ***الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***. دار سعاد الصباح، 1993.
15. حلمي، خالد سعد زغلول. ***الاقتصاد السياسي***. ط.2، من دون دار نشر، 2001.
16. جبير، علي سعدي عبد الزهرة. "الدعم الحكومي: دراسة نظرية". في بن لحسن الهواري وآخرون، ***كتاب أعمال الملتقى الدولي الجزء الأول حول استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية: واقع، آفاق، وتجارب دولية***. وهران: جامعة وهران 2، 2022.
17. عليان، إبراهيم خليل. ***السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل***، بحث مقدم لجامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012.
18. دالع، وهيبة. ***منهجية البحث في العلوم السياسية***. مطبوعة جامعية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020-2021.
19. سرحان، محمد. ***مناهج البحث العلمي***. اليمن: دار الكتاب، ط.3، 2019.
20. الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن. ***الاقتصاد السياسي أسس ومبادئ وأهداف***. الرياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط.11، 2009.
21. شلبي، محمد. ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات***. الجزائر: دار هومة، ط.5، 2007.

رابعا: الدوريات والمجلات العلمية

22. أبو زيد، مها محمود. "نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول". ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، م.56، ع.3 (جويلية 2019).
23. بن قرين، جمال، وبطيوي، نسرين. "سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر الكلفة الاقتصادية وحتمية الإصلاح". ***مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية***، م.8، ع.2.(16/11/2022)

24. بن ناصر، عيسى. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر". ***مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية***، م.3، ع.7 (ديسمبر 2002).

25. بن داودية، وهيبة. "سياسات دعم الطاقة في الدول العربية بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع". ***مجلة اقتصاديات شمال افريقيا***، م.13، ع.16.(2017)

26. بن قيدة، مروان، والجيلالي بوزكري. "إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي". ***مجلة اقتصاديات شمال افريقيا***، م.17، ع. 26 .(2021)

27. بوقرة، إسماعيل. "الاستقرار السياسي وأثره على التنمية المحلية في الجزائر". ***مجلة الحقوق والعلوم السياسية***، ع.08 (جوان 2017).

28. بوفنيك، بحوص، وعبد المجيد رمضان. "تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019". ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، م.13، ع.01.(2021)

29. بوعافية، محمد الصالح. "الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم و الغايات". ***مجلة دفاتر السيادة والقانون***، ع.25 (جوان 2016).

30. بوحوفاني، طارق، وزدام، فضيلة. "أسلوب الإدارة بالأزمات". ***المجلة الجزائرية للأمن الإنساني***، م.06، ع.02 (جويلية 2021).

31. باجي، عبد القادر، وآخرون. "الإتجاهات النظرية في مداخل وتحليل السياسة العامة". ***مجلة التحولات الاقتصادية***، م.2، ع.2.(2022)

32. بلحضري، بلوفة. "الملاحظة العلمية". ***مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية***، م.15، ع.2 (ديسمبر 2024).

33. بلالي، أحمد. "الدعم الحكومي في الجزائر وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية". ***مجلة إضافات اقتصادية***، م.09، ع.02.(2025)

34. البليعزي، مصطفى أحمد سالم. "مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه دراسة تحليلية لحالة ليبيا بعد عام 2011". ***مجلة دراسات الإنسان والمجتمع***، ع.25 (يناير 2025).

35. بشيخ، خيرة. "المصادر التاريخية والسياسية لبناء الشرعية السياسية في النظام السياسي الجزائري 1962-2000". ***مجلة دراسات إنسانية واجتماعية***، م.11، ع.01 (جانفي 2022).

36. جرادة، أبو بكر خليفة أبو بكر. "السياسات الاجتماعية: مفهومها وتأثيرها على شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية". ***مجلة العلوم السياسية والقانون***، م.10، ع.39 (مارس 2024).

37. جزار، مصطفى. "السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر بين الضرورة الاجتماعية والكلفة الاقتصادية". ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م.8، ع.2 (جانفي 2024).

38. حنصال، أبوبكر، و بن أحمد، سعدية. "استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية". ***مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة***، ع.07 (2018).

39. خروبي، نوال، وبودلال، علي. "دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر منحة البطالة نموذج". ***مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة***، م.6، ع.2 (سبتمبر 2023).

40. دقيش، جمال. "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015". ***مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية***، م.3، ع.2 (2019).

41. دندن، فتحي حسن، قدال، زين الدين. "واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي". ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، م.13، ع.01.(15/07/2022)

42. زروالية، فوزية. "المقاربات النظرية الاقتصادية لتحليل النزاعات الداخلية في افريقيا: المقاربة الريعية". ***مجلة الباحث الاقتصادي***، ع.3(2016) .

43. زغوني، رابح. "السياسة الاجتماعية كسياسة عامة: نماذج متعددة لمفهوم متغير". ***مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، م.15، ع.01 (جوان 2021).

44. زغواني، ليلى، وبودخدخ، كريم. "إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي". ***مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة***، م.04، ع. 02.(2021) .

45. الطائي، أحمد حافظ. "سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول". ***المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية***، ع.40.(2014) .

46. طابي، مفتاح، ومحمد طرشي. "جوانب من سياسة إصلاح الدعم الحكومي مع الإشارة إلى حالة الجزائر". ***مجلة الاقتصاد والمالية***، م. 12، ع. 01.(2026) .

47. عبد المولى، حسن فتحي. "الاستقرار السياسي المفهوم-الأنماط-المؤشرات". ***مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية***، م.3، ع.4 (يناير 2023).

48. عبدربه، نشوى محمد. "دور الدعم الحكومي في التأثير على كلا من دالة الإنفاق الاستهلاكي ودالة الادخار في اطار الضوابط الشرعية". ***مجلة التجارة والتمويل***، ع.2.(2017) .

49. ناجي، عبد النور. "التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر". ***مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية***، ع.02.(2008)

50. العابد، سميرة، وعباز، زهية. "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات". ***مجلة الباحث***، عدد.11(2012) .

51. عليوة، زينب توفيق السيد. "تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014". ***مجلة البحوث الاقتصادية العربية***، م.25، ع. 74-75 (ربيع – صيف 2016).

52. غالم، عبد الرحمن، وعمروش، عبد الوهاب. "أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر 2000-2019". ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، م.08، ع.01.(2021)

53. غربي، هيبة. "نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف". ***مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص***، م.2، ع.4 (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020).

54. غزلان، مختارية، ومعطى، سولاف. "السياسة الإصلاحية الجديدة في سوق العمل الجزائري –منحة البطالة نموذجا-". ***مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية***، م.6، ع.2 (ديسمبر 2023).

55. فني، غنية. "ظاهرة إقبال الشباب الجزائري على منحة البطالة قراءة تحليلية في الأسباب والنتائج". ***مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية***، م.8، ع.2.(2/12/2025)

56. قريمس، مسعود. "سوق العمل وسياسات التشغيل في الجزائر رؤية نقدية من خلال المعطيات الواقعية". ***مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات***، م.1، ع.9.(2021)

57. قريمس، مسعود، ومحمد عليوة. "سياسة منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي". ***مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات***، م.11، ع.1.(2023)

58. لعلاوي، نواري. "إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر دراسة تحليلية". ***مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون***، م.7، ع.3.(2023)

59. مبارك، عبد الفتاح. "اقتصاد الريع وانعكاساته السلبية على السلم الاجتماعي". ***مجلة الإحياء***، م.21، ع.23 (أكتوبر 2021).

60. محمد، رحاب عبد الحي، وأحمد، إبراهيم عبد السلام. "معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان -دراسة حالة السودان في الفترة 2007 إلى 2017-". ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، م.11، ع.01 (جانفي 2019).

61. مشوك، لامية. "تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر : دراسة في التداعيات الاقتصادية والاجتماعية". ***مجلة السياسة العالمية***، م. 8، ع. 2.(2024)

62. أسعد طارش ، عبد الرضا. "العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق"، ***مجلة العلوم السياسية***، ع. 68 (ديسمبر 2024).

63. معيزي، قويدر. "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق". ***مجلة الاقتصاد الجديد***، ع.8 (8 ماي 2013).

64. هادي، سهيلة. "الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق". ***مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية***، م.10، ع.3 (سبتمبر 2018).
65. حسين، مجدي ماجد محمد، وغانم، محمد حسين دفي. "آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز". ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، ع.3.(2021)
66. ويكن، فازية. "إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة في السياسة الدولية". ***مجلة أبعاد***، م.10، ع.01.(2023)

خامسا: محاضرات غير منشورة

67. بوخالفة، حدة. ***القانون الاقتصادي العام***. محاضرات موجهة لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.
68. بن بعلاش، خاليدة. ***محاضرات في مقياس القانون الإقتصادي العام***. الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023/2022.

سادسا: الأطاريح والرسائل والمذكرات الجامعية (دكتوراه، ماجستير، ماستر)

69. بشيخ، خيرة. ***الشرعية السياسية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي***. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018/2017.
70. داسي، سفيان. ***أثر سياسات العدالة الاجتماعية على الاستقرار السياسي في البلدان العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة***. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021.
71. دندن، فتحي حسن. ***سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري***. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2023/2022.
72. غالي، عبد الرحمن. ***الاستقرار السياسي وعلاقته بالتنمية في الجزائر 2000-2020***. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2023.

73. قدار، مريم. ***إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر: دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035.*** أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية علوم التسيير، 2020/2019.

74. مختار، عبد الهادي. ***الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر.*** أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية. جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

75. عويبر، عيسى. ***التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر 1989-2015.*** أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021.

76. بتة، الطيب. ***دور الجهاز التنفيذي في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999–2011).*** رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة قسنطينة 3: كلية العلوم السياسية، 2013/2012.

77. بن خليفة، نصر الدين. ***أثر سياسات الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019).*** مذكرة ماستر غير منشورة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي. المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2021/2020.

78. بلعباس، سندس. ***آثار سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019-2022.*** مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير. جامعة محمد بوضياف-المسيلة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022.

79. بن عويرة، منال، وبطاش، السعدية. ***إعداد قانون المالية بين سياسة الدعم الاجتماعي والعجز الموازني (2015-2021).*** مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021/2020.

80. تواتي، عادل، وبادي، طارق. ***السياسة الاجتماعية وأثرها على استقرار النظام السياسي في الجزائر2011-2020.*** مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية. جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019.

81. سابق، إيمان، وبوقندورة، فضيلة. ***دور ترشيد سياسة الدعم الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية _دراسة حالة مديرية النصائح الفلاحية لولاية خنشلة***، مذكرة ماستر غير منشورة في علوم التسيير جامعة عباس لغرور –خنشلة–: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022.

82. سيوان، نريمان. ***الاقتصاد الريعي في الجزائر: دراسة تحليلية لتأثير قطاع المحروقات على التوجهات الكبرى للسياسة العامة***. مذكرة ماستر غير منشورة. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، 2025/2024.

سابعا: الجرائد (المقالات الصحفية)

83. جبريل، حسان. "الجزائر.. 60 مليار دولار احتياطي النقد الأجنبي بنهاية 2022". ***وكالة الأناضول***. 2022/12/26. تاريخ الاطلاع: 2026/03/22 https://www.aa.com.tr/ar/2022 .

84. محفوف، نسرين. "هذا عدد المستفيدين من منحة البطالة والتغطية الاجتماعية". ***النهار***. 2024/02/13. تاريخ الاطلاع: 2026/04/17 https://www.ennaharonline.com .

85. "وزير العمل يكشف عن عدد المستفيدين من منحة البطالة". ***البلاد***. تاريخ الاطلاع 2026/04/17 https://www.elbilad.net .

ثامنا: المواقع الإلكترونية

86. الإذاعة الجزائرية. "اجتماع مجلس الوزراء: الرئيس تبون يأمر بتجميد كل الضرائب والرسوم على المواد الواسعة الاستهلاك بدءًا من اليوم". ***موقع الإذاعة الجزائرية***. نشر في 13 فيفري 2022. تاريخ الاطلاع: 2026/02/27 https://news.radioalgerie.dz .

87. الإذاعة الجزائرية. "مشروع قانون المالية 2026: تعزيز الطابع الاجتماعي للدولة ودعم النمو الاقتصادي". 9 نوفمبر 2025. تاريخ الاطلاع: 2026/05/13 https://news.radioalgerie.dz .

88. تيريزا، كرم. "الإنكار: من الآليات النفسية إلى أدوات الأيديولوجيا". ***بيروت تايم***. 2025/02/02. تاريخ الاطلاع: 2026/05/11 https://beiruttime.com .

89. خ، رزيقة. "خبراء يؤكدون: منحة البطالة حماية اجتماعية للشباب الباحثين عن عمل". ***الجزائر أونلاين***. 2022/02/19. تاريخ الاطلاع: 2026/04/25 https://eldjazaironline.dz .

90. سايحي، عبد الحق. "منحة البطالة حماية اجتماعية لطالبي الشغل". ***الإذاعة الجزائرية***. 2025/11/20. تاريخ الاطلاع: 2026/04/25 https://news.radioalgerie.dz .

91. صندوق النقد الدولي. "آفاق الاقتصاد الإقليمي: مستجدات، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان". ***واشنطن: صندوق النقد الدولي***، ماي 2017. تاريخ الاطلاع: 2026/05/13 https://www.imf.org/ar/publications/reo/meca/issues/2017/04/18/mreo0517 .

92. الفولي، محمد. "الاستدامة في السياسة: أساس الاستقرار السياسي". ***موقع Linkedin. 19*** ماي 2025. تاريخ الاطلاع: 2026/05/13 https://www.linkedin.com .

93. قردوف، فتيحة. "منحة البطالة...الخبراء بين مؤيد ومعارض". ***المغرب الأوسط***. 2021/08/23. تاريخ الاطلاع: 2026/04/25 https://elmaghrebelawsat.dz .

94. وكالة الأنباء الجزائرية. "رصد ميزانية هامة لمواكبة الزيادة المقررة في منحة البطالة خلال 2026". 8 ديسمبر 2025. تاريخ الاطلاع: 2026/04/17 https://www.aps.dz .

95. https://www.nesda.dz ، تاريخ الاطلاع: 24 جوان 2026 الساعة 22:32.

96. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). "السياسة الاجتماعية". تاريخ الاطلاع: 2026/05/18 https://www.unesco.org/en .

97. موقع "Inflation Rate Algeria 2025". inflation-rates.com تاريخ الاطلاع: 18 أفريل 2026 https://inflation-rates.com/dz/2025/ .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

أولا: المصادر

98. MINISTER DES FINANCES, Direction Générale des Politiques Publics, ***Mécanismes de subventions***, document interne daté le 04 janvier 2015

أولا: الكتب

99. Easton, David. ***A Systems Analysis of Political Life***. New York: John Wiley & Sons, 1965. Accessed 08/05/2026. https://archive.org/details/systemsanalysiso00east.

100. Gurr, Ted Robert. ***Why Men Rebel***. Princeton: Princeton University Press, 1970.

101. Locke, John. ***Second Treatise of Government***. Project Gutenberg, 2005. Chap. VIII, sec. 95.

102. Smelser, Neil J. ***Theory of Collective Behavior***. New York: Free Press of Glencoe, 1962.

103. World Trade Report: Exploring the Links Between Subsidies, Trade and the WTO. Geneva: World Trade Organization, 2006.

ثانيا: الدوريات والمجلات العلمية

104. Benabdallah, Youcef. "État développementiste vs État rentier : Qu'en est-il en Algérie ?" Revue ***NAQD***, N.36 (2018).

105. Hagiwara, Yoshiyuki. "Book Reviews: GABRIEL A. ALMOND & JAMES S. COLEMAN (eds.), The Politics of the Developing Areas." ***The Developing Economies*** 1, no. 2 (1963): 104–105.

106. Hermann, Donald H.J. "Max Weber and the Concept of Legitimacy in Contemporary Jurisprudence." ***DePaul Law Review*** 33, no. 1 (Fall 1983).

107. Viet, Jean. "Notes Bibliographiques: S.M. Lipset, Political Man***." Revue Française de Science Politique*** 11, no.4 (1961): 977. Consulté le 08/05/2026. https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1961_num_11_4_392651_t1_0976_0000_000.

ثالثا: المو اقع الإلكترونية

108. "إعانات البطالة ***Sveriges A-kassor.*** نشر في 30 سبتمبر 2025. تاريخ الإطلاع: 2026/04/27. https://www.sverigesakassor.se .

109. "إعانات البطالة في فرنسا ***French-Property***. تاريخ الإطلاع: 2026/04/30. https://www.french-property.com .

110. "إعانة البطالة ***Sozialplattform***. (Arbeitslosengeld)." تاريخ الإطلاع: 2026/05/01. https://www.sozialplattform.de .

111. "التسجيل لدى فرانس ترافاي: إجابات على أسئلتكم ***France Travail***. تاريخ الدخول 2026/04/28. https://www.francetravail.fr .

112. "التعويض من صندوق التأمين ضد البطالة ***Arbetsförmedlingen***. (A_Kassa)." تاريخ الإطلاع: 2026/04/27. https://www.arbetsformedlingen.se .

113. ***lak24***. Arbeitslosengeld. تاريخ النشر: 21 ماي 2025. تاريخ الإطلاع: 2026/05/01. https://www.lak24.de .